ARAB
REFORM
INITIATIVE
مبادرة
الإصلاح
العربي

حزيران / يونيو 2017

# مقياس الديمقراطية العربي 5

مبادرة الإصلاح العربي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

www.arab-reform.net

مبادرة الإصلاح العربي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

# مقياس الديمقراطية العربي 5

فريق المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
خليل الشقاقي
مضر قسيس
جهاد حرب

فريق مبادرة الإصلاح العربي
بسمة قضماني
سلام الكواكبي

حزيران/يونيو 2017

أعضاء فرق البلدان المشاركة

| | |
|---|---|
| الأردن | موسى شتيوي، وليد الخطيب |
| البحرين | الفريق البحريني |
| تونس | صلاح الدين الجورشي |
| الجزائر | عبد الناصر جابي |
| السعودية | جعفر الشايب |
| فلسطين | علاء لحلوح |
| الكويت | أحمد شهاب |
| لبنان | رانيا أبي حبيب |
| مصر | مصطفى كامل السيد، شيماء محروس شكر |
| المغرب | محمد بنهلال، خديجة بنطالب، فوزية بنطالب، محمد الهاشمي، حسن دنان |

*يستند مقياس الديمقراطية العربي إلى أبحاث ميدانية أُجريت في البلدان العشرة التالية:
الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، والمغرب.
وتتوفر المعطيات الأصلية المتعلقة بهذه البلدان كما التقرير بمجمله على موقع المبادرة
www.arab-reform.net
موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
www.pcpsr.org

هذا التقرير بأرائه ونتائجه، لا يُلزم بالضرورة المراكز الأعضاء في مبادرة الإصلاح العربي

www.arab-reform.net
© 2017 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، اضغط هنا لقراءة الرخصة
contact@arab-reform.net

قائمة المحتويات:


الملخص 7

مقدمة 11

المنهجية 15

النتائج: 26

- √ القراءات الإقليمية 26
- √ القراءات الوطنية 35
- √ المؤشرات المنفردة 65

الأوراق التحليلية: 76

- √ التأثير المحتمل للحرب في ليبيا واليمن وسوريا على التحول الديمقراطي في العالم العربي 76
- √ تباين وضع الحقوق والحريات في المغرب والأردن والجزائر محاولة للتفسير 83
- √ تراجع مصر وتقدم تونس: الأسباب والدلالات 90

التوصيات 98

## قائمة الأشكال:


الشكل رقم (1-1): التصنيف الأول للمقياس حسب نوع المؤشرات (ممارسات ووسائل) 21

الشكل رقم (2-1): التصنيف الثاني للمقياس حسب المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي 22

الشكل رقم (2-1): المقياس حسب الدول للعام 2015 26

الشكل رقم (2-2): المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءتين الأخيرتين ومعدل القراءات السابقة لهما 27

الشكل رقم (2-3): فروق العلامات بين القراءتين الرابعة والخامسة 27

الشكل (2-4): المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (وسائل - ممارسات) والسنوات 28

الشكل (2-5): علامات المؤشرات المقارنة وفق نوعها (وسائل – ممارسات) حسب البلدان والسنوات 29

الشكل (2-6): المتوسط العربي المقارن لعلامات المقومات 31

الشكل (2-7): متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات والوسائل، والعلامة الإجمالية 31

الشكل (2-8): المقاييس الفرعية المقارنة وفق مقومات الديمقراطية حسب الدول 32

الشكل (2-9): علامات المؤشرات في المقياس العربي للقراءة الحالية 34

الشكل (2-10): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في الأردن 35

الشكل (2-11): المقياس الفرعي المقارن للأردن حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 36

الشكل (2-12): المقياس الفرعي المقارن للأردن وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 37

الشكل (2-13): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في البحرين 38

الشكل (2-14): المقياس الفرعي المقارن للبحرين حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 39

الشكل (2-15): المقياس الفرعي المقارن للبحرين وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 40

الشكل (2 - 16): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في تونس 41

الشكل (2-17): المقياس الفرعي المقارن لتونس حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 42

الشكل (2-18): المقياس الفرعي المقارن لتونس وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 43

الشكل (2-19) علامات المقاييس المنفردة لقراءة الحالية في الجزائر 44

الشكل (2-20): المقياس الفرعي المقارن للجزائر حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 45

الشكل (2-21): المقياس الفرعي المقارن للجزائر وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 46

الشكل (2-22): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في السعودية 47

الشكل (2-23): المقياس الفرعي المقارن للسعودية حسب النوع للقراءة الأخيرة ومتوسط القراءات السابقة 48

الشكل (2-24): المقياس الفرعي المقارن للسعودية وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءة الأخيرة ومتوسط القراءات السابقة 49

الشكل (2-25): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في فلسطين 50

الشكل (2-26): المقياس الفرعي المقارن لفلسطين حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 51

الشكل (2-27): المقياس الفرعي المقارن لفلسطين وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 52

الشكل (2-28): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في الكويت 53

الشكل (2-29): المقياس الفرعي المقارن للكويت حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 54

الشكل (2-30): المقياس الفرعي المقارن للكويت وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 55

الشكل (2-31): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في لبنان 56

الشكل (2-32): المقياس الفرعي المقارن للبنان حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 57

الشكل (2-33): المقياس الفرعي المقارن للبنان وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 58

الشكل (2-34): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في مصر 59

الشكل (2-35): المقياس الفرعي المقارن لمصر حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 60

الشكل (2-36): المقياس الفرعي المقارن لمصر وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 61

الشكل (2-37): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في المغرب 62

الشكل (2-38): المقياس الفرعي المقارن للمغرب حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 63

الشكل (2-39): المقياس الفرعي المقارن للمغرب وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة 64

الشكل (3-1): قدرة المواطن على انتقاد السلطة وقول ما يفكر فيه 85

الشكل (3-2): اراء المواطنين حول الاصلاح السياسي والوضع الديمقراطي في البلد 86

## قائمة الجداول:

جدول (2-1): تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات أعوام 2008 - 2015 29

## نبذة

تأسست مبادرة الإصلاح العربي في عام 2005 من قبل مراكز فكر ومعاهد أبحاث من الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية،

إن شبكة مبادرة الإصلاح العربي مستقلة لا تربطها أي علاقة بدولة بعينها ولا بأي أجندة سياسية مقولبه.

منذ تأسيسها عام 2005، استطاعت مبادرة الإصلاح العربي أن ترسّخ انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة. وذلك يتم من خلال مشروعاتها البحثية وتعاونها في أبحاث مشتركة وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

## بيان المهمة

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والعدالة الإجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة.

- ننتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، ونتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

www.arab-reform.net
© 2017 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، اضغط هنا لقراءة الرخصة
contact@arab-reform.net

# ملخص التقرير

ينقسم هذا التقرير الخامس لمقياس الديمقراطية العربي إلى أربعة أقسام: المنهجية، والنتائج، والمقالات التحليلية، والتوصيات. يستعرض قسم المنهجية الأسباب التي دعتنا لاختيار مجموعة الدول العشرة التي قمنا بفحصها في هذا التقرير. كما يقوم بوصف للمؤشرات وأوزانها واعتبارات اختيارها، وباستعراض لمصادر المعلومات التي اعتمدنا عليها للحصول على المعطيات المستخدمة في المقياس، وبمناقشة لمفهوم الديمقراطية والأسباب التي تدفعنا للتركيز على عملية التحول، وباستعراض للتصنيفات المستخدمة في المقياس، كتصنيفات الوسائل والممارسات، وقيم أو مقومات التحول الديمقراطي ووصف للمؤشرات المتعلقة بتلك القيم والمقومات. أخيراً يقوم قسم المنهجية بشرح لكيفية قراءة المقياس منبهاً إلى أن الهدف من وضع علامات للدول لا يقتصر فقط على وصف لصورة الحاضر، بل هو إجراء مقارنات لاحقة تقيس التغير.

يتناول القسم الثاني من هذا التقرير النتائج التفصيلية والإجمالية للمقياس والقيم والمؤشرات. كما يتناول نتائج المقياس لكل دولة على حدة. بلغت علامة المقياس في القراءة الراهنة 571 بانخفاض قدره عشر نقاط مقارنة مع التقرير السابق.

- علامة المقياس تتراجع:
مقياس الديمقراطية العربي الخامس (لعام 2015) يشهد تراجعاً لكنه محدود بانخفاض يبلغ عشر نقاط (من 581 في 2012 إلى 571).

إن السبب الرئيسي وراء انخفاض علامة المقياس هو مشاركة السعودية في التقرير الراهن بعد أن تم استثناؤها من التقرير السابق. ولو تم استثناء السعودية من الاحتساب فإن علامة المقياس الراهن سترتفع إلى 588، أي بزيادة قدرها سبع نقاط عن التقرير السابق. شمل الانخفاض علامة مقياس الوسائل فقط فيما ارتفعت علامة مقياس الممارسات. يشير التصنيف الراهن، كما الحال في السنوات القليلة الماضية، إلى قصور في عملية التحول الديمقراطي وقدرتها على إحداث تحول حقيقي في العالم العربي، فلا تزال هذه العملية جنينية. بل إن تحليل النتائج الرقمية من حيث تعبيرها عن وسائل (كالتشريعات) أو ممارسات (كإجراء انتخابات) يشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي تبدو إما مدفوعة من الخارج أو تهدف لإرضاء الشارع شكلياً حيث تبلغ قيمة مقياس الوسائل (وهي الأكثر حساسية للضغوط الداخلية أو الخارجية) لتصل إلى 788 نقطة فيما تبلغ قيمة مقياس الممارسات (وهي الأقل حساسية للضغوط الخارجية والجماهيرية) 504 نقطة فقط.

- تأتي المغرب في المرتبة الأولى تتبعها تونس ثم الأردن، وتأتي السعودية والبحرين ومصر في آخر القائمة.
- تتراجع الممارسات الديمقراطية بشكل حاد في مصر ولبنان والجزائر والبحرين وتتحسن في تونس والمغرب والكويت وفلسطين.

تشير هذه النتائج إلى تراجع في عملية التحول الديمقراطي مع أن هذا التراجع يبقى محدوداً. كما أن استمرار وجود فجوة واسعة بين مؤشرات الوسائل والممارسات تطرح أمام الباحثين تساؤلاً عن مدى جدوى الدور الذي تلعبه الإصلاحات القانونية والدستورية في عملية التحول الديمقراطي، ويؤكد على فشل الربيع العربي في إحداث تغيير ذي جدوى في هذا المجال.

كما أشرنا أعلاه، شمل الانخفاض الحاصل في القراءة الراهنة مقياس الوسائل فقط. انخفض مقياس الوسائل بـ 33 نقطة وذلك لانخفاض علامة الوسائل في مصر. كان من الممكن لعلامة الوسائل أن تشهد ارتفاعاً في القراءة الراهنة لو لم يتم إدخال السعودية في هذا التقرير، وهي الدولة التي تحصل على علامة الوسائل الأضعف بين الدول المشاركة. أما مقياس الممارسات فقد شهد ارتفاعاً بلغ مقداره أربعة نقاط ويعود ذلك لتحسن علامة الممارسة في كل من المغرب والكويت وتونس وفلسطين.

- بعد أربع سنوات على الربيع العربي تنخفض علامات احترام حقوق الإنسان بـ 49 نقطة والمساواة والعدالة الاجتماعية بـ 32، نقطة ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة بـ 16 نقطة وترتفع علامة سيادة القانون بشكل ملفت بـ 114 نقطة.

في المقابل تراجعت علامة الممارسات بشكل حاد في كل من مصر ولبنان والجزائر والبحرين. بقيت الفجوة في علامتي الوسائل والممارسات كبيرة. إن وجود فجوة كبيرة

بين قيمتي الوسائل والممارسات يعني وجود فجوة هامة في عملية التحول الديمقراطي تجعل هذه العملية غير متكاملة، بل وعرضة للتراجع بسهولة.

انخفضت علامة ثلاثة قيم من قيم أو مقومات المقياس الأربعة وارتفعت علامة قيمة واحدة. جاء الانخفاض الأكبر في مجال احترام الحقوق والحريات من 584 إلى 535 كما انخفضت علامة المساواة والعدالة الاجتماعية من 561 إلى 529، وانخفضت علامة وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة من 563 إلى 547. في المقابل، ارتفعت علامة سيادة القانون (من 626 إلى 737 نقطة) مقارنة بالتقرير السابق.

المغرب في المقدمة للمرة الرابعة منذ عام 2008: ترتفع علامة المقياس للمغرب بـ 74 نقطة (من 661 إلى 735) ويشمل التحسن علامات الممارسات وإثنان من مقومات الديمقرطية الأربعة؛ ويبرز التحسن بشكل خاص في المؤشرات المتعلقة بالرقابة على المطبوعات وإعاقة النشاط الحزبي والأمن الشخصي والتسرب من المدارس.

من الجدير بالإشارة أن علامة الوسائل قد انخفضت بكافة القيم أو المقومات باستثناء سيادة القانون، وكذلك الحال بالنسبة لعلامات مقومات الممارسة. جاء الارتفاع الأكبر في علامة سيادة القانون في تونس حيث ارتفعت علامتها من 692 إلى 952. كما ارتفعت علامة هذه القيمة بشكل ملفت في الكويت وفي المغرب وفلسطين ولبنان.

حصل مؤشران فقط من بين 42 مؤشراً على علامة كاملة في الدول العشرة وهما المتعلقان بـ"نقاش مشاريع القوانين" و"تشريع استقلال القضاء"، وحصلت أربعة مؤشرات على معدل علامات يفوق 900 نقطة وهي تشريع الحق في محاكمة عادلة، ومنع التعذيب، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، ومقاضاة الجهات التنفيذية. في المقابل، حصل مؤشران على علامة تقل عن مائة نقطة وهما استخدام الواسطة في التوظيف العام والإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية مقارنة مع الأمن.

وحصلت خمسة مؤشرات على معدل علامات يتراوح بين 100 و300 نقطة، وهي إساءة معاملة المعتقلين، والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت، وقمع نشاطات الاحتجاج وانتشار صحف المعارضة، وانتشار الفساد في المؤسسات العامة.

- للمرة الثانية بعد الربيع العربي: تشهد تونس تقدماً ملفتاً حيث يرتفع المقياس الديمقراطي فيها 80 علامة (من 610 إلى 690) ويشمل الارتفاع علامتي الممارسات والوسائل، بزيادة قدرها 87 نقطة في علامة الممارسات؛ كما يشمل الارتفاع ثلاثة من مقومات الديمقراطية الأربعة.

جاءت المغرب في مقدمة الدول العشرة المشمولة في المقياس وهي المرة الرابعة التي تحصل فيها المغرب على هذه المرتبة منذ عام 2008 عندما بدأ العمل بالمقياس. تبلغ علامة مقياس المغرب 735 وتتبعها تونس في المرتبة الثانية بـ 690 نقطة، ثم الأردن ثالثاً بـ 640 نقطة ثم الكويت رابعاً بـ 631 نقطة ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بـ 589 نقطة.

- يتراجع لبنان بـ 50 نقطة (من 582 إلى 532) وخاصة في مؤشرات مساءلة الحكومة وإعاقة عمل البرلمان وقمع نشاطات الاحتجاج.
- يتراجع البحرين بـ 12 نقطة (448 إلى 436) وخاصة في مؤشرات مساءلة الحكومة وتدخل الأجهزة الأمنية وقمع الاجتماعات والمظاهرات.
- يتراجع الأردن بـ 7 نقاط (من 647 إلى 640) وخاصة في مؤشرات الرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت والإصلاح السياسي ونجاعة المؤسسات العامة.

أظهرت النتائج أنه من بين كافة الدول المشاركة كانت تونس والكويت والمغرب قد شهدت مستوى متشابهاً في التقدم نحو الانتقال الديمقراطي وهو الأفضل بين الدول العشرة. جاء التحسن الأبرز في تونس في المؤشرات المتعلقة بحق التجمع وتقنين سطوة السلطة التنفيذية وإعاقة عمل البرلمان وإعاقة النشاط الحزبي والمحاكمات غير المدنية للمدنيين. أما في الكويت فجاء التحسن الأبرز في المؤشرات المتعلقة بالأمن الشخصي وتنظيم نشاطات الاحتجاج وإعاقة أعمال البرلمان أو المجالس المنتخبة ونجاعة عمل المؤسسات العامة. أما في المغرب فجاء التحسن الأبرز في المؤشرات المتعلقة بالرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت وإعاقة النشاط الحزبي والأمن الشخصي والتسرب من المدارس.

في المقابل تراجعت أوضاع خمسة دول مشاركة هي مصر ولبنان والجزائر والبحرين والأردن. (أنظر الشكل أدناه) شهدت مصر التراجع الأكبر حيث فقدت 81 نقطة (من 584 إلى 503) وجاء التراجع بشكل خاص في المؤشرات المتعلقة بقيمتي وجود مؤسسات عامة وقوية ومساءلة واحترام الحقوق والحريات. فقد تراجعت مثلاً مؤشرات منع التعذيب ومساءلة الحكومة وإعاقة البرلمان وإعاقة النشاط الحزبي وقمع نشاطات الاحتجاج وتدخل الأجهزة الأمنية والرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت وتنظيم نشاطات الاحتجاجات. وفي لبنان، تراجعت مؤشرات مساءلة الحكومة وقيام السلطة التنفيذية بأعاقة المجالس المنتخبة وإعاقة أعمال البرلمان وقمع الاحتجاجات ومشاركة المرأة في قوة العمل والمساواة في الأجور. وفي الجزائر تراجعت مؤشرات إعاقة أعمال البرلمان ونجاعة المؤشرات العامة والإصلاح السياسي وإعاقة النشاط الحزبي وانتقاد السلطة والرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت ومقاضاة الجهات التنفيذية. وفي البحرين تراجعت مؤشرات مساءلة الحكومة والإصلاح السياسي وقمع الاجتماعات وتدخل الأجهزة الأمنية. أما في الأردن فقد تراجعت نجاعة المؤسسات العامة والإصلاح السياسي والاستقلال السياسي والاقتصادي ومواقف المعارضة في الصحافة المحلية والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت ومشاركة المرأة في قوة العمل.

- من إنجاز ضئيل للربيع العربي في 2012 إلى تراجع كبير في التقرير الحالي: تشهد مصر تراجعاً ملفتاً حيث تنخفض علامة المقياس الديمقراطي فيها 81 علامة (من 584 إلى 503)، ويشمل الانخفاض علامتي الممارسات والوسائل، بانخفاض قدره 99 نقطة في علامة الممارسات؛ كما يشمل الانخفاض ثلاثة من مقومات الديمقراطية الأربعة.

خمس دول تراجع أداؤها: مصر ولبنان والجزائر والبحرين والأردن (قيمة نقاط الانخفاض في علامة المقياس)

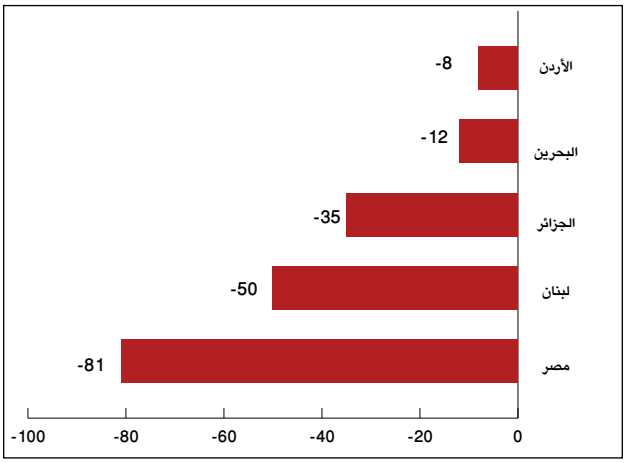


خمس دول تحسن أداؤها: تونس والكويت والمغرب وفلسطين والسعودية (قيمة نقاط الارتفاع في علامة المقياس)

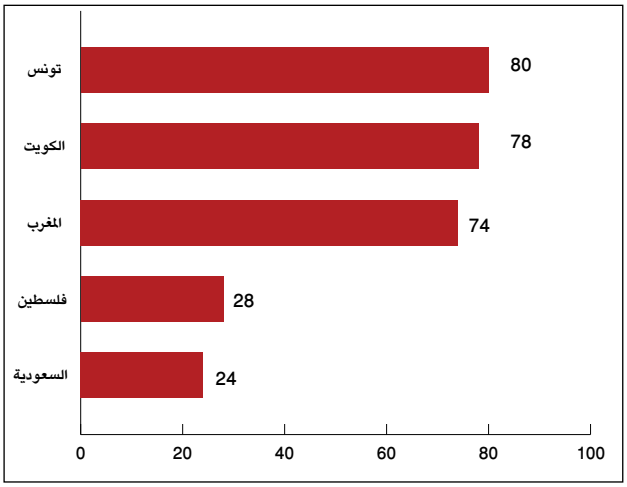

## التوصيات:

أشارت التوصيات العامة للتقرير لأربعة جوانب من القصور في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي هي: التراجع الكبير في مستوى الحريات السياسية والمدنية، وتراجع في مؤشرات رئيسية تتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية، واستمرار حالة الإهمال لشؤون التعليم وضعف المؤسسات العامة وعدم قدرتها على ضمان عملية التحول. أشارت التوصيات بشكل خاص لضرورة تعزيز الوظائف الرقابية في النظام السياسي العربي، وضرورة إحداث تغير جوهري على سلم أولويات الإنفاق الحكومي وتعزيز دول المرأة في قوة العمل، وضرورة إصلاح شؤون التعليم بتخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس، وضرورة تعزيز قدرات المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن وإعطاء المزيد من الحريات لوسائل الإعلام. يشمل قسم التوصيات أيضاً استعراضها التوصيات كل دولة على حدة وذلك على ضوء المداولات التي قام بها الفريق الخاص بكل بلد.

# المقدمة

ينطلق هذا العمل من الاعتقاد بأن مستقبل الدول العربية لن يتقرر فقط بعدد السكان أو الدخل أو المساحة أو القوة المسلحة لكل دولة رغم أهمية كل هذه العوامل. لا تضمن أي من هذه العوامل لوحدها استقرار الدولة ومناعتها الداخلية أو قدرتها على منع انفجار داخلي أو حرب أهلية. إن من أهم استنتاجات تجربة العالم العربي مع الربيع العربي إبراز أهمية طبيعة نظام الحكم وقدرته على إحداث التحول الديمقراطي. لهذا قمنا بتصميم هذا المقياس القادر على تقييم عملية التحول الديمقراطي هذه. قمنا، في ظل تعاون فريد بين أطياف المجتمع المدني ومراكز أبحاثه في العديد من الدول العربية، بتحديد المقومات أو القيم الأساسية لهذه العملية. وقد وجدنا أن المؤسسات العامة القوية والحريات المضمونة وسيادة القانون، والمساواة والعدالة هي جوهر هذه العملية: لا يوجد استقرار بدون مؤسسات عامة قوية ومساءلة؛ ولا يوجد رضا وقبول شعبي بدون احترام للحقوق والحريات؛ ولا يوجد تماسك ووحدة داخلية بدون سيادة للقانون وبدون مساواة وعدالة اجتماعية. عندما تنجح دولة عربية في تحقيق إنجاز وتقدم على مستوى القول والممارسة في كافة هذه القيم والمقومات فإن ذلك يعني إحراز تقدم نحو التحول الديمقراطي، حيث تحصل كل واحدة منها على تقييم كمي محدد يقيس علامتها من خلال احتساب علامات مؤشرات محددة لكل منها. ثم نقوم بناءاً على ذلك بتصنيف وترتيب الدول العربية حسب أدائها على هذا المقياس.

هذا هو التقرير الخامس لمقياس الديمقراطية العربي الذي تصدره مبادرة الإصلاح العربي؛ وهو الثاني بعد الربيع العربي، وهو بهذا يقيس التغيرات التي حصلت على عملية التحول الديمقراطي بعد أربع سنوات من الثورات والحراك السياسي. رغم انخفاض علامة المقياس بعشر نقاط (من 581 إلى 571) فإن النتائج الراهنة تظهر أن آثار الربيع العربي قد بقيت بمجملها إيجابية. أدت مشاركة السعودية في التقرير الراهن إلى الانخفاض في علامة المقياس، حيث أنها لم تشارك في التقرير السابق. ولو اقتصر التقرير الراهن على الدول التسعة التي شاركت في التقرير السابق، فإن علامة المقياس سترتفع بسبعة نقاط من (581 إلى 588). شهدت تونس والكويت والمغرب أعظم تقدم بزيادة بلغت 80 علامة في حالة تونس و78 علامة في حالة الكويت و74 علامة في حالة المغرب. وبالمجمل تحسنت اوضاع نصف الدول العشرة المشاركة في هذا التقرير فيما تراجعت أوضاع النصف الأخر، وحافظت المغرب على المرتبة الأولى ويتبعها تونس ثم الأردن، وجاءت السعودية والبحرين في المرتبة العاشرة والتاسعة على التوالي. شمل التراجع المقياس بشقه المتعلق بالوسائل، فيما تحسن قليلاً شقه المتعلق بالممارسات، كما شمل التراجع كافة مقومات التحول الديمقراطي، باستثناء سيادة القانون، وكان التراجع بارزاً في تلك المقومات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام الحقوق والحريات.

يغطي التقرير الراهن عشر دول عربية وتتشكل عناصره من اثنين وأربعين مؤشراً مكمماً تقيس جوانب جوهرية في عملية التحول الديمقراطي. يهدف التقرير لتوثيق عملية التحول الديمقراطي وإلى التأثير عليها من خلال توفير آلية تسمح للداعين للديمقراطية في العالم العربي وللمواطن العادي الراغب في مساءلة حُكامه والمشاركة في صنع القرار بمراقبة تطور هذه العملية عن كثب. يوفر المقياس آلية موضوعية لقياس التغيير في العملية الديمقراطية بشكل ذي مغزى من حيث الدلالات على الإمكانات الكامنة في ذلك التغيير وفي إمكانات استدامته.

يركز مقياس الديمقراطية العربي في جمع بياناته على ثلاث آليات: الجانب الدستوري أو القانوني، وانطباعات وآراء الرأي العام، والممارسة الفعلية لأنظمة الحكم من خلال العمل الميداني والتقارير الموثقة لممارسات سلطات الحكم. يتم القياس إذاً من خلال مراقبة الأداء والممارسة وليس فقط من خلال فحص النوايا والمحددات الفوقية كالتشريعات والأنظمة، فالنوايا قد تكون حسنة لكن الأداء سيء. إننا نركز بالتالي على وسائل وممارسات التحول الديمقراطي وعلى تقديرات الرأي العام لتلك الممارسات.

- تتراجع علامة مقياس الديمقراطية العربية من 581 نقطة في 2012 إلى 571 نقطة اليوم، وتشهد تونس والكويت والمغرب تقدماً ملحوظاً.

تنقسم مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي إذاً إلى نوعين: تلك التي تقيس وسائل التحول الديمقراطي (كالتشريعات) وتلك التي تقيس ممارسات التحول الديمقراطي (كالانتخابات). كما تنقسم المؤشرات إلى أربع قيم أو مقومات: تلك التي تقيس مدى وجود مؤسسات عامة قوية (مثل فصل السلطات أو القدرة على مساءلة الحكومة)، وتلك التي تقيس درجة احترام الحقوق والحريات (مثل تشريع حرية عمل الأحزاب أو القدرة على تنظيم نشاطات والاحتجاج)، وتلك التي تقيس مدى سيادة القانون في النظام السياسي (مثل استقلال القضاء أو مدى انتشار حالات الاعتقال التعسفي)، وأخيراً تلك التي تقيس مدى توفر المساواة والعدالة الاجتماعية (مثل تشريع المساواة بين الجنسين أو مدى نسبة الأمية وتناسبها بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء).

إننا ندرك أننا لا نستطيع قياس هذه المقومات والقيم مباشرة؛ لذلك قمنا ببلورة مؤشرات قابلة للقياس لكل واحدة منها. فمثلاً، تعتمد سيادة القانون على سبعة مؤشرات رئيسية منها درجة استقلال القضاء حسب النصوص الدستورية والقانونية ومدى وجود معايير مختلفة لمساءلة المواطنين كاستخدام أنظمة قضائية بديلة، كمحاكم أمن الدولة، وهما مؤشران يمكن بسهولة جمع معلومات رقمية دقيقة حولهما. توفر المعطيات الكمية القدرة على فهم التطورات المتعلقة بتلك القيمة. أما العلامة الرقمية النهائية لكل بلد فلا تهدف لإطلاق أحكام على ذلك البلد، بل تهدف أساساً لتمكين القارئ من مقارنة أداء دولة ما مع أداء دول أخرى.

ليس هناك شك في أن عملية التكميم (quantification) المستخدمة في هذا التقرير تثير إشكاليات عدة، إذ أن بعض جوانب العملية السياسية ذات المغزى ليس قابلاً للعد والقياس، كذلك قد يعتقد البعض أن أهمية المؤشرات المستخدمة تتفاوت كثيراً فليس كل ما يمكن عده وقياسه يستحق العد والقياس. هناك أيضاً إشكالية تتعلق بمغزى الأرقام النهائية لكل دولة وللمقياس بمجمله. من الطبيعي أن يبدأ القياس من نقطة ما، لكن قد لا يكون مهماً ماهية تلك النقطة حيث أن ما يعنينا أكثر من ذلك هو مكان تلك النقطة مقارنة بالنقاط التي تقف عليها دول أخرى ومدى التقدم أو التراجع عنها في السنوات القادمة. لكن المقارنة بدول أخرى يطرح إشكالية أيضاً لأنها تثير تساؤلاً حول مدى القدرة على ترتيب دول تتفاوت أنظمتها السياسية والاجتماعية بشكل كبير. لا توجد إجابة كاملة على هذا التساؤل وقد سعينا في تقارير سابقة إلى اللجوء للمقالات التحليلية النوعية للتعويض عن هذه المحدودية.

من الضروري الإشارة في هذه المقدمة إلى أن هذا العمل هو نتاج تعاون مجموعة من مراكز البحث والجامعات العربية المشاركة في معظمها في مبادرة الإصلاح العربي. قامت هذه المراكز بجمع المعطيات الأولية عن بلدانها فيما قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في فلسطين باحتساب علامات المؤشرات للدول بناءً على تلك المعطيات الأولية. بالرغم من استمرار التحسن في قدرة فرق العمل على جمع وتحليل المعطيات اللازمة لبناء المؤشرات فإن الظروف السائدة في كل من سوريا واليمن وتلك المتعلقة بظروف عمل الفرق الوطنية فيها قد دفعتنا لتعليق القياس فيها لهذا التقرير. كذلك، بالرغم من التزام كافة المراكز المشاركة بالمنهجية الموحدة فإن عدداً قليلاً من المؤشرات في بعض الدول اعتمد في تحديد علامته على تقديرات الباحث أو الباحثين الأساسيين في تلك المراكز أو على التقييم الجماعي لفريق العمل الرئيسي. إن تعدد مراكز جمع البيانات والتفاوت في التقديرات والانطباعات تشكل قيداً آخر تفرضه طبيعة العمل الجماعي المشترك. لكن التقدم الذي حصل على قدرة هذه المراكز على العمل معاً بشكل أكثر نجاعة في هذا التقرير تبشر بإمكانية التغلب على هذه القيود في المستقبل.

هنالك عدة جهات تقوم بإجراء مقارنات عالمية وإقليمية وفق منهجيات مختلفة. ففي تقرير صادر في عام 2004 عن برنامج الأمم للتنمية البشرية تمت الإشارة لحوالي ستين مقياساً أو مشروعاً أو بحثاً يستند لجمع معطيات كمية عن متغيرات سياسية. من أهم هذه المقاييس "تقرير التنمية البشرية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 والمركب من أبعاد ثلاث: التعليم والصحة ودخل الفرد. وتصدر منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 تقريراً عن انطباعات الفساد مبني على أساس استطلاعات للرأي العام ومعلومات وانطباعات من رجال أعمال ومحللين في حوالي 180 دولة. لكن هذين التقريرين لا يتطرقان مباشرة للأبعاد السياسية لعملية التحول الديمقراطي مثلما يفعل التقرير الشامل الذي يصدره البنك الدولي، "مؤشرات الحكم في العالم"، الذي يغطي ما يزيد عن مائتي دولة ومنطقة. يقيس تقرير البنك الدولي مؤشرات الحكم من ستة أوجه: المشاركة السياسية، والاستقرار السياسي، وأداء الحكومة، وحكم القانون، والإطار التنظيمي، والفساد. كذلك فإن تقرير فريدم هاوس يقيس تغيرات تتعلق بالمساءلة والحريات المدنية وسيادة القانون ومحاربة الفساد. يعرّف فريدم هاوس "الحرية" حسب تصنيفين: الحقوق السياسية والحريات المدنية ويعطي علامة لكل دولة يتم تغطيتها تتراوح بين 1 (الأفضل) و7 (للأسوأ أو "غير حر"). هناك أيضاً تقرير تصدره مؤسسة بيرتلزمان الألمانية يتناول أوضاع الديمقراطية (كالمشاركة السياسية وسيادة القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية وقدرة الدولة على السيطرة والتكامل السياسي الاجتماعي) بالإضافة لأوضاع السوق والإدارة. أخيراً، يقوم تقرير النزاهة العالمية بتصنيف الدول التي يتم تغطيتها حسب تصنيفات متعددة تشمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والانتخابات، ومساءلة الحكومة، والإدارة والخدمة المدنية، والرقابة والتنظيم، ومحاربة الفساد، وسيادة القانون.

بالرغم من أن بعض هذه التقارير، كمؤشرات البنك الدولي، توفر مجموعة واسعة من البيانات، فإن العديد من المؤشرات مبني على آليات غير موضوعية كالاقتصار على انطباعات مجموعات أو أفراد أو جمهور، أو بناءً على فحص للعمليات السياسية الإجرائية مثل مراجعة القوانين والدساتير. كذلك يجد الباحث صعوبة في الخروج بخلاصة موثوقة من المقاييس الدولية المتوفرة ليس فقط لاختلاف منهجيتها واعتمادها الرئيس على الانطباعات، بل أيضاً بسبب التناقض في بعض نتائجها. فمثلاً يضع تقرير التنمية البشرية لعام 2015 السعودية

والبحرين والكويت على رأس الدول العربية العشرة التي قمنا بفحصها فيما تضع المغرب وفلسطين ومصر وتونس في آخر القائمة (أنظر الشكل رقم 1). أما تقرير الشفافية الدولية لعام 2015 فيضع الأردن والسعودية والبحرين في أفضل صورة. ويضع الجزائر ومصر ولبنان في نهاية القائمة (أنظر الشكل رقم 2). ويضع تقرير فريدم هاوس لعام 2015 الدول العشرة التي فحصناها ضمن مجموعتين: الدول "الحرة جزئياً" وضمت تونس ولبنان والمغرب والكويت، والدول "غير الحرة" وضمت السعودية والبحرين ومصر وفلسطين والجزائر والأردن (أنظر الشكل رقم 3). أما تقرير البنك الدولي لعام 2015 (والذي يعطي علامة لستة مقومات تشمل المساءلة والاستقرار والفاعلية والتنظيم وحكم القانون ومعالجة الفساد) فيضع البحرين والأردن والكويت على رأس القائمة ويضع مصر والجزائر ولبنان في نهايتها (أنظر الجدول الشكل رقم 4). أخيراً، وضع تقرير بيرتلزمان للتحول السياسي لعام 2015 تونس ولبنان والجزائر على رأس القائمة ووضع السعودية والبحرين والمغرب في نهايتها (أنظر الشكل رقم 5).

شكل رقم (١): ترتيب الدول العشرة حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ (من الأفضل للأسوأ)

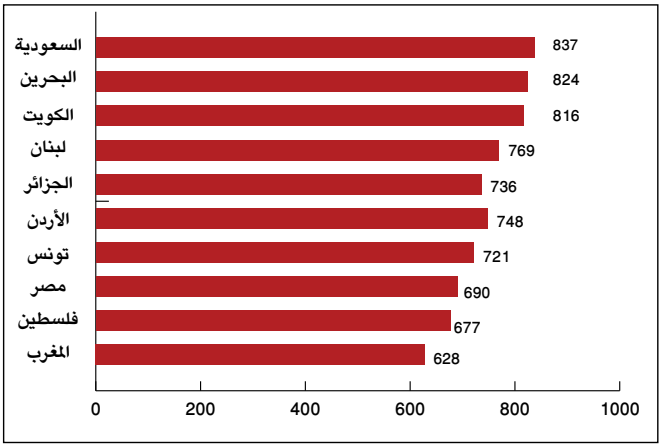


في المقابل فإن مقياس الديمقراطية العربي يتجاوز هذه التقارير بطريقتين: فهو يجمع بين الانطباعات والممارسات الفعلية، وقياس أثرها على الحياة اليومية للمواطنين، فهو مبني على مركزية مفهوم المواطنة بدلاً من مركزية مفهوم السلطة السياسية؛ وهو كذلك يخطو بشكل محدود باتجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغيرات النظام السياسي على حياة المواطنين، وهو ما شكل عنواناً لحركة الشارع العربي في عام 2011.

من الضروري في سياق تداعيات الربيع العربي على عملية التحول الديمقراطي الإشارة إلى أن مقياس الديمقراطية هذا يهدف لتوثيق عملية التحول الديمقراطي وليس للتنبؤ بإمكانية حصول الإصلاح السياسي أو اندلاع المطالبة الشعبية به أو تفسير النتائج التي قد تنتج عن عملية الإصلاح أو عن الثورات الشعبية. ومع ذلك فإن فشل عملية الإصلاح سابقاً وانطلاق الثورات الشعبية المطالبة بإسقاط الأنظمة وليس إصلاحها فقط، تؤكد على أن الإصلاح ممكن بل وحتمي. كما يمكن القول إن إمكانات حصوله اليوم أصبحت أكثر واقعية. يمكن لعملية الإصلاح أن تأتي من الأعلى، كما تحاول أنظمة مثل المغرب والأردن بل وحتى السعودية أن تفعل، عندما يدرك صانع القرار والنخبة المؤيدة له أن حسابات الربح والخسارة، أي مصلحتها في البقاء، تتطلب إجراء إصلاحات حقيقية قادرة على إجهاض المطالب الشعبية واحتوائها قبل انفجارها على شكل ثورات جماهيرية. في الجانب المقابل، وبالرغم من إغراءات المطالبة بإسقاط الأنظمة، فإن التجارب الدموية في ليبيا وسوريا واليمن كفيلة بإعطاء الفرصة للإصلاح طالما شعر الرأي العام أنه جدي. أظهرت التقارير السابقة أن النخبة الحاكمة لا تصلح نفسها بنفسها إلا تحت الضغط. لكن الضغط في السابق جاء مدفوعاً من الخارج مما جعله مركزاً في وسائل وليس ممارسات التحول الديمقراطي. أما ضغط الشعوب الراهن فلن يكون قابلاً للاحتواء بنفس الطريقة.

شكل رقم (٢): تسعة من الدول العشرة حسب تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠١٥ (من الأفضل للأسوأ)

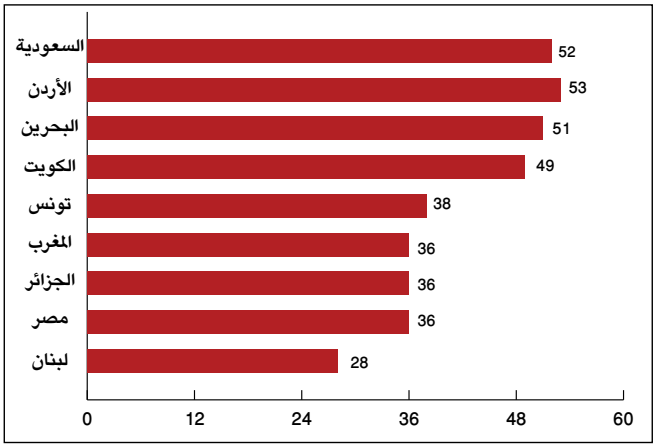

شكل رقم (٣): ترتيب فريدم هاوس للدول العشرة حسب تقرير عام ٢٠١٥ (من الأفضل للأسوأ)

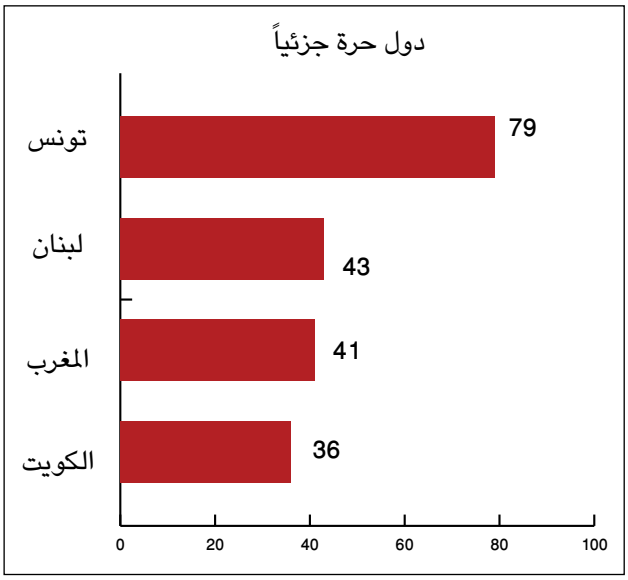


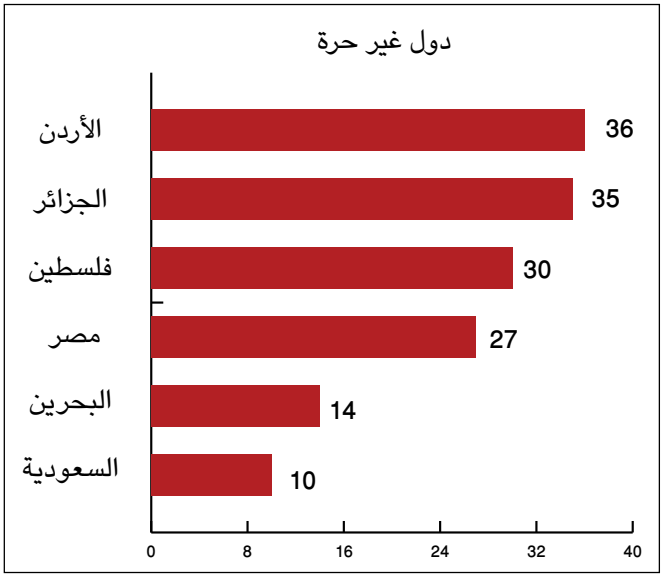


شكل رقم (٥):ترتيب تسعة من الدول العشرة حسب تقرير بيرتلزمان لعام ٢٠١٦
للتحول السياسي (من الأفضل للأسوأ)

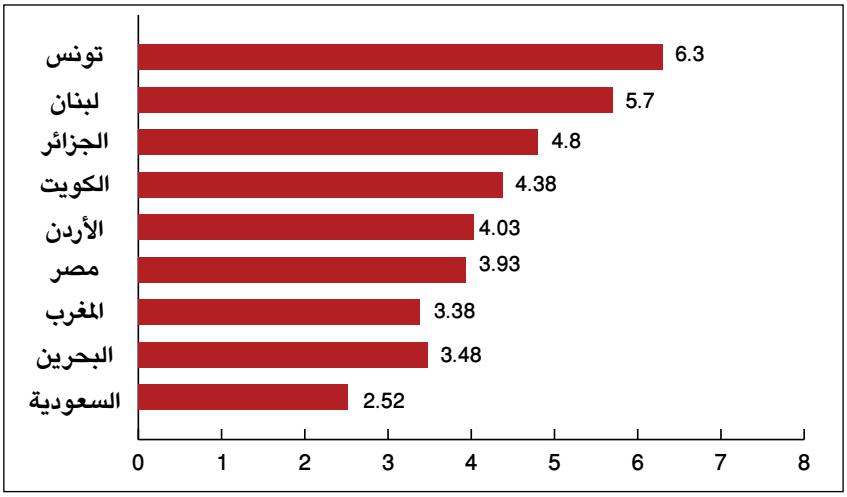

# ا لمنهجية

مقياس الديمقراطية العربي، هو جوهر التقرير السنوي لمبادرة الإصلاح العربي، يهدف إلى تتبع مؤشرات تقيس أمورا متعلقة بطبيعة وأداء النظم السياسية (السلطات المختلفة)، وتعكس درجة وعمق التغيرات التي يمكن أن تشكل، في مجملها، تعبيرا عن التحول الديمقراطي الناجم عن عمليات الإصلاح في دول العالم العربي. تغطي القراءة الخامسة (الراهنة) للمقياس عشر دول حيث لم يتمكن فريق العمل من تغطية دولتين (سورية، واليمن) كانت موجودة في القراءة الثالثة، ويعود ذلك إلى أسباب سياسية في حالة سورية، وأسباب عديدة في حالة اليمن. ويزمع الفريق إعادة إدخال قراءات هذه الدول والإضافة إليها في التقارير القادمة، وصولا إلى تغطية دول العالم العربي كافة، علما بأن السعودية التي غابت عن التقرير السابق عادت في القراءة الراهنة.

يشكل المقياس قراءة رقميةً لأوضاع اثنين وأربعين مؤشرا[1] تم انتقاؤها لتعكس واقع متغيرات يتوقع حدوث تغيرات عليها في حال أفضت العمليات الإصلاحية إلى الاقتراب من الديمقراطية في الوطن العربي، بمعناها المرتبط بالتصور السائد (الباراديجم (paradigm)) حول النظم الديمقراطية المعاصرة. فالمؤشرات في جلها تفحص مدى الاقتراب من نموذج الديمقراطية الليبرالية في الدولة القومية. ولا يعكس هذا الخيار موقفا سياسيا أو أيديولوجيا لمصممي المقياس، أو تقليلا من شأن الأدبيات الناقدة لهذا الباراديجم، أو لفحوى هذا النقد؛ بيد أن الرغبة في العمل ضمن نطاق القاسم المشترك هي التي حددت هذا الخيار. فلما كان هذا الباراديجم الليبرالي المرتبط بالتصور الكلاسيكي للدولة القومية، يتعلق بشكل رئيسي بالجوانب الإجرائية من الديمقراطية، ويعكس، بالتالي، حدا أدنى للمرجو من عمليات التحول الديمقراطي، بات هذا الباراديجم هو الأقرب إلى القاسم المشترك المنشود. تقيس المؤشرات الاثنين وأربعين أربع مقومات رئيسية في التحول الديمقراطي وهي مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية. ولا تغالي منهجية المقياس في قبول الباراديجم الليبرالي السائد، فقد جرى تعزيز المقياس بمؤشرات تتعلق بالمساواة والعدالة والاستقلال الاقتصادي.

يجدر التأكيد هنا على أن هذا المقياس يهدف إلى تتبع التغير النابع عن عمليات الإصلاح التي يقودها النظام السياسي الرسمي. وبالطبع، فإن آليات تغيير النظام السياسي لا تقتصر على ذلك. فهناك الحراك الشعبي الذي يأخذ شكل انتفاضة أو ثورة، وهناك الحرب أو "المؤثرات الخارجية" على مختلف أنواعها، وهناك انهيار الدول (state failure)، وهي آليات للتغيير لا يهدف المقياس إلى الوقوف عليها، ولكنه، بالطبع، يتأثر بها.

إن الحراك الشعبي قادر على التأثير على النظام السياسي بأشكال تراوح ما بين الدفع باتجاه الإصلاح؛ وتهديد استقرار النظام السياسي إلى درجة تؤدي إلى خلخلته وإجباره على التخلي عن مراكز قوة تشكل أحد مصادر شرعيته، والبحث بالتالي عن مصادر جديدة من خلال توسيع أو تغيير القاعدة السياسية الاجتماعية للنظام السياسي، أو التعايش مع درجة أدنى من الشرعية، ما يتطلب تعزيز الهيمنة الأمنية للنظام مع ما يرافق ذلك من مخاطر على النظام نابعة من الشارع ومن النخب؛ أما الشكل الأقصى لأثر الحراك الشعبي فيكمن في تغيير النظام السياسي برمته (الثورة).

ولذلك فإن الحراك الشعبي يشكل عنصرا هاما من عناصر إحداث التغيير في النظام السياسي، وهو ما شهدناه بوضوح في تونس ومصر منذ بداية العام 2011، وشهدناه كذلك في اليمن، وليبيا، وسورية، والبحرين، والأردن، وغيرها. بيد أن هذا المقياس غير قادر على فحص الأثر المباشر لهذا الحراك، ويقتصر ما يفحصه على قياس وقع هذا الأثر على أداء النظام السياسي الرسمي.

أما المؤشرات الاثنان وأربعون التي تشكل عصب هذا المقياس، فيتم جمع المعلومات المتعلقة بها دوريا، وبالتالي فإن للمقياس، عند تكرار قراءة مؤشراته واحتسابه، قدرة على تتبع أثر التغيرات التي تطرأ على النظم السياسية العربية من حيث تحقيقها لشروط الانتقال إلى النموذج الديمقراطي المشار إليه.

غطت القراءة الخامسة، كلما أمكن ذلك،[2] الفترة الممتدة من بداية كانون الثاني (يناير) 2014 حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2015، وشملت كلا من الأردن؛ والبحرين؛ وتونس؛ والجزائر؛ والسعودية؛ وفلسطين؛ والكويت؛

1 يمكن الاطلاع على قائمة بهذه المؤشرات، وطرق قياسها، ومصادر المعلومات الخاصة بكل واحد منها في الملحق رقم (2).

2 يجرى في بعض الحالات استخدام بيانات عن فترات سابقة لأسباب تتعلق بدورية البيانات، وغالبية هذه البيانات تعتمد على مسوحات تقوم عليها دوائر الإحصاء المركزية، ولها وتيرتها الخاصة. كما أن استطلاعات الرأي أنجزت في عامي 2014 و2015 ، وتجري الاستعاضة عن استطلاعات الرأي بالمجموعات البؤرية في الدول التي لا يتسنى فيها إجراء استطلاع للرأي. سوف يتم توضيح الإطار الزمني للبيانات في النص حين ورودها. وسيتم أخذ الإطار الزمني هذا بعين الاعتبار في القراءات اللاحقة.

ولبنان؛ ومصر؛ والمغرب. وقد استخدمت هذه القراءة المؤشرات الأربعين المستخدمة في القراءات السابقة، وأضافت إليها مؤشرين جديدين من أجل تغطية بعض القضايا التي باتت تتبوأ مكانة مركزية في عمليات التحول السياسي في العالم العربي لأسباب مختلفة. ويتعلق المؤشران الجديدان بضمان التنوع (يفحص كيفية تعامل النظام السياسي مع التعددية الثقافية، والإثنية، والدينية، وما شابه)، ومشاركة المواطنين في النقاش العام (يفحص مدى انخراط المجتمع في النقاش حول التحولات وتنظيم الحيز العام).

يشكل هذا المقياس امتدادا لتجارب دولية وعربية من بينها التجربة الفلسطينية التي قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في إعداد وإصدار "مقياس الديمقراطية في فلسطين"[3]، وقد تم تطوير المؤشرات في المقياس العربي لتتناسب مع طابعه المقارن، ولتتماشى مع الإمكانات المتاحة لجمع المعلومات والقياس في الدول المختلفة، وللتمكن من أخذ التنوع في حجم الدول، ومواردها، وتاريخها، وخصوصيات كل منها بعين الاعتبار.

لهذا المقياس ميزات وقيود ومحددات، فالمقياس يمكّن من إلقاء نظرة سريعة على حالة التحول الديمقراطي في العالم العربي، وعلى بعض التفاصيل الهامة لهذه الحالة بشكل سريع، ومتسق، وهو قادر على تمكين القارئ من تتبع هذه التحولات عبر الزمن بشكل يسير، وقادر على الإشارة إلى مكامن التغير والخمول السياسي بطريقة سهلة الانكشاف. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن قدرة المؤشرات المستخدمة على رصد عمليات التحول الديمقراطي محدودة بالطبع (تبقى في حدود تتبع وقياس الواقع، وليس التنبؤ بالمستقبل)، والتعبير الرقمي عن هذه العمليات يحوي على درجة من التبسيط ومن التجريد.

هناك مقاييس عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير كمي (أو رقمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية كجزء من عملية التغير الحاصل على النظام السياسي في الدول التي يمكن النظر إليها من زاوية "انتقاليتها"، وهي دول تنتمي إلى "الجنوب"، ويعتبر نظامها السياسي والاقتصادي، قيد التطور. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات، يتم في هذا المقياس قياس التحول الديمقراطي باعتماد مؤشرات أكثر عددا وتنوعا، وتستخدم المؤشرات طرقا مختلفة للقياس، وذلك من أجل مقاربة الحالة الإجمالية من حيث تعبيرها عن نجاح وفشل عملية التحول الديمقراطي. فلا يحاول المقياس، على سبيل المثال، أن يجيب على السؤال عما إذا كانت الديمقراطية ستشجع التعددية السياسية أم لا، بل إنه يفترض أن أحد أسباب السعي إلى التحول الديمقراطي هو تشجيع التعددية، وعليه فإنه يَعتبِر أن زيادة عدد الأحزاب يشكل مؤشرا إيجابيا على التحول الديمقراطي. ولكن هذا المؤشر، رغم أهميته، لا يفحص بتاتا درجة وطبيعة مشاركة الأحزاب السياسية المختلفة في الحياة السياسية، ومدى جديتها، ومكانتها، وطبيعة برامجها، وما إلى ذلك. لكنه يفترض أنه سيكون هناك أثر ما لهذه التعددية، فيما لو كانت فاعلة باتجاه التحول الديمقراطي، على المشاركة السياسية، وعلى تغيير أداء السلطة السياسية من حيث المزيد من المساءلة على سبيل المثال. وتنطبق قيود مشابهة على غالبية المؤشرات المستخدمة، فالمؤشرات المرتبطة بالتعليم تفحص نسب المتعلمين وعدد سنوات التعليم ولا تفحص جودة التعليم؛ وتلك المرتبطة بالضمان الاجتماعي لا تفحص جدواه ومدى الأمن الذي ينتج عنه، وهكذا.

تتعلق المؤشرات المستخدمة بأمور تتصل بالبيئة القانونية، وحالة المجتمع، والحريات، والاقتصاد، وأداء السلطات المختلفة، وأداء المؤسسات، وما إلى ذلك من أمور يفترض أن يتغير واقعها و/أو أداؤها نتيجة لعملية التحول الديمقراطي. وتقوم المؤشرات بفحص هذه الأمور على مستوى الإعداد لها (السياسات والتشريعات)، وعلى مستوى الممارسات ونتائجها. فالافتراض الذي يقوم عليه المقياس هو أن التحول الديمقراطي الإيجابي هو نتاج تحقق إرادة سياسية، وأن عدم وجود تحول ديمقراطي إيجابي (تعثره أو غيابه أو تراجعه) هو نتاج غياب إرادة مناسبة، أو فشل تحقيقها.

3 غطت قراءات هذا المقياس فترات مختلفة منذ العام 1996 وحتى 2008. للاطلاع على التقرير الأخير، أنظر www.pcpsr.org

## اختيار الدول للقراءة

عند تحديد الدول للقيام بالقراءات، كان هناك عدد من المحددات الذاتية والموضوعية. من حيث المبدأ فإن الدول العربية كافة مرشحة للدخول في القراءة، وكانت هناك قيود في الموارد والزمن لم ينجم عنها استثناء أي من الدول لأن قيودا أخرى حسمت الموضوع. من بين هذه القيود توفر فرق عمل وطنية جاهزة للمباشرة بجمع المعلومات وتقييمها؛ وإمكانية إجراء استطلاع للرأي في البلد المعني؛ وتوفر المعلومات بطريقة يسيرة نسبيا، وقد كان توفر فرق العمل في سورية والكويت في فترة جمع المعلومات للقراءة الثانية هو الذي أدى إلى انضمام الدولتين إلى مجموعة الدول التي جري فيها القياس في القراءة الثانية؛ كما وأن توفرها في البحرين وتونس أدى إلى إضافة الدولتين إلى المقياس في القراءة الثالثة بالإضافة إلى الدول الثماني التي بدأ بها المقياس في قراءته الأولى، لكن الأوضاع السياسية، والأمنية، والتشرذم السياسي والجغرافي، وغياب مغزى للمعلومات التي يتم تجميعها في بعض الحالات والأحيان، ومحاولة السلطات التأثير على المعلومات، وما شابه ذلك، جعلت من غير الممكن قياس المعطيات في سورية واليمن والسعودية لأسباب مختلفة في كل من الحالات، ولذلك فإن المقياس لم يشمل هذه الدول في قراءته الرابعة، أما في القراءة الراهنة فقد تمكن فريق العمل من توفير المعلومات الخاصة بالسعودية، وعليه فقد عادت السعودية إلى المقياس في القراءة الراهنة (الخامسة).

لا يمكن الادعاء بأن الدول العشر التي تشملها هذه القراءة أو الدول الإثنتي عشر التي شملتها قراءات سابقة تشكل عينة تمثيلية للدول العربية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود دول مشرقية (بما في ذلك خليجية) ومغاربية في العينة؛ وإلى وجود دول فقيرة وغنية؛ وإلى وجود دول ذات عدد كبير من السكان ودول صغيرة نسبيا؛ وإلى وجود دول نفطية، وإلى وجود الدول التي تمر بتقلبات سياسية أكثر من غيرها، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من غياب عدد من الدول العربية من عينة المقياس، إلا أن فريق العمل يعتقد بأن العينة التي تمت قراءتها في هذا التقرير يمكن أن تعطي انطباعا متوازنا (غير شامل) عن حالة التحولات في طبيعة الحكم في العالم العربي. بيد أن هذا الانطباع يمكن أن يكون متفائلا بعض الشيء بطبيعة الحال، حيث أن توفر المعلومات واليسر النسبي في الحصول عليها يعكس، إلى درجة ما، ما يصبو المقياس إلى فحصه. ولذا يرجى الانتباه إلى احتمالية عالية لوجود انحياز موجب في المقياس ناجم عن الآلية التي تقرر على أساسها. وهذا الأمر يكافئ الانحياز في اختيار العينة (sampling bias) فيما لو لم يكن فريق العمل مدركا لكون هذه العينة غير تمثيلية.

## مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي

بعد مداولات ومراجعة للأدبيات ولتجارب عديدة في أنحاء العالم في مجال قياس الديمقراطية والتحول الديمقراطي تم اختيار أربعين مؤشرا، وتحددت لكل منها مؤشرات تفصيلية، وتقرر لكل واحد من هذه المؤشرات التفصيلية طريقة معينة في احتساب علامته[4] وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة التي يفترض أن يرصدها. وفي القراءة الخامسة (الراهنة) تم أضافة مؤشرين جديدين[5]، كما تم إجراء تعديلات على طرق احتساب العلامات لمؤشرات أخرى[6]، ورغم أن هذه الإضافات والتعديلات تجعل من الصعوبة متابعة كل المؤشرات بنفس الطريقة عبر السنوات، تماما كما غياب بعض البلدان من بعض القراءات، إلا إن من الأجدى تطوير المقياس لمواكبة القضايا التي يحتاج الباحثون والناشطون متابعتها، ولمواكبة المستجدات، خاصة وأن التغييرات الطفيفة التي لا يتعدى أثرها هامشا صغيرا جدا في متابعة المقياس من قراءة إلى أخرى، لا تشكل عبئا كبيرا على اتساق المقياس في القراءات المتتالية، ولأن الباحث يستطيع فحص أثر التغيرات على المقياس على كل المستويات.

أما الأهداف المتوخاة من التعديلات التي أجريت على المقياس فتتلخص في محاولة التعمق في بعض القضايا التي كان يقيسها المقياس بأشكال ما، ولكنها تحتاج إلى تفصيل أكبر، فالمؤشرات الجديدة المضافة تتعلق بالتعددية في المجتمع (وليس فقط تعددية الأحزاب)، كما تتعلق بمشاركة المواطنين في النقاش العام للتأكد من إن سلطات النظم الديمقراطية تمثل المواطنين ولا تحل محلهم (تقصيهم)، أما التغييرات فهدفت إلى فحص قضايا المساواة في مجالات أكثر أو أوسع للتأكد من فاعلية المساواة وعدم اقتصارها على الشكليات.

تتعلق المؤشرات التي يستخدما المقياس بالمجالات الحياتية المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهي

4 أنظر الملحق رقم (2) والذي يشمل على قائمة المؤشرات التفصيلية، ومصادر المعلومات، وطرق الاحتساب.

5 المؤشران الجديدان هما المؤشران ذوات الأرقام 30 (ضمان التنوع)، و31 (مشاركة المواطنين في النقاش العام)، ويمكن مراجعة طريقة احتسابهما في الملحقين رقم (2) ورقم (4).

6 يوضح الملحق رقم (3) التغيرات التي طرأت على طرق احتساب علامات بعض المؤشرات.

تعكس مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة، بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة في صنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

تم منح كل المؤشرات وزنا متساويا في المقياس.[7] وعليه فإن إسهام كل مؤشر في المقياس هو42/1 (أي حوالي 2.4%).

تجدر الإشارة إلى أن عملية اختيار الأوزان، أو القرار بإعطاء المؤشرات أوزانا متساوية، يشكل قرارا ذاتيا يحمل في طياته حكما [عشوائيا] على أهمية العناصر المختلفة للنظام الديمقراطي. ويمكن، لمن يرغب، إعادة قراءة المقياس بإعطاء الأوزان التي يراها مناسبة للمؤشرات المختلفة. إن مكمن الأهمية في هذا المقياس هو المقارنة بين النتائج سنة تلو الأخرى وتتبع عملية التحول، فليس المهم هنا، للباحث المحص، كيف ترتسم الصورة، بل كيف تتغير وتتحول نتيجة للتغيرات في محددات وأداء النظام السياسي.

إن من الصعوبة بمكان تحديد الأوزان بشكل موضوعي للدول المختلفة، والتي تمر بمراحل تطور مختلفة، لاختلاف محاور التغير الملموسة في عملية تحول النظام السياسي. ففي الوقت الذي تمر فيه بعض الدول بمرحلة تحديث ودمقرطة البيئة الدستورية والقانونية للنظام السياسي، تمر دول أخرى بمرحلة تعزيز المشاركة السياسية، وغيرها بمرحلة تعزيز الاقتصاد، وأخرى بعملية لبرلة الاقتصاد، ناهيك عن الدول التي تمر بعملية إعادة بناء للنظام السياسي برمته.

تشير تجارب العقدين الأخيرين إلى أنه لا توجد وصفة واحدة لعمليات التحول الديمقراطي سواء كان توجه عمليات التحول إيجابيا، أو سلبيا. كما أنه من المؤكد أن عمليات الدمقرطة في الدول ذات البنى الاقتصادية – الاجتماعية المختلفة تتطلب التركيز على جوانب مختلفة في عملية التحول الديمقراطي. ويتعلق ذلك بالحاجة إلى بناء المؤسسات في بعض الدول، وإصلاحها في دول أخرى، وبناء قاعدة من مكونات الرفاه في بعض الدول، وتوسيعها في دول أخرى، وإعادة النظر في البنى القانونية في بعض الدول، ولبرلة الحياة السياسية في بعض الدول، وهكذا.

أما التحولات الناجمة عن الحراكات الثورية وليس عن عمليات الإصلاح المنظمة، فلا يمكن فيها التحكم بأولويات ووتيرة التحول. كما أن درجة قدرة النظام السياسي على "التكيف" (resilience) و"عتبة" (threshold) الغضب الشعبي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الداخلية والخارجية والتاريخ. إن الحراك السياسي الذي يشهده العالم العربي اليوم، يؤكد على ضرورة الانتباه إلى تفاوت واختلاف البنى الاجتماعية في الدول المختلفة وليس فقط تلك السياسية والاقتصادية (مع الإقرار بارتباط البنى الثلاث). فالقوى الفاعلة المبادرة للتغيير تلعب دورا هاما في رسم الخريطة السياسية بالقدر الذي تشكل فيه هي ذاتها نتاجا للواقع السياسي الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مفعول العامل الخارجي الذي شكل عنصرا مركزيا في زعزعة واستقرار الأنظمة السياسية في دول الجنوب تاريخيا وبشكل خاص منذ أكثر من عقدين، لا ينعكس بنفس الدرجة أو الاتجاه على المكونات المختلفة للبنى الوطنية والمحلية. علما بأن فرص فاعلية هذا العامل الخارجي تزداد كلما قلت عوامل الاستقرار الداخلية (سواء نتيجة لترهل شرعية النظام السياسي، أو بسبب التدخل الأجنبي المباشر، أو بسبب حاجة اللاعبين الداخليين لأدوات لا تستطيع البنى المحلية توفيرها، أو بسبب لجوء القوى الداخلية إلى تحالفات مع قوى خارجية اقليمية ودولية).

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية العربي هي المؤشرات الاثنين وأربعين. يفحص كل مؤشر أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويعبر عن المعطيات التي يفحصها بشكل كمي.

تنقسم المؤشرات إلى عدة مجموعات وفقا لتصنيفات مختلفة: فهي تنقسم إلى نوعين: أدوات (وسائل)، وممارسات (نتائج) من جهة؛ وإلى مؤشرات سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية من جهة ثانية؛ وإلى مؤشرات تتعلق بالسياسة الداخلية، وأخرى بالخارجية من جهة ثالثة؛ وإلى مؤشرات تتعلق بالمقومات الأساسية للنظام الديمقراطي: مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية من جهة رابعة.

لقد تم اختيار هذه المؤشرات وفقا لعدد من الاعتبارات أهمها تغطية القضايا المدرجة في التصنيفات المختلفة التي وردت أعلاه، ودرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، وناظما لعلاقات السلطات السياسية بالمجتمع؛

7 بالإمكان مراجعة ذلك في المستقبل، بناء على المقارنة بين الصورة التي يوفرها المقياس، وتلك التي تتمخض عن التحليلات المعمقة لحالة النظم السياسية في الدول العربية، وسيكون ذلك مجديا إذا تبين أن هناك إمكانية لخلق حالة انسجام بين الصور المختلفة التي يمكن أن ترسمها الأبحاث المختلفة في الحقل.

وقدرتها على قياس قيام السلطة السياسية بدورها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب والمجتمع؛ وتعبيرها عن درجة احترام الدولة ومؤسساتها لحقوق الإنسان؛ وقدرتها على نقل صورة العلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني؛ ومدى تشاركية النظام السياسي. النوع الثاني من الاعتبارات يتعلق بقابلية المؤشرات للقياس المتتالي بفارق فترات زمنية محددة، دون إغفال المؤشرات التي تتعلق بظواهر يستغرق تغيرها مدىً زمنيا أطول لكنها تعتبر عناصر محورية في عملية التحول الديمقراطي (كالانتخابات). لقد اختيرت هذه المؤشرات للقناعة بقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية، المنبثق عن العمليات الإصلاحية التي يبادر لها (بغض النظر عن الدوافع) النظام السياسي نفسه.

ورغم الإشارة إلى وجود ميل عام في المقياس نحو الأمور الإجرائية، والمؤشرات السياسية، بيد أن إدراك الفريق لأهمية المحتوى الاجتماعي – الاقتصادي لعملية التحول الديمقراطي من حيث نشوء مصلحة للمواطن في استدامتها وتعزيزها، ومن حيث جوهريتها فيما يتعلق بمشاركة المواطن بصنع القرار غير المقتصر على اختيار الحكام، حدا بالفريق لإدراج عدد من المؤشرات التي تفحص مدى اتساع رقعة الممارسة الفعلية للديمقراطية وعدم اقتصارها على النخب وعدم تحولها إلى أداة مضافة لإضفاء الشرعية على التسلط وسوء توزيع الثروة، وتشكل مجموعة المؤشرات المنضوية التي تصنف على أنها مقومات المساواة والعدالة الاجتماعية العنصر الأساسي الذي يقيس فحوى التحول الديمقراطي غير المقتصر على الجانب الإجرائي، أو السياسي. تضاف إليها تلك المؤشرات التي تفحص الممارسة الديمقراطية خارج نطاق السلطة السياسية، ولكن في الحيز العام.

يُعتقد أن هذا المقياس سيكون مفيدا للمطلعين عليه على اختلاف مشاربهم، وتنوع اهتماماتهم. فهو قادر على لفت نظر الرأي العام إلى مجالات النجاح والفشل في العناصر المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي؛ وهو قادر على توفير مؤشرات هامة للسياسيين والناشطين الذين يرغبون بإحداث تغيير سواء من حيث قدرة المقياس على الإشارة إلى مواطن الضعف في تنفيذ السياسات، أو الإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل السياسات القائمة؛ وهو هام للمشرعين الراغبين في مساءلة سلطاتهم التنفيذية حول أدائها في مجال دمقرطة حياة المجتمع، أو في اكتشاف المجالات التي ما زالت تحتاج إلى مبادرات إصلاح قانوني أو دستوري؛ وقادر على فحص وقع التغيرات على مؤشرات في الرأي العام تعتبر مفصلية لاستقرار النظم السياسية. وهو بالتالي، قادر على الإشارة إلى المواطن والمجالات التي على الباحثين سبر أغوارها وفحصها تفصيليا والتعمق فيها لاكتشاف أسباب النجاح والفشل في إحداث التحول الديمقراطي.

## مصادر المعلومات

نظرا لتنوع المؤشرات وطبيعتها، ولتنوع القضايا التي تعكسها هذه المؤشرات، فقد تم استخدام طرق متنوعة للحصول على المعلومات الضرورية لتقييم المؤشرات وإعطائها العلامات في كل قراءة. وقد توخى فريق العمل الاعتماد قدر المستطاع على المصادر الأساسية للمعلومات، كما توخى، كلما كان ذلك ممكنا، الحصول على المعلومات الضرورية من مصادر مستقلة ومتنوعة، وأعار المقياس اهتماما خاصا للرأي العام وأفرد له ربع المؤشرات. وفي الحالات التي تعذر فيها الوصول إلى معلومات دقيقة، أو تم التوصل إلى معطيات يمكن تصنيفها على أنها حالات حدودية (border cases) (حيث تتضارب المعلومات، أو حيث يكون هناك تباين واضح ما بين الشكلي "الرسمي" والفعلي) لجأ الفريق إلى تقييم خبراء من الدولة المعنية.

بشكل عام، فإن مصادر المعلومات المستخدمة في المقياس تراوحت بين المصادر التابعة للدولة المركزية، كالوزارات، والأجهزة الأمنية، وأجهزة الإحصاء المركزية؛ واللجان البرلمانية، وسكرتاريات البرلمانات؛ ومجالس القضاء الأعلى، وإدارات المحاكم حسب طبيعة الحال؛ ومصادر أجهزة الحكم المحلي مثل المجالس الجهوية والمحلية والبلدية؛ ومن المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات المهنية ذات العلاقة؛ ومن الصحف المحلية، ومن مواقع الإنترنت؛ أما المؤشرات المرتبطة بانطباعات المواطنين، وتقييمهم للأمور، فاستخدمت لأغراضها استطلاعات الرأي العام التي صممت خصيصاً لأغراض المقياس، ونفذتها جهات مؤهلة تقنيا لذلك باستخدام العينات العشوائية التمثيلية وبنسب خطأ تتراوح بين دولة وأخرى ولكنها لا تتجاوز الخمسة بالمائة، وفي حالات تعذر معها إجراء استطلاعات الرأي، استخدمت المجموعات البؤرية[8].

8 في القراءة الراهنة استخدمت المجموعات البؤرية في البحرين عوضا عن استطلاع الرأي. وقد قام الفريق الوطني لهذا الغرض بعقد لقاءات مع مجموعات قادرة على تمثيل الرأي العام بالقدر الممكن: شملت المجموعات البؤرية 35 (20% منهم نساء) شخصا موزعين على 4 مجموعات شملت فئات عمرية بين 20 و55 سنة ومن المعارضين والموالين، ومن السنة والشيعة.

## مفهوم الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

يشكل مقياس الديمقراطية العربي قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية، ونعني بعملية التحول مجموعة من التغيرات في محددات، وطبيعة وأداء النظام السياسي في مرحلة انتقالية يشوبها بعض الهلامية بحكم طبيعتها، وتتخللها تراجعات، وهي غير محصنة من إمكانية الفشل. إن قياس عملية التحول يحتم علينا التركيز على المؤشرات القادرة على رسم صورة للتغير الحاصل على النظام السياسي وعناصره، والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى، مهمة، تعكس عمق وجدوى واستدامة النظام الديمقراطي [القائم]، لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أسياسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية، التي نحاول فحص عملية التحول نحوها، تعتبر لأغراض هذا المقياس، شكلا من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار، كما يكفل قدرة المواطنين على تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لجعل المشاركة السياسية ممكنة فعليا. فالديمقراطية بالتالي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو منظومة قيمية، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار، ونظاما يكفل تعبير القرار عن الإرادة العامة.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار، المتعلق بمصيرهم في نهاية الأمر، ديمقراطيا، ولوجود ودرجة مأسسة واستدامة الوسائل والسبل التي تتيح هذه المشاركة بالإضافة إلى تمكّن المواطنين من استخدامها. ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها: الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه؛ ومدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات المتخذة (السياسية وغيرها)، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى؛ ومدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه؛ ومدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة؛ ومدى مأسسة ما ورد أعلاه من آليات، وتطبيقات، وممارسات، ومدى استدامتها، وقدرة المجتمع على تحمل أعبائها.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط سياسي – اجتماعي – اقتصادي معين يتجسد في بنية النظام السياسي، له تمظهرات مؤسسية، وتعاقدية (دستورية)، وإجرائية (إدارية)، وقيمية، أهمها وجوب سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وصون كرامته، وتفعيل المواطنة. من هذا المنظور تشكل الديمقراطية خيارا شعبيا. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الفئات، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية، وتضمن استدامتها، وتردع المساس بها. من هذه التدابير والترتيبات: صون استقلال الدولة؛ وفصل واستقلالية السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)؛ وإقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنـزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)؛ ووضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة). كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كالحق في العمل، والتنقل، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون، وأن المعيار الوحيد للحق في المشاركة هو المواطنة دون سواها من صفات سواء كانت وليدة أو مكتسبة. وقد تم تصميم المؤشرات لتأخذ، قدر الإمكان، كل ذلك بعين الاعتبار، ولتنظر خطوة أبعد من ذلك لتأخذ في الحسبان أبعادا أخرى مثل مشاركة المرأة في الحياة العامة، ووضعها الفعلي ومدى مساندة البيئة القانونية والسياسية لمساواتها بالرجل.

## تصنيفات المقياس

لقراءة المقياس قيمة رقمية تعبر عن معدل قيم مؤشراته، يمكن قراءتها لدولة بعينها، أو لمجموعة من الدول، أو للدول العربية التي تجمع فيها المعلومات. بيد أن من المفيد النظر إلى تصنيفات محددة عن طريق تجميع المؤشرات في مجموعات تعكس عمليات التحول من منظار جانب أو

آخر من الجوانب التي تعكسها هذه المؤشرات كما أسلفنا أعلاه.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات إلى نوعين: مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي (المؤشرات 1 – 10) وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي (المؤشرات 11 – 42). كما يظهر شكل رقم (1-1) فإن مؤشرات الوسائل تشكل ما يقارب ربع المؤشرات (23.8%) بينما تشكل مؤشرات الممارسات حوالي ثلاثة أرباع (76.2%).

الشكل رقم (1-1): التصنيف الأول للمقياس حسب نوع المؤشرات (ممارسات ووسائل)

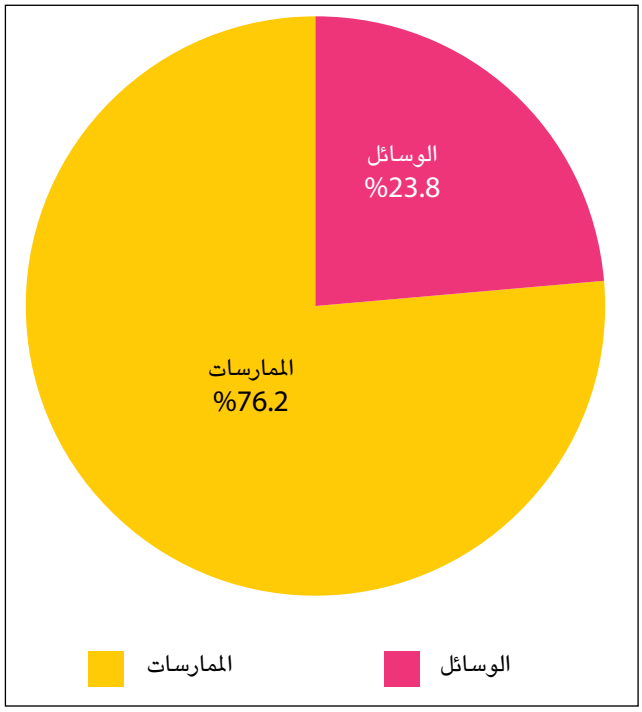


تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها صياغة المبادئ الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تضع الأساس القانوني لضمان إجراءات النظام الديمقراطي. فيتم ضمن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، فحص النصوص الدستورية من حيث تأكيدها على فصل السلطات، والتأكد من وجود ضمانات قانونية لحرية الإعلام، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وما شابه ذلك. وتقتصر مؤشرات الوسائل على الجوانب السياسية لكونها تشكل الحد الأدنى الضروري لانعكاس الإرادة السياسية بإحداث تحول ديمقراطي.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات فتتعلق بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والقوانين والأنظمة. فهي تقيس، على سبيل المثال، حالات خرق المبادئ الدستورية والقوانين مثل الإضرار بتوازن السلطات، أو كبت الحريات، وما إلى ذلك؛ واعتماد الحكومة على مصادر خارجية للتمويل، أو اعتمادها على الأسواق الخارجية، بدرجة تصبح فيها عرضة لتفضيل الضغط الخارجي على الرأي العام الداخلي؛ كما تعتبر المؤشرات التي تعبر عن انطباعات الجمهور، والتي يستمدها المقياس من استطلاعات الرأي من المؤشرات الدالة على الممارسات، وهي تفحص أمورا مثل شعور الناس بالقدرة على انتقاد السلطة، وشعورهم بوجود فساد منتشر في مؤسسات القطاع العام، وما شابه؛ كما أن هناك من بين مؤشرات الممارسات عددا من المؤشرات التي تفحص جوانب تتعلق بالأمن الاجتماعي كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وما شابه.

يقسم التصنيف الثاني المقياس كما يتضح من الشكل رقم (1-2) إلى أربع مجموعات تعبر عن المقومات الأساسية للديمقراطية الناشئة:

وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (ثلاثة عشر مؤشرا: 1 - 3، 11 – 20) وتغطي قضايا مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي.

احترام الحقوق والحريات (خمسة عشر مؤشرا: 4 – 7، 21 – 31) وتغطي قضايا مثل ترخيص أحزاب جديدة، وظهور مواقف أحزاب المعارضة في الصحافة، وتقييم الناس لحرية الصحافة.

سيادة القانون (سبعة مؤشرات: 8، 9، 32 - 36) وتغطي قضايا مثل استقلال القضاء، والتعامل مع القضايا التي يتقدم بها المواطنون ضد السلطات المختلفة.

المساواة والعدالة الاجتماعية (سبعة مؤشرات: 10، 37 - 42) وتغطي قضايا مثل الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة مقارنة مع الإنفاق على الأمن والدفاع، ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي الحياة السياسية.

يظهر الشكل رقم (1-2) أدناه أن حصة المؤشرات المتعلقة بكل من وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة واحترام الحقوق والحريات بلغت حوالي ثلث إجمالي مؤشرات المقياس، فيما بلغت حصة مؤشرات كل من سيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية سدس إجمالي المؤشرات.

الشكل رقم (1-2): التصنيف الثاني للمقياس حسب المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي

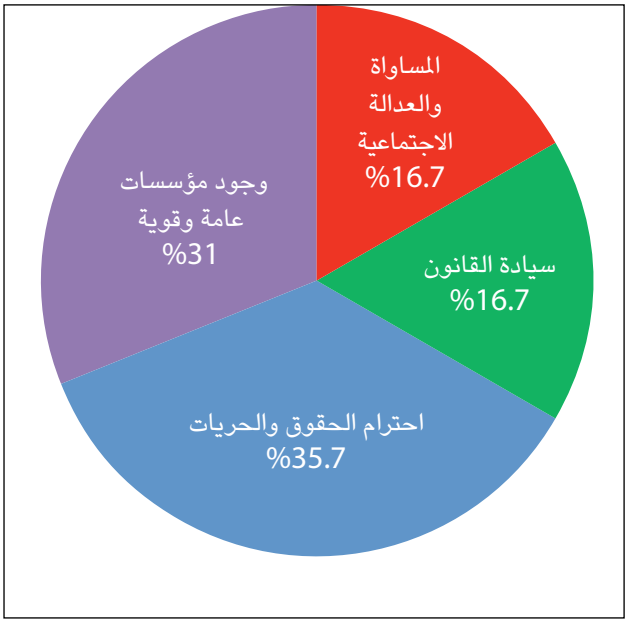


## قراءة المقياس

لا يفترض المقياس وجود حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فإن المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في الدول العربية في الفترة التي يتعلق بها التقرير السنوي. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في دول العالم العربي التي تمت فيها القراءات في التقرير المعني، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض. ويمكّن هذا المقياس من إجراء مقارنات بين الدول العربية المختلفة، بيد أن هذه المقارنات تبقى في نطاق مقارنة المؤشرات التي تشكل عناصر المقياس. فالمقياس يوحد فترة القياس، والمؤشرات، وطرق الاحتساب، ويستخدم طرقا متسقة لجمع البيانات، وهو إلى درجة كبيرة يضمن درجات متشابهة من صدقية المعلومات المستخدمة. وبالتالي فإن نجاعة المقياس ترتبط بالقدرة على إدارة العملية البحثية بشكل يتم فيه الحفاظ على أعلى درجة ممكنة من الاتساق في عمل الفرق البحثية في البلدان المختلفة بحيث يتم الحصول على معلومات متسقة في البيئات المختلفة. إن أداة البحث الرئيسية هنا هي جمع المعلومات، وكلما تمكنت الفرق البحثية من جمع المعلومات الضرورية وتوثيقها بشكل متسق، كلما قل هامش الخطأ، وانخفضت درجة التشوه في عملية رسم الصورة للمؤشرات في البلدان المختلفة في قراءة واحدة.

يجدر هنا التذكير بأن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة. فالمقياس يثبت لحظة من لحظات الحياة في البلد المعني مرة عند كل قراءة، وعلينا، بالتالي، أن ننظر إلى الصورة المرتسمة على أنها صورة ساكنة (ستاتيكية) وليست متحركة، وعلى أن رسم هذه الصورة في القراءة تلو الأخرى يمكن من إنجاز صورة سينمائية مع تراكم القراءات، وعلى أن كل مؤشر في المقياس يشكل قطعة في اللوحة التي ترتسم للحظة في حياة أحد البلدان العربية.

من جهة أخرى يمكن، من حيث المبدأ استخدام المقياس للمقارنة بين الدول العربية المختلفة، بيد أن من الضروري أن يأخذ القارئ سياق عملية ارتسام الصور المختلفة للدول المختلفة بعين الاعتبار عند تخيل ما هو وراء الصورة المرتسمة. فكما يمكن للأجسام أن تبدو أصغر أو أكبر حسب بعد العدسة عنها عند التقاط الصورة، يمكن للمعطيات المأخوذة بأدوات غير متسقة في هذا المقياس أن تكون مضللة، إذا لم توضع في سياقها، ويجدر الانتباه إلى ذلك عند القيام بعمليات المقارنة.

تفترض منهجية المقياس درجة عالية من التنسيق والتوافق بين الفرق البحثية في الدول المختلفة، وما من شك أن هذا المتطلب سيتحسن مع الخبرة المتراكمة للفرق البحثية الوطنية، وما من شك في أن الأجزاء الأخرى في التقرير السنوي (الأوراق النوعية على وجه التحديد) ستساهم في تحديد معالم سياق الصورة الستاتيكية التي يرسمها المقياس، ما سيساعد القارئ على تخيل ما وراء الصورة وحولها بشكل أفضل.

يشار هنا إلى أن التقرير الأول هدف إلى إرساء إطار عملية القياس اللاحق، إنه يلعب دور الإطار الذي ستعرض فيه الصور قراءة تلو الأخرى، فيما يشكل هذا التقرير (الخامس) كما سابقيه استكمالا لهذا الإطار (بعد إجراء التعديلات التي اتضحت ضرورتها من خلال المراجعة المستمرة للمؤشرات وطرق وأدوات القياس منذ القراءة الأولى) من جهة، وخطوة في عملية عرض الصورة التي ما تزال ستاتيكية بشكل أساس.

يمكن أن تتراوح علامة المقياس في أي من القراءات بين صفر وألف نقطة، وينطبق ذلك على المؤشرات وعلى

المقاييس الفرعية وفقا للتصنيفات المختلفة. وبشكل عام، وبدرجة من التشوه لا تخفى على القارئ، يمكن الافتراض بأن علامة المقياس، العام أو ذلك المتعلق بإحدى الدول، أو القطاعات، يمكن أن يستخدم لتصنيف الدول في فئات، فيجوز القول أن العلامات دون 400 تشير إلى وضع غير ديمقراطي، وإلى غياب سياسات موجهة نحو خلق حراك باتجاه التحول الديمقراطي. وتشير العلامات بين 400 و700 إلى وضع غير ديمقراطي، يحتوي على بعض مقومات النظام الديمقراطي (مثل لبرلة الحياة السياسية أو الاجتماعية إلى حد معين)، التي تعبر إما عن نزوع نحو إحداث التحول، أو عن قابلية النظام السياسي أو اضطراره لذلك، وتعكس العلامات بين 700 و1000 حالة تقدمت فيها عملية التحول الديمقراطي بحيث بات الناس يشعرون بتوفر بعض مقومات النظام الديمقراطي، أو أن هذه المقومات أصبحت مطلبا حياتيا في المجتمع يتطلبه استمرار استقرار النظام السياسي، وبات غياب هذه المقومات (أو حتى توقف تحسنها المستمر) عاملا مهددا للنظام السياسي. وتحتاج الدول التي حصلت على علامات تضعها في هذه الفئة إلى دراسة أعمق، ومؤشرات إضافية لتقييم آفاق تطور النظام السياسي فيها.

شكل رقم (1-3): بيان علامة الديمقراطية حسب المقياس

ويمكن قراءة المقياس في عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الاطلاع العام والمجرد على حالة التحول الديمقراطي في الدول العربية التي أخذت فيها القراءة. كما يمكّن من الاطلاع على حالة التحول الديمقراطي في كل بلدٍ من البلدان التي تمت القراءة فيها في التقرير المعني على حدة.

المستوى الثاني: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي للمقاييس الفرعية المختلفة التي تُصنَّف المؤشرات في مجموعات على أساسها، كقراءة المقياس الفرعي للممارسات، أو للوسائل، أو للحقوق وللحريات، أو لسيادة القانون، وهكذا. ويمكن كذلك القيام بذلك لكل بلد على حدة.

ويتمثل في قراءة كل من المؤشرات منفردا، ومن الممكن هنا متابعة التغير الحاصل على اثنين وأربعين بندا سواء بشكل جمعي للدول المختلفة، أو لكل دولة على انفراد.

وبالطبع فإن المقياس يحتوي على معلومات تمكن من قراءته على المستويين الإقليمي والوطني.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي- اجتماعي-اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية العربي) أو في مجال معين (في النوع أو في إحدى المقومات) أو في بند محدد (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي تعيشها المجتمعات العربية. لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغيرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.

لا بد في الختام من التذكير بأن هناك قيودا عديدة تتعلق بقراءة المقياس (تأويل نتائجه) من بينها: وجود هامش للخطأ في القياس يمكن تقليصه بالعمل الدؤوب، لكن لا يمكن التخلص منه بشكل مطلق؛ ووجود ارتباط بين آلية القياس والطموحات التي تتغير مع التقدم، فاعتماد المقياس جزئيا على استطلاعات الرأي، على سبيل المثال، يعني أنه يساوي بين تقييم جماهير مختلفة لنفس العملية بنفس أداة القياس رغم وجود توقعات متفاوتة لدى مواطني الدول المختلفة تنعكس على تقييمهم للواقع، ويعني ذلك أنه كلما ارتفع سقف التوقعات، كلما كانت قدرة هذه الأداة أقل على تصوير التغير الحاصل؛ وكون بعض مؤشرات المقياس تقارن نصوصا تعكس مبادئ قانونية ودستورية واحدة في بيئات قانونية مختلفة، وتمر في عمليات تطور بطرق مختلفة؛ وهناك أيضا ما ينجم عن اختلاف الألسن، فبالإمكان أن تعني العبارة الواحدة أمورا مختلفة في دول مختلفة، وهكذا. بيد أن إدراك فريق العمل والقارئ لهذه القيود، وأخذها بعين الاعتبار هو ما يجعل من هذا المقياس أداة أكثر نجاعة. فالمقياس إذا أداة يجدر استخدامها بمهارة لإحسان القياس!

## ملاحظات منهجية على القراءة الراهنة

الملاحظة الأولى على القراءة الراهنة (الخامسة) هو افتقارها إلى دولتين كانتا موجودتين في القراءة الثالثة (سورية واليمن)، وغابتا منذ القراءة الرابعة.

الملاحظة الثانية هي أن السعودية التي غابت عن القراءة الرابعة عادت في القراءة الراهنة.

الملاحظة الثالثة هي إضافة مؤشرين جديدين إلى المقياس أحدهما يتعلق بضمان التنوع الاجتماعي، والآخر يتعلق بمشاركة المواطنين في النقاش العام (يمكن الرجوع إلى الملحق رقم (2) للاطلاع على تفاصيل عملية احتساب علامة كل منهما).

الملاحظة الرابعة هي إجراء تعديلات على طرق احتساب العلامات لعدد من المؤشرات بهدف زيادة العناصر التي يتم فحصها، فعلى سبيل المثال تمت إضافة العرق والدين والطائفة إلى الجنس في فحص النصوص الدستورية حول عدم التمييز؛ وفي حالة المؤشر المتعلق بالتسرب من المدارس جرى إعطاء وزن للفرق بين تسرب الأولاد وتسرب البنات بالإضافة إلى قياس التسرب بشكل عام؛ وفي المؤشر المتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل جرى تخصيص علامات لمشاركة المرأة في المناصب السياسية العليا. والملحق رقم (3) يوضح كل التغيرات التي حصلت على المؤشرات في هذه القراءة مقارنة بالقراءة السابقة.

الملاحظة الخامسة هي تعديل الأسماء المختصرة لبعض المؤشرات لإزالة اللبس، ويمكن الاطلاع على هذه التغييرات في الملحق رقم (3).

تشكل هذه القراءة خطوة خامسة في عملية ترسخ شكل وأدوات القياس في المقياس العربي، بعدما كانت القراءة الأولى ريادية وتجريبية إلى حد كبير (وهو ما فرضه واقع كونها أولى)، وبعدما أقر القائمون على هذا المقياس عددا من التعديلات بعد التداول في نتائج القراءة الأولى، فطرأت على المقياس في قراءته الثانية تغيرات بفعل التجربة (مثل تدقيق بعض المؤشرات، وتعديل طريقة القياس أو طريقة الاحتساب)، وطرأت تغيرات أخرى بفعل الظرف والزمن، مثل تغير الفريق الوطني في بعض الدول، أو إدخال أداة استطلاع الرأي حيث لم تكن قائمة في قراءات سابقة، أو عدم القدرة على القيام باستطلاع رأي في دولة ما، أو تغيير الجهة القائمة على استطلاع الرأي، أو عدم تحديث معلومات إحصائية من قبل جهات رسمية لأسباب خارجة عن إرادة فريق العمل، أو تغيير منهجية البحث الميداني لأغراض استطلاع الرأي في المغرب في القراءة الثالثة، أو التغييرات التي أسلفناها أعلاه في القراءة الراهنة.

وفي الوقت الذي استقرت فيه المنهجية فلا توجد فروق في المؤشرات وطرق جمع المعلومات بين القراءتين الثانية والثالثة، والرابعة، إلا أن فريق البحث قرر تفحص المنهجية في ضوء الانتفاضات العربية، وطغيان الطابع غير الإصلاحي على الأدوات المستخدمة من قبل الفاعلين في إحداث التحول الديمقراطي، وقد قرر فريق البحث إدماج عناصر ومؤشرات إضافية في هذه القراءة لتتواءم مع التغير في طبيعة الأنظمة السياسية العربية ومع تفاعلات الشارع العربي التي شهدناها مؤخرا.

لم يزل غير ممكن تغطية فلسطين بشكل طبيعي، ويعود ذلك إلى استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمر الفريق الوطني في فلسطين في التعامل مع فلسطين كوحدة واحدة كلما كان ذلك ممكنا ومعقولا، ونجح في ذلك في المؤشرات التي تتعلق بالجمهور ووضعه وانطباعاته دونما علاقة مباشرة بالسلطات المقسمة، وانطبق ذلك على الوسائل حيث يوجد إجماع على أن القوانين السارية هي تلك الصادرة عن الرئيس سواء ما صدر منها قبل الانقسام أو بعده، وعلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تم جمع معلوماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة واحدة. أما ما تبقى من مؤشرات (المؤشرات 11-36) وهي ذات علاقة بالممارسات (ترتبط بالسلطات مثل حرية الرأي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والبناء المؤسساتي) فقد اقتصر جمع المعلومات المتعلقة بها على الضفة الغربية ولم يتم جمع معلومات متعلقة بقطاع غزة. كما اضطر الفريق إلى تعليق المؤشر الخامس عشر في هذه القراءة، كما في سابقتها، بسبب استمرار عدم انعقاد المجلس التشريعي كمؤسسة موحدة.

إن إحدى الصعوبات المنهجية لهذا التقرير تكمن في تفاوت "حساسية" المؤشرات المستخدمة. ويعود ذلك إما لطبيعة المعلومات التي يعكسها المؤشر، أو لمصدرها، أو لطريقة قياس المؤشر. ويعبر هذا التفاوت عن نفسه بطريقتين: إما عرض تغيرات رقمية كبيرة لتغيرات فعلية لا تشكل بالضرورة مؤشرا على التغيير (مثل بعض معطيات استطلاعات الرأي، حيث يمكن أن تتعلق التغيرات باختلاف العينة، أو أسباب أخرى)، أو تتعلق بكون الفريق أقر آلية

احتساب تضع التغيرات "تحت المجهر" لمؤشرات يمكن أن تختلف طرق عرضها رقميا بسبب نسبة الخطأ في القياس، أو التدوير، أو ما شابه. ويشكل المؤشر المتعلق بالتسرب من المدارس نموذجا لهذه الحالة، فهو يتغير بمائة نقطة لكل 0.5% من التغير في حالة التسرب. وفي الوقت الذي تجدر فيه المواءمة بين حساسية المؤشر وحساسية أداة القياس، لا يمكن "تخفيف" حساسية مؤشر من هذا القبيل، حيث يجب أن تصبو الدول إلى نسبة تسرب من المدارس تؤول إلى الصفر، وإهمال أعشار النسبة المئوية التي تعبر عن عدد كبير جدا من التلاميذ غير منطقي، ولكن الفريق يأمل في أن يتمكن من التدقيق

المستمر لهذه المعطيات وطرق احتسابها وقياسها بشكل أفضل مع مرور الزمن، خاصة وأن أكثر من جهة وطنية ودولية توفر معلومات عن هذا المؤشر.

ومن جهة أخرى اعتبر الفريق، في بعض الحالات، أن من الممكن الاكتفاء بمعطيات القراءة السابقة في حالات لم تتوفر معها معطيات جديدة لمؤشرات بطيئة التغير، وغياب ما يشير إلى ضرورة توقع تغير ملموس في قياسها.

# النتائج

سيتم في هذا القسم تحليل نتائج المؤشرات على المستوى الإقليمي وعلى مستوى كل بلد على حدة باستخدام قراءات المقياس العامة وتلك التي تعكس جوانب الوسائل أو الممارسات، وباستخدام المقاييس الفرعية للمقومات الأربعة التي أشرنا إليها في المنهجية. حيث ستتم مقارنة المقاييس الفرعية المختلفة كلما كانت هناك دلالات أو أمور لافتة للنظر. كما ستتم مقارنة نتائج هذه القراءة بالقراءة السابقة (عام 2012)، وبمعدل القراءات التي سبقت العام 2012 (أعوام 2008، 2009، 2010)، كلما كان ذلك ممكنا ومجديا. وبعد ذلك سيتم استعراض المؤشرات المنفردة الاثنين وأربعين ووصف أية معطيات تخرج عن نطاق المنهجية العامة مثل استخدام مصادر معلومات مختلفة في إحدى الدول، أو تعليق مؤشر، أو ما شابه.

## القراءة الإقليمية

بلغت علامة المقياس للقراءة الراهنة 571 مقارنة بـ 581 في القراءة السابقة. وهي علامة تعني، كسابقتها، أن الدول العشر التي تمكّن المقياس من فحص المؤشرات فيها تُراوح، في المجمل، حول النزوع باتجاه التحول الديمقراطي. وتُشير إلى وجود قابلية مبدئية وربما حالة تململ للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بيد أنها ما زالت جنينية وغضة.

وبشكل جزئي، فإن التراجع الحاصل على علامة المقياس بـ10 نقاط ناجم عن غياب السعودية (ذات العلامة المتدنية) عن القراءة السابقة، مع العلم بإن متوسط التقدم في علامات بعض الدول الذي كان أكبر من متوسط التراجع الحاصل على علامات دول أخرى، وأن علامة المقياس لهذه القراءة فيما لو غابت السعودية مرة أخرى كانت ستبلغ 588. ويُشار إلى أن التغير الناجم عن تعليق القياس في دولتين لا يؤثر في المقارنة، فالعلامات المنعكسة في المقياس هنا، بما في ذلك متوسط علامات القراءات السابقة، لا يعكس علامات الدولتين التي تم فيها تعليق القياس للقراءة الراهنة.

وتُشير الفروق بين علامات المقياس في كل دولة على حدة، كما يظهر الشكل رقم (2-1) أدناه، إلى أن التباين بين الدول العشر يمكن وصفه ضمن ما يشبه التوزيع الطبيعي للفروق، فالتباينات متدرجة نسبيا. وتأتي المغرب التي حصلت على علامة 735 في مقدمة الدول، تليها تونس (690)، ثم الأردن (640)، ثم الكويت (631)، ثم الجزائر (589)، ثم فلسطين (539)، ثم لبنان (532)، ثم مصر (503)، ثم البحرين (436)، ثم السعودية (419). أي أن الدول العشر تجاوزت علامة الـ 400 التي قدرها الفريق [مسبقا] كعلامة القطع بين السلطوية أو الشمولية، وبين وجود بوادر للتحول الديمقراطي. ولذا فإنه بالإمكان القول إن المعطيات تؤكد وجود نزوع إقليمي نحو التحول الديمقراطي. وهي نتيجة متماشية مع نتائج القراءات السابقة وتعززها كما يظهر في الشكل (2-2) أدناه.

الشكل رقم (2-1): المقياس حسب الدول للعام 2015

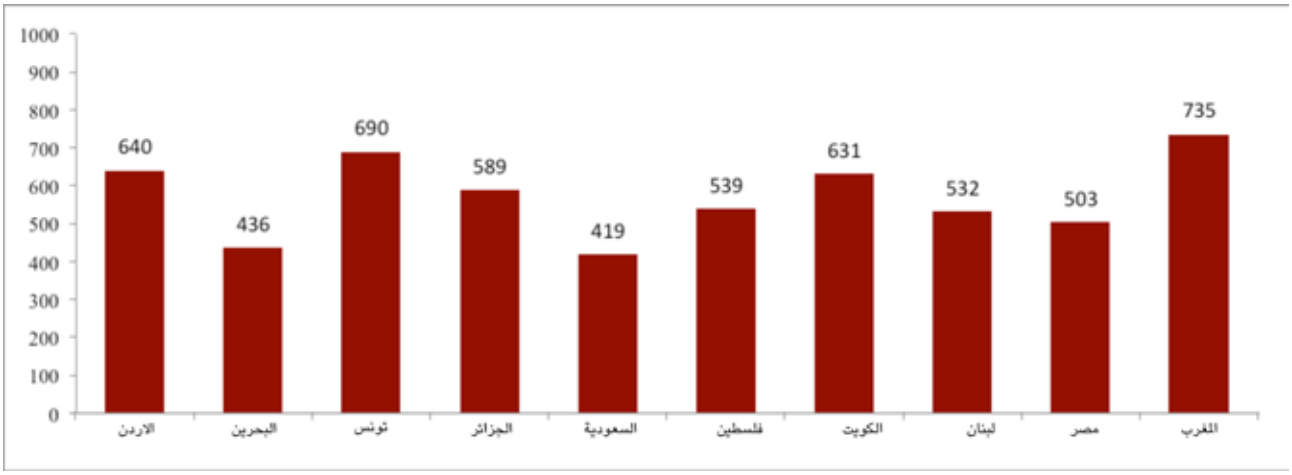

الشكل رقم (2-2): المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءتين الأخيرتين ومعدل القراءات السابقة لهما

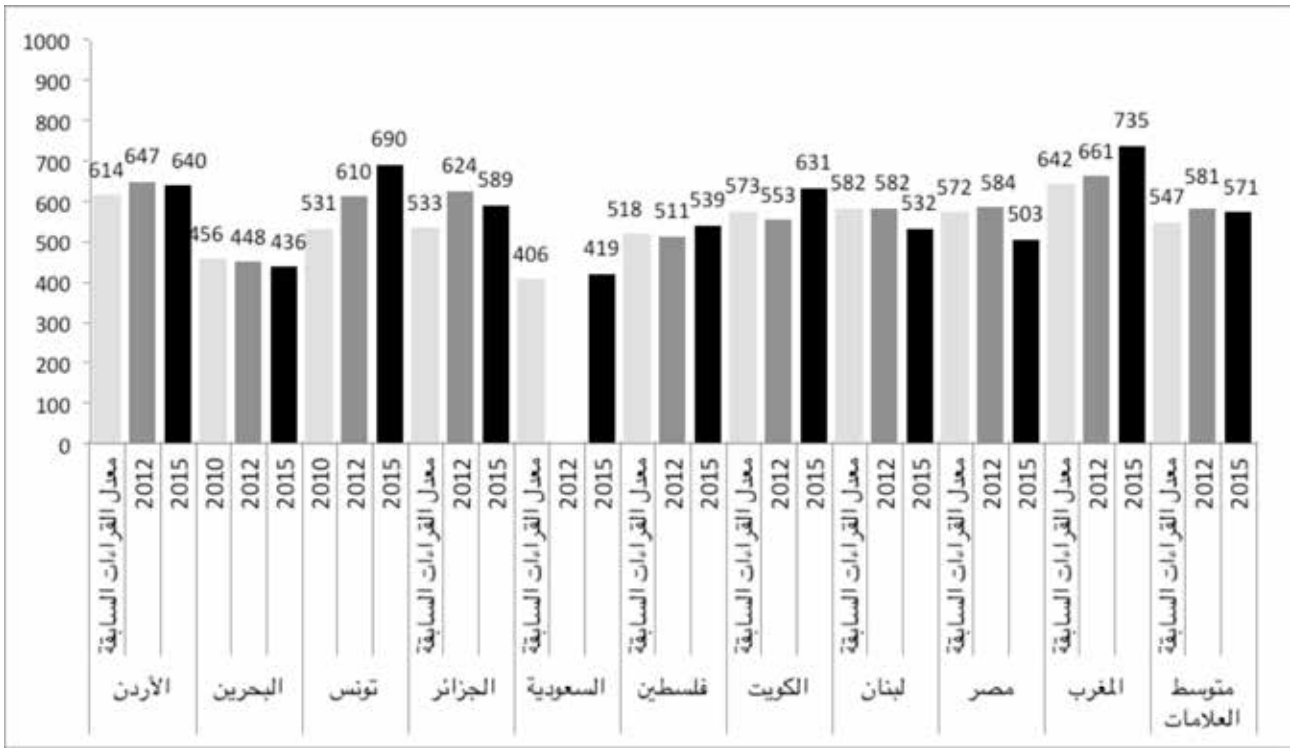


ويُشار إلى أن التغيرات بين القراءتين الرابعة والخامسة كانت كما في السنوات السابقة ليست كبيرة في المجمل. وقد عكست مجمل التغيرات الحاصلة في الدول التي تمت قراءتها. فكما يوضح الشكل (2-3) أدناه، كان متوسط التغير بين قراءتي 2015 و2012 تسع نقاط (أي أقل من 1%) وتراوح بين ±7 إلى ±81 بالنسبة للدول التي تم قياسها في القراءة الأخيرة.

ويمكن الحكم بأن الحراك نحو التحول الديمقراطي (على مستوى العملية الإصلاحية) ما زال جنينيا، وما يزال معتمدا على الدفع الخارجي إلى درجة كبيرة وغير قادر على اللحاق بالنزوع الشعبي نحو التغيير. فكما يوضح الشكل (2-4) أدناه فإن من الدلائل على ذلك هو حصول مؤشرات الممارسات على علامة (504) وهي تعادل 64% تقريباً من علامة مؤشرات الوسائل (788). وهنا يجدر أن نأخذ بعين الاعتبار أن مؤشرات الوسائل تعالج فقط النصوص الدستورية والقانونية، وأن هناك استمرار للدفع خارجي وراء عمليات الإصلاح القانوني، وهو دفع موجه نحو لبرلة الدول صار له زخم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي،

الشكل رقم (2-3): فروق العلامات بين القراءتين الرابعة والخامسة

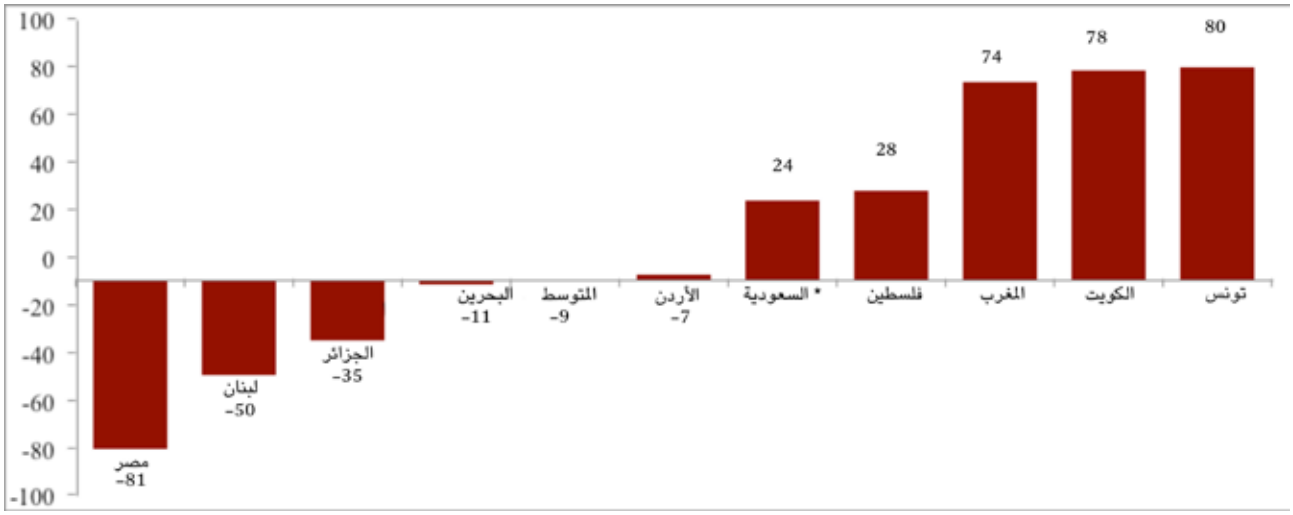


*مقارنة السعودية مع القراءة الثالثة وليس الرابعة

ولم يزل أثره في الممارسة السياسية ضعيفا، بل لا توجد مؤشرات على أن عملية الإصلاح القانوني أو الدستوري قادرة على دفع الإصلاح على مستوى الممارسات. ولكن اللافت للنظر في القراءة الراهنة هو أن هناك تقدم في تونس وتراجع في مصر على مستوى مؤشرات الوسائل لا يمكن أو تعزى إلى أسباب ودوافع خارجية. إن تقدم علامة الممارسات بـ بأربع نقاط في القراءة الخامسة (504) مقارنة بالقراءة الرابعة (500) لا يعتبر تقدما ذي بال في وصف الوضع العربي بشكل عام، خاصة وأن هناك فروقات ناجمة، بالطبع، عن الثورتين في تونس ومصر.

أما العلامة المرتفعة للوسائل في القراءة السابقة، فهي ناجمة عن غياب القراءة في السعودية في حينه.

ويمكن القول بأن هذا التقييم حول جنينية عملية التحول الديمقراطي وطابعها المحدود والمدفوع خارجيا في الغالب والذي كان ينطبق على المنطقة برمتها في القراءات السابقة بدأ يفقد وحدته. ففي حين كان الفارق الكبير بين علامات نوعي المؤشرات كما يوضح الشكل (2-5) أدناه يبقى مرتفعا في الدول التي ترتفع علاماتها الإجمالية، بات الأمر يختلف بعض الشيء في حالات تونس والمغرب والكويت في حين تفاقم الفارق في الجزائر، وفي لبنان، وفي مصر. وفي الوقت الذي ما تزال فيه المؤشرات تدل على أن عملية التحول الديمقراطي ما تزال غير متكاملة، ولا تغطي تحولاتها جوانب الحياة كافة. وهي، بالتالي، عرضة للتراجع والانقلاب، وإلى نفاذ صبر المواطنين، إلا أن هناك بوادر استقطاب بين الدول المختلفة، تتعلق، على ما يبدو بتبعات الحراكات الشعبية وطبيعة التفاعلات بين حراكات الشارع والنخب الحاكمة.

الشكل (2-4): المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (وسائل - ممارسات) والسنوات

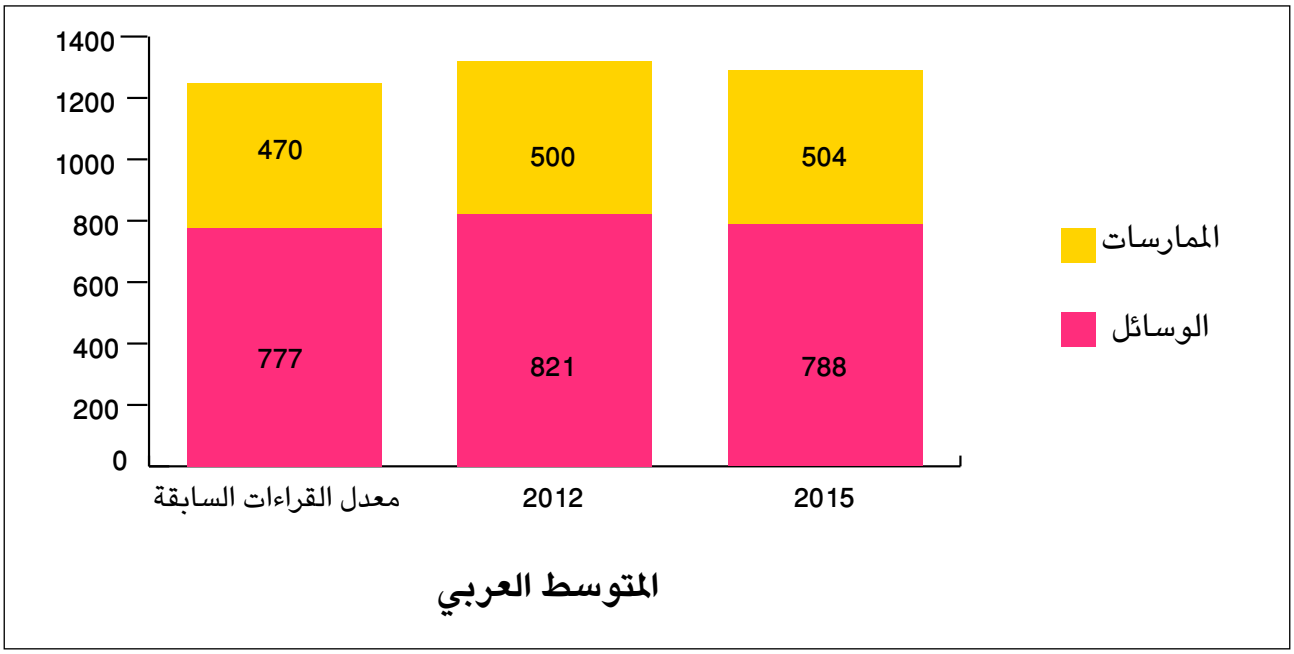

الشكل (2-5): علامات المؤشرات المقارنة وفق نوعها (وسائل – ممارسات) حسب البلدان والسنوات

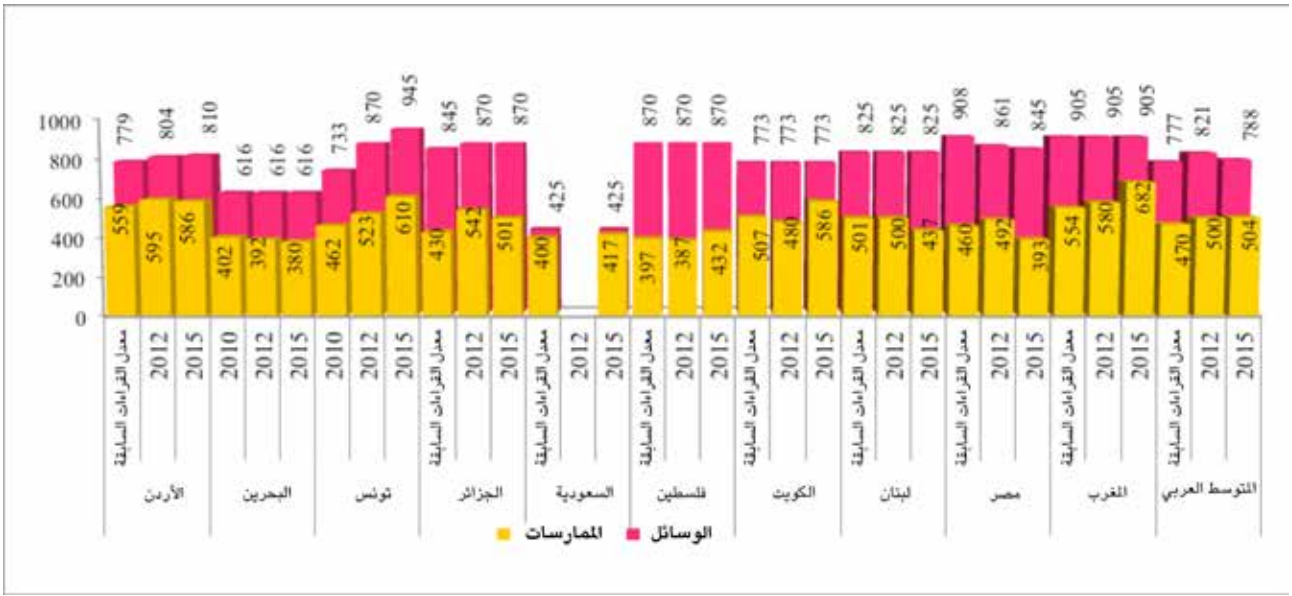


إن من أبرز ما يكشفه هذا المقياس على المستوى الإقليمي هو التباين الصارخ بين علامات نوعي المؤشرات (الوسائل والممارسات) كما يوضح الجدول (2-1) أدناه. فمتوسط التناسب (17:10) يراوح مكانه في كل القراءات (10:10) و (22:10) في القراءة الراهنة. أي أن علامات مؤشرات الوسائل تشكل في المعدل 165% من علامات مؤشرات الممارسات.

جدول (2-1): تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات أعوام 2008 - 2015

| | التناسب عام 2008 | التناسب عام 2009 | التناسب عام 2010 | التناسب عام 2012 | التناسب عام 2015 | متوسط التناسب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 14:10 | 13:10 | 15:10 | 13:10 | 14:10 | 14:10 |
| البحرين | -- | -- | 15:10 | 15:10 | 16:10 | 15:10 |
| تونس | -- | -- | 16:10 | 17:10 | 15:10 | 16:10 |
| الجزائر | 23:10 | 18:10 | 21:10 | 16:10 | 17:10 | 19:10 |
| السعودية | 10:10 | 11:10 | 11:10 | -- | 10:10 | 11:10 |
| فلسطين | 23:10 | 23:10 | 24:10 | 22:10 | 20:10 | 22:10 |
| الكويت | -- | 17:10 | 14:10 | 16:10 | 13:10 | 15:10 |
| لبنان | 23:10 | 17:10 | 16:10 | 17:10 | 19:10 | 18:10 |
| مصر | 30:10 | 19:10 | 20:10 | 18:10 | 22:10 | 22:10 |
| المغرب | 20:10 | 19:10 | 15:10 | 17:10 | 13:10 | 17:10 |
| متوسط التناسب | 19:10 | 16:10 | 17:10 | 17:10 | 16:10 | 17:10 |

ويجدر النظر إلى هذه المعطيات في ضوء التصورات السائدة حول الاستقرار السياسي في هذه الدول. فمن الطبيعي أن تكون الممارسات منسجمة مع الإطار القانوني حين يكون هذا الإطار مستقرا وحين تكون تقاليد الحياة السياسية والإدارية متسقة مع هذا الإطار إما لأنه مستقر منذ زمن أو لأن التغيرات فيه نجحت في أن تنتقل إلى حيز الممارسة المقبولة في المجتمع. ومن الصعب توقع حالة من الانسجام في المراحل الانتقالية، حيث تكون الممارسات في حالة لم تنته فيها ممارسات قديمة ولم تترسّخ بعد وتكتمل ممارسات جديدة ويكون الإطار القانوني الناظم قيد التغيير.

يعتقد معدو هذا التقرير أن التفاوت بين نوعي المؤشرات يشير إلى حراك في أوساط السلطات إما تجاوباً مع الطلب الشعبي بالتغيير أو من أجل مواجهته. فتقوم السلطات بالتعامل مع خطر فقدان الاستقرار أو الشرعية أو لتعزيز النفوذ لدى أجزاء من النخب كنتاج لتغير الإمكانات المتاحة بسبب تغير الإطار القانوني أو الإجراءات (كما تفضي إليه سياسات "الانفتاح الاقتصادي" على سبيل المثال)، ونشوء فرص جديدة لاكتساب مواقع متقدمة في مجالي الاقتصاد والسياسة والعمل الاجتماعي.

وتشير هذه الظاهرة إلى أن عملية التحول الديمقراطي المرتبطة بخطوات إصلاحية تساهم فيها النخب الحاكمة وغير الناجمة عن تغير سياسي دراماتيكي (كالثورة أو الانتفاضة الشعبية) حيث يجري استبدال النخب بشكل كبير. أما في الحالة الإصلاحية، فلا يمكن تغيير الممارسات السياسية بشكل كبير وذلك بسبب رغبة النخب في الحفاظ على مواقعها من جهة، ولضمان حد آمن من الاستقرار السياسي من جهة أخرى. حيث يُراد تقليص المتغيرات في فترة التحول التي لا تتسم بالاستقرار بطبيعتها.

ولكي لا ينجم عن عمليات التحول السياسي مفاجآت غير مرغوب فيها، تشترك كل من النخب المحلية والاتجاهات المحافظة داخل المجتمع المحلي، على تنوعها، إضافة إلى المجتمع الدولي في مساندة البطء في عملية التحول. كما أن هذه المعطيات تدعم وجهة النظر القائلة بأن دمقرطة الممارسات ليست مرتبطة بالإصلاح القانوني بالقدر الذي ترتبط بضغط الشارع ومتطلبات استقرار الحكم المستند إلى الشرعية الشعبية بعكس ذلك المستند إلى الافراط في استخدام أدوات القمع المتاحة للسلطة السياسية. وأن الإصلاح القانوني يشكل تعبيرا عن النوايا وليس ضمانا لنجاح الدمقرطة. أو إنه قد يشكل أداة لإحداث حراك في النظام السياسي دون ان يشكل تهديدا على النخب المسيطرة.

والجانب الآخر المتعلق بشكل صورة الإصلاحات الدستورية والقانونية من جهة وحالة الممارسة السياسية من جهة أخرى، هو ترافق العمليات الإصلاحية المدعومة خارجيا مع مصالح اقتصادية خارجية تتسم غالبا بلبرلة الاقتصاد، تجعل من العسير تطبيق الإصلاحات بشكل يحفز أو يساند قضايا المساواة والعدالة وإضلاع الدولة بدور كاف في توفير شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة في المجتمع. وما زال من صعوبة تحقق ذلك هو التحولات في التوجهات العالمية تجاه زيادة الاهتمام وتخصيص الموازنات للأمن، وهي الضريبة التي تدفعها الشعوب لحالة غياب الاستقرار العالمي، والذي تجري مجابهته بإجراءات ذات نزعة وإجراءات محلية فعليا (على الأقل من منظار الموازنات المخصصة، واهتمامات السلطات السياسية)، حتى ولو طفت على السطح شعارات وإعلانات إقليمية ودولية حول ضرورة التعاون في مجابهة الإرهاب تشكل في جوهرها غطاء لاضطلاع الدول بالمهام الأمنية على المستوى الوطني على حساب دورها في مجالات الخدمات الاجتماعية التي تواجه صعوبات بسبب شح الموازنات والتوجهات نحو خصخصة هذه الخدمات وإخراجها خارج نطاق المسؤوليات السيادية.

ويجدر الانتباه هنا إلى الفحوى الفعلية للإصلاحات القانونية والدستورية وإلى طبيعة الإصلاحات الهيكلية والسياساتية، ليس في الجوانب الشكلية والإجرائية فحسب، ولكن من حيث مفعولها على ارض الواقع وعلى شروط ممارسة المواطنة والمشاركة السياسية ومستوى المعيشة والأمن الإنساني وغير ذلك. إن عمليات الإصلاح في العقدين الماضيين لم تنجح في تحسين شروط الحياة في هذه المجالات، ما أدى إلى انهيار النظم والشرعيات في عدد من الدول العربية، وأن جسر الفجوة بين التشريع والممارسة السياسية يكون مستداما بالقدر الذي يتم فيه تحقيق شروط ممارسة المواطنة.

وبطبيعة الحال فإن ارتباط الاستقرار باستمرارية الشرعية الشعبية للنظام السياسي، وبغياب حاجة النظام الى القمع، تجعل من الأيسر على النظام الالتزام بالإصلاحات التشريعية التي مرت فيها غالبية الدول التي وقعت فيها القراءة. ولذا نجد أن الدول التي نجحت فيها الثورات أو عمليات الإصلاح السريعة (تجنبا للثورات) بإحداث تغيير، أمست إما أكثر استقرارا (بدلالة اقتراب مؤشري الوسائل والممارسات من بعضهما البعض) مثل تونس والكويت والمغرب، أما تلك التي حدثت فيها تغيرات غير مرضية أمست أقل استقرارا (وابتعد فيها مؤشرا الوسائل والممارسات عن بعضهما البعض) مثل لبنان ومصر. يجدر التنويه هنا، أن هذا المؤشر لا يكفي لوحده للدلالة على حالة الاستقرار، فالمعطيات الأخرى لا تدل على تحسن استقرار النظام السياسي في فلسطين الذي اقترب مؤشراه المتعلقان بالوسائل والممارسات من بعضهما البعض قليلا، ما سنتطرق إليه عند نقاش المؤشرات الفلسطينية لاحقا في هذا الفصل.

يشار إلى أن التباين بين مقومات التحول الديمقراطي متفاوت من دولة إلى أخرى بشكل يبدو متسقاً مع واقع تفاقم مفاعيل العقيدة الأمنية الجديدة وغياب الاستقرار الأمني بالإضافة إلى التحولات النيوليبرالية في الاقتصاد التي تطغى على العالم العربي بشكل عام. فعند التمعن في متوسط علامات مؤشرات المقومات كما في الشكل (2-6) أدناه نلاحظ ان مؤشر سيادة القانون (737) ارتفع بشكل ملحوظ (111 نقطة أو حوالي 18%) مقارنة مع القراءة السابقة (626). وان مؤشر احترام الحقوق والحريات (535) انخفض مقارنة بالقراءة السابقة (584). وان مؤشر وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (547) انخفض قليلا عن القراءة السابقة (563). اخيراً، ان مؤشر المساواة والعدالة الاجتماعية (529) قد تقهقر مقارنة مع القراءة السابقة (561).

شكل (2-6): المتوسط العربي المقارن لعلامات المقومات

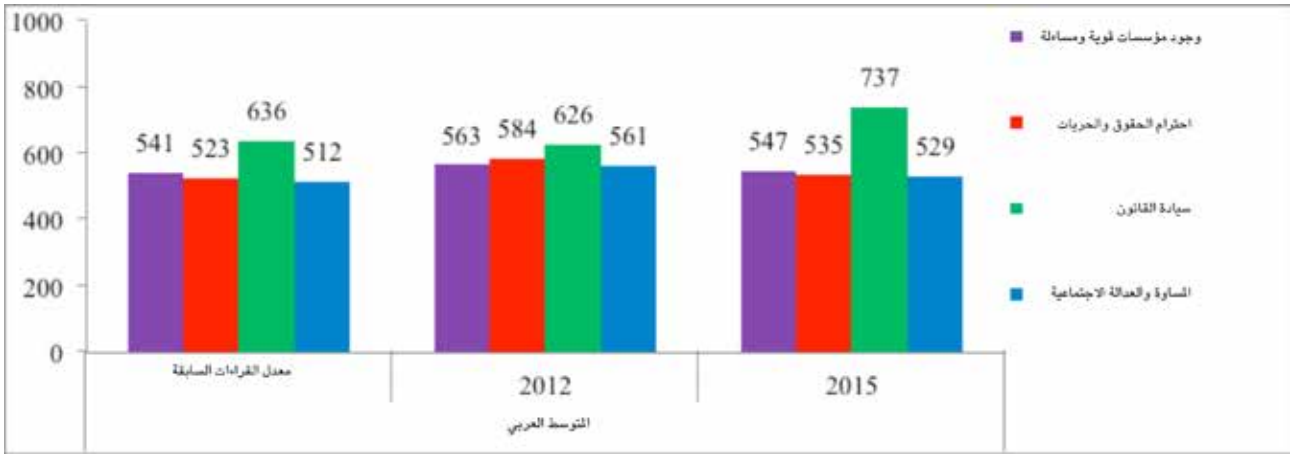


اللافت للنظر أن ترتيب علامة المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية الخاص بالمساواة والعدالة الاجتماعية وذلك المتعلق بسيادة القانون يختلف بشكل ملحوظ بين مؤشرات الوسائل وتلك المتعلقة بالممارسات كما يشير الشكل (2-7) أدناه. فترتفع مرتبة مقياس المساواة والعدالة الاجتماعية من المرتبة الرابعة بين المقومات إلى الثانية (علما بأنها كانت ترتفع إلى الأولى في القراءات السابقة) عند تجريد مؤشراتهما من تلك المتعلقة بالوسائل وقصرها على الممارسات. أما مرتبة مؤشر سيادة القانون فتبقى الأولى في الوسائل والممارسات وهو أمر غير مسبوق، ففي القراءات السابقة كانت مكانة المؤشر تتراجع عند تجريدها من مؤشر الوسائل. كما نلاحظ تراجع مكانة مقياس احترام الحقوق والحريات عند اقتصاره على الممارسات بينما يحافظ مقياس وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة على مكانته (الثالثة) بين المقومات المختلفة في كل من الوسائل والممارسات. وباعتقادنا تشكل هاتين المفارقتين انعكاسا لتفاقم المشاكل الأمنية الذي أدى إلى تركيز موارد الدولة في تمظهرات سيادة القانون. أما انخفاض مكانة المؤشر الفرعي المتعلق بالممارسات للمساواة والعدالة الاجتماعية فهو يشكل سببا لغياب الأمن أو تراجع شرعية النظام، ونتيجة لرزمة الإصلاحات ذات الطابع النيو-ليبرالي المدفوعة من الخارج، والتي تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على التجاوب مع المطالب الشعبية من خلال توفير الخدمات.

الشكل (2-7): متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات والوسائل والعلامة الإجمالية

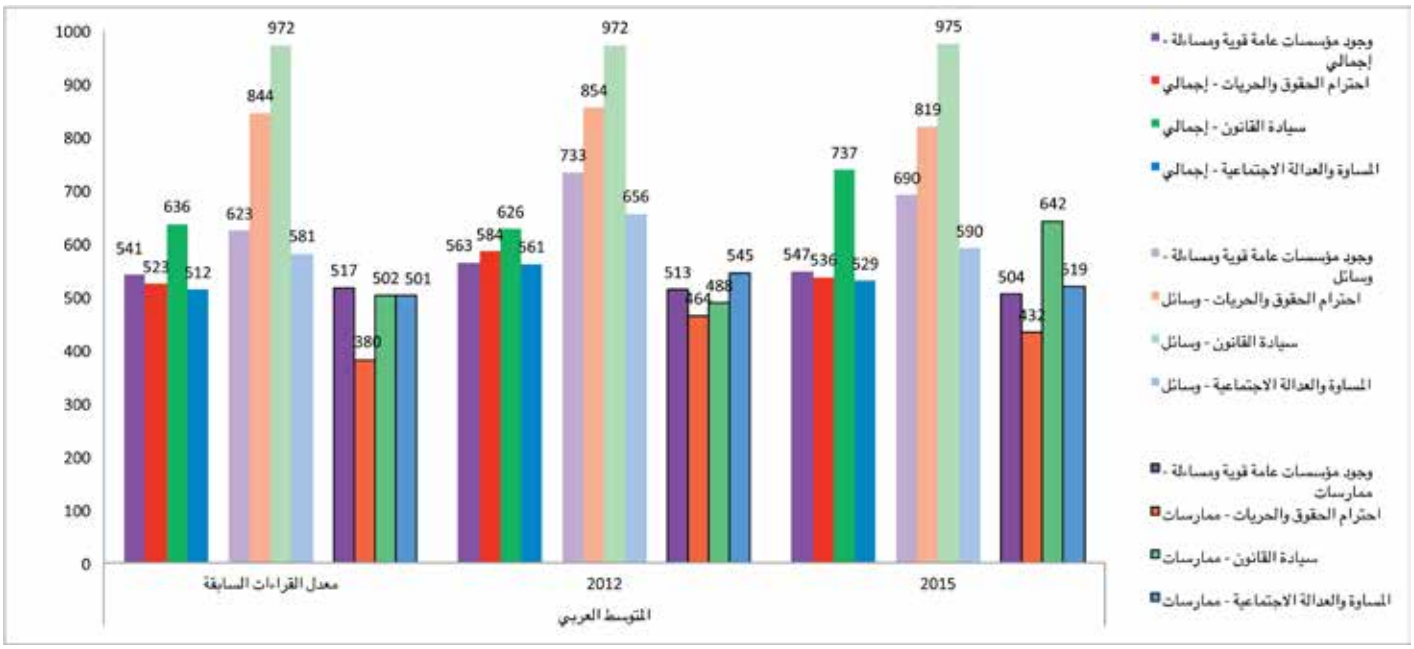

عند النظر في توزيع علامات المقاييس الفرعية للمقومات حسب الدول كما في الشكل (2-8) أدناه، فإننا نجد تفاوتا في ترتيب علامات هذه المقاييس الفرعية بين الدول العشر. فبينما يتبوأ المقياس الفرعي لاحترام الحقوق والحريات مكانة الصدارة بين المقومات في لبنان (للقراءة الخامسة على التوالي)، فإنه يأتي في نهاية القائمة في البحرين (للقراءة الثالثة على التوالي)، وفي الجزائر (للقراءة الراهنة)، وفي السعودية بشكل مستمر، ومصر للقراءة الراهنة. أما المقياس الفرعي لسيادة القانون فإنه يحتل المرتبة الأولى في الأردن (للقراءة الخامسة على التوالي) وتونس للقراءتين الأخيرتين، والجزائر للقراءتين الأخيرتين، والسعودية، وفلسطين (للقراءة الخامسة على التوالي) والكويت (للقراءة الرابعة على التوالي) والمغرب (للقراءة الخامسة على التوالي). بينما يحتل المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى في مصر (بعد أن كان يحتل فيها المرتبة الثانية لثلاث قراءات متتالية)، والثانية في البحرين، والجزائر، والسعودية، والثالثة في فلسطين (للقراءة الراهنة)، ويحتل المرتبة الأخيرة في الأردن لكل القراءات عدا واحدة، وتونس (للقراءة الثانية على التوالي)، والمغرب (للقراءة الخامسة على التوالي). ويأتي المقياس الفرعي للمؤسسات القوية في المرتبة الثانية أو الثالثة في الدول كافة عدا فلسطين في القراءة الراهنة. ويمكن من هذه المعطيات التأكيد على عدم وجود اتساق في عمليات التحول بين الحريات وسيادة القانون، كما وأن أحد الأهداف البارزة المعلنة لعمليات التحول (بناء مؤسسات قوية ومساءلة) لا يتبوأ المرتبة الأولى بين المقاييس الفرعية لمقومات الديمقراطية في أي من الدول.

(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 1 في الملحق 5)

يمكن تلخيص مجمل نقاط الضعف والقوة في الدول العشر كما يلي:

- الأردن انتقلت من المرتبة الثانية في القراءة السابقة إلى المرتبة الثالثة في القراءة الراهنة. وانتقلت من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة في المقياس الفرعي للممارسات. وحصلت مع مصر على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للعدالة الاجتماعية بين الدول العشر. اما في المقياس الفرعي للوسائل فقد حافظت على المرتبة السابعة وتقدمت قليلا في علامة المقياس (22 نقطة) مقارنة بالقراءة السابقة.
- البحرين تراجعت علامتها اثنتي عشرة نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، كما تراجعت علاماتها في كل المقاييس الفرعية باستثناء المقياس المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. وحصلت على المرتبة التاسعة بين الدول العشر في علامتها الإجمالية.

شكل (2-8): المقاييس الفرعية المقارنة وفق مقومات الديمقراطية حسب الدول

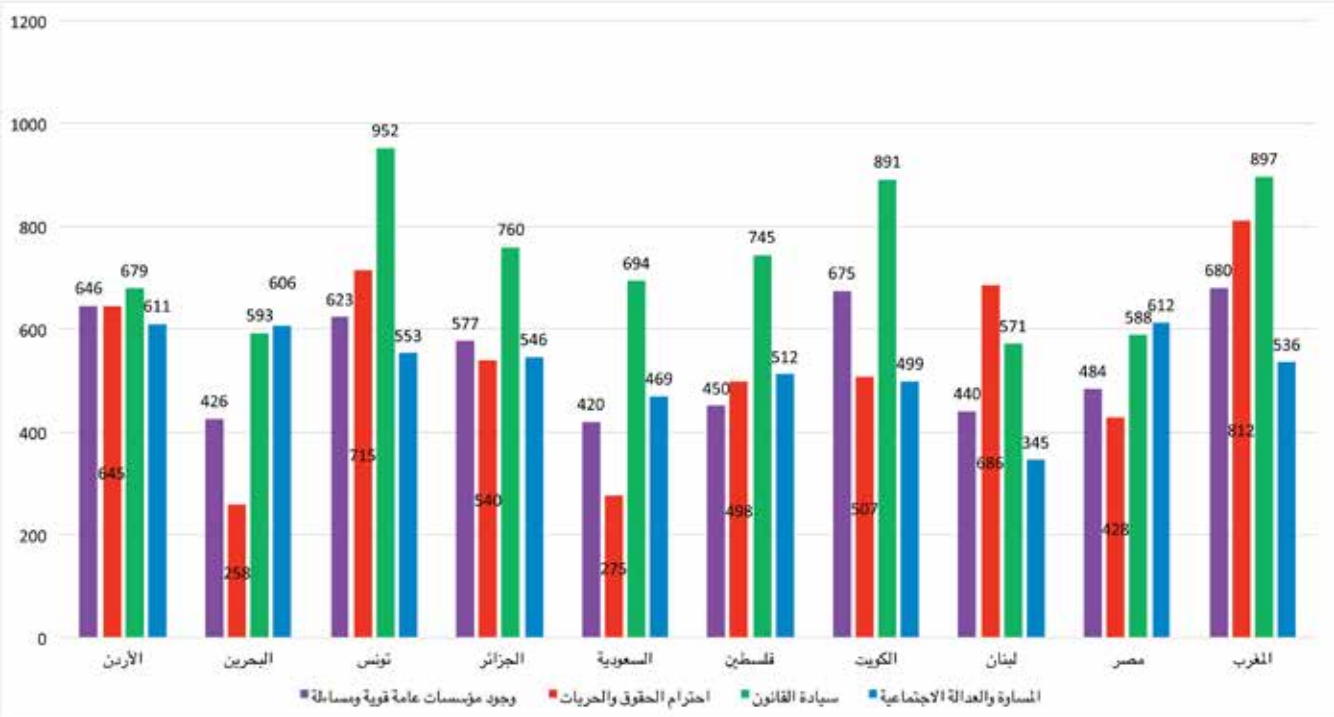

- تونس انتقلت علامتها الإجمالية من المرتبة الرابعة في القراءة السابقة إلى المرتبة الثانية في القراءة الحالية محققة أكبر تقدم (80 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة) بين الدول العشر. كما حققت أعلى علامة (945) في مؤشرات الوسائل بين الدول العشر، وأحرزت تقدماً كبيراً في مؤشرات الممارسات (17%). كما قفز مؤشرها المتعلق بسيادة القانون قفزة كبيرة (38%)، وتقدمت في المؤشرين الفرعيين المتعلقين باحترام الحقوق والحريات، وبوجود مؤسسات عامة مساءلة وقوية. ولكنها استمرت في تسجيل تراجع في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية.

- الجزائر تراجعت علامتها الإجمالية بـ 35 نقطة، وانتقلت من المرتبة الثالثة بين الدول التسع في القراءة السابقة إلى المرتبة الخامسة بين الدول العشر في القراءة الراهنة. كما أنها أحرزت تقدما واضحا في المقياس المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

- السعودية ارتفعت علامتها الاجمالية بـ 13 نقطة مقارنة بمعدل علاماتها للقراءات ما قبل العام 2012، حيث لم يتضمن التقرير السابق السعودية، وحافظت على المرتبة الأخيرة بين الدول العشر. أحرزت تقدما واضحا في المقياس المتعلق بوجود مؤسسات قوية وفاعلية في المقابل تراجعت علامات مقياس سيادة القانون.

- فلسطين حصلت على المرتبة السادسة في المقياس العام بعد أن كانت في المرتبة الثامنة في القراءة السابقة. وتحسنت علامتها مقارنة بالقراءة السابقة. إذ حافظت على مرتبتها الثالثة في المقياس الفرعي للوسائل وارتفعت علاماتها في المقياس الفرعي للممارسات بـ 45 نقطة.

- الكويت انتقلت من المرتبة السابعة إلى المرتبة الرابعة وارتفعت علامتها 78 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة وباتت أعلى من معدل علاماتها للقراءات السابقة بشكل ملموس. وكانت الدولة الثانية من حيث ارتفاع علامتها في المقياس العام، نتيجة قفزة واضحة في المقياس الفرعي للممارسات وضعتها في المرتبة الثالثة فيما يتعلق بهذا المقياس الفرعي.

- لبنان شهد تراجعاً في علامته بالمقياس العام مقارنة مع القراءة السابقة، فقد كان ثاني أكثر الدول تراجعا وانتقل من المرتبة الخامسة بين الدول التسع في القراءة السابقة إلى المرتبة السابعة بين الدول العشر في القراءة الراهنة. وحصل على المرتبة الثانية في المقياس المتعلق باحترام الحقوق والحريات (بعد كان يحصل على المرتبة الأولى في القراءات الأربعة السابقة) وعلى المرتبة الأخيرة بين الدول العشر في المقياس المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية بتراجع ملحوظ عن القراءة السابقة. بينما تراجعت مرتبته من الخامسة إلى السادسة في المقياس الفرعي للممارسات.

- مصر حصلت على المرتبة الثامنة في المقياس العام بعد أن كانت السادسة. فيما تراجعت في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة واحترام الحقوق والحريات وكذلك في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية، وأحرزت تقدما في مجال سيادة القانون. يشار إلى أنه في الوقت الذي حصلت فيه تغيرات على مقياس الوسائل في عدد من الدول نتيجة للثورات والحراك الشعبي فإن مصر هي الدولة الوحيدة التي تراجع مقياس الوسائل فيها.

- المغرب حافظ على المرتبة الأولى في المقياس العام. وانتقل من المرتبة الأولى إلى الثانية في المقياس الفرعي للوسائل، بعد أن باتت تونس تتصدر المؤشر الفرعي المتعلق بالوسائل. وانتقل من المرتبة الثانية إلى المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للممارسات، وتضاءلت الفجوة بين علامتي الوسائل والممارسات من 16:10 إلى 13:10. كما حصل على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وكذلك المتعلق باحترام الحقوق والحريات، حصل على المرتبة الثانية في المقياس الفرعي الدال على سيادة القانون.

عند تقييم متوسط علامات المؤشرات المنفردة للدول العشر نجد أن غالبيتها تقع ضمن نطاق لا يلفت فيه التفاوت النظر بشكل خاص. ويدل فحص الانحراف المعياري للعلامات، على أن علامات المؤشرات المنفردة في الدول المختلفة تتقارب في المؤشرات ذات العلامات المتدنية جدا (استخدام الواسطة في التوظيف، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية، وإساءة معاملة المعتقلين)، وفي تلك المرتفعة جدا (تشريع منع التعذيب، ونقاش مشاريع القوانين، وتشريع استقلال القضاء). ويعنى ذلك غياب نمط موحد للممارسات الديمقراطية في الدول التي تمت فيها القراءات، وأن الحالة الوسطية الغالبة على المؤشرات تجعل من الفروقات غير ملحوظة. كما ويشير تقارب العلامات في المؤشرات المتعلقة بمعاملة المعتقلين والإنفاق على القطاعات الاجتماعية أن أنظمة هذه الدول ما تزال تستخدم "يدا من حديد" في سيطرتها، وأنها تستخدم

التشريع وسيلة لكسب الوقت وليس لإحراز تغيير جوهري باتجاه المشاركة والتعددية، فهي تشرع لاستقلال القضاء ولا تهاب من أثر هذا الاستقلال على مساءلة السلطات في قضايا معاملة المعتقلين على سبيل المثال. واللافت للنظر هو أن الدول التي مرت ببعض التحولات في الآونة الأخيرة مثل تونس والمغرب ما تزال تتبع نفس النمط فيما يتعلق بهذه القضايا.

أما المؤشرات التي كان الانحراف المعياري لعلاماتها في الدول المختلفة عاليا مقارنة بباقي المؤشرات فتعلقت بالتشريع لحرية الأحزاب وقيام السلطة التنفيذية بإعاقة أعمال المجالس المنتخبة، ومساءلة الحكومة، وإعاقة النشاط الحزبي، وتدخل الأجهزة الأمنية، والاعتقال التعسفي، وإخضاع المدنيين لمحاكم غير مدنية. وهي كلها مؤشرات تتعلق بالحريات السياسية.

كما يُظهر الشكل (2-9) أدناه، فقد حصل مؤشران على علامة 1000 في الدول العشر وهما المتعلقان بتشريع استقلال القضاء، وبنقاش مشاريع القوانين. وحصلت ثلاثة مؤشرات على 900 فما فوق كمتوسط علامات في الدول العشر وهي تشريع منع التعذيب، وتشريع الحق في محاكمة عادلة، ومقاضاة الجهات التنفيذية. وحصلت ثلاثة مؤشرات على علامات بين 800-899، وهي تشريع حق التجمع، وتشريع حرية الإعلام، وتنظيم نشاطات الاحتجاج. كما حصلت ثلاثة مؤشرات على علامات بين 700-799 وهي المتعلقة بفصل السلطات، المساواة في الأجور، وتشريع دورية ونزاهة الانتخابات. فيما حصلت ثمانية مؤشرات على علامات بين 600-699، وعشرة بين 500-599، وأربعة بين 400-499، ومؤشران بين 300-399، وأربعة مؤشرات على علامات بين 200-299 (تتعلق بالفساد، وبقمع تنظيم الاحتجاج، وبانتشار صحافة المعارضة، وبالرقابة على الإنترنت والمطبوعات). هناك مؤشر واحد حصل على علامة بين 100-199 (يتعلق بإساءة معاملة المعتقلين)، ومؤشران بين 1-99 (يتعلقان باستخدام الواسطة في التوظيف والإنفاق على القطاعات الاجتماعية).

الشكل (2-9): علامات المؤشرات في المقياس العربي للقراءة الحالية
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 2 في الملحق 5)

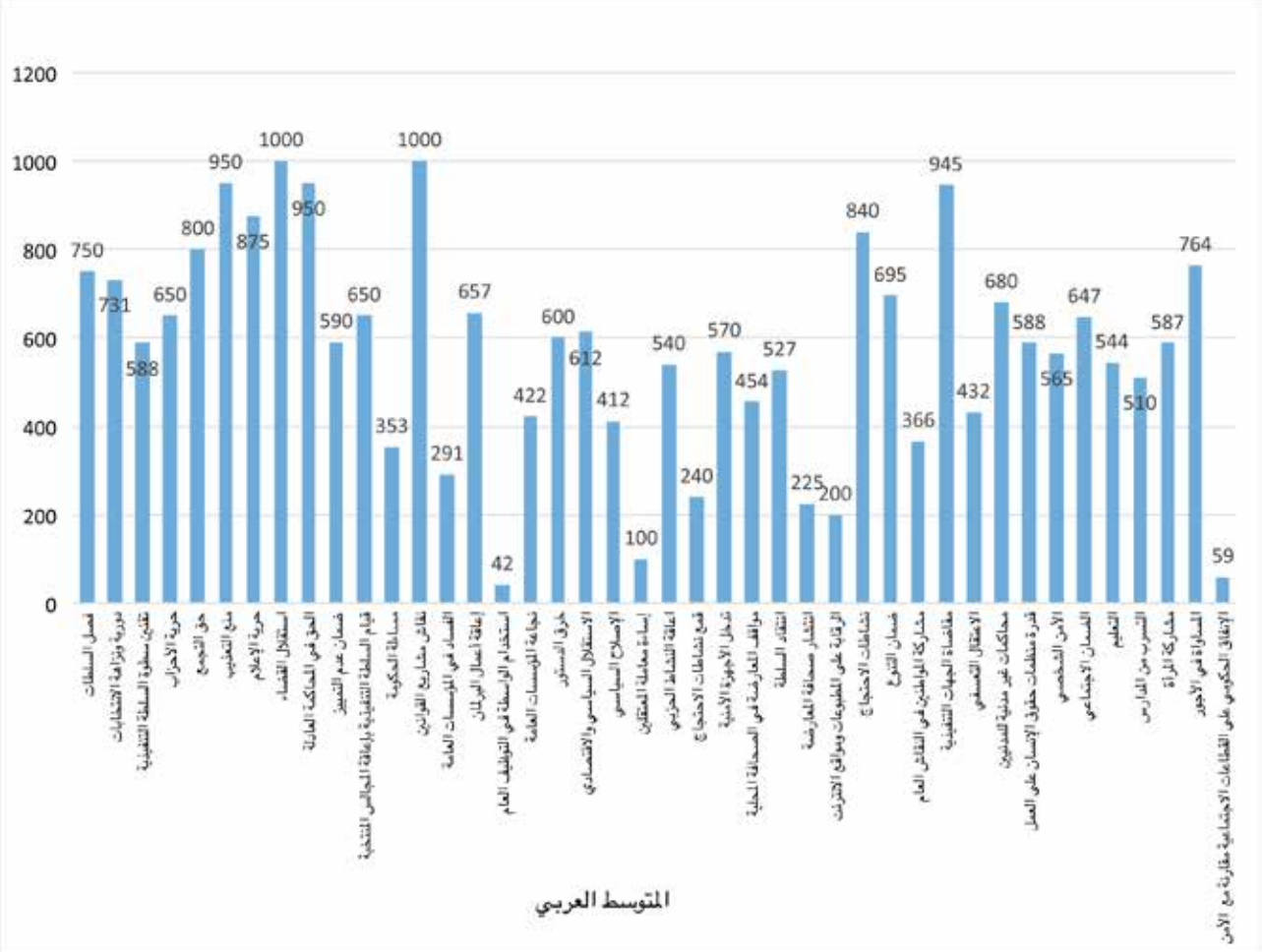

## القراءات الوطنية

### (1) الأردن

حصل الأردن على ثالث أعلى علامة (640). وانتقل من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة بين الدول العشر بتراجع 7 نقاط عن القراءة السابقة. وكما يشير الشكل (2-10) أدناه، فقد حصل ثلاثة عشر مؤشرا على علامة ألف تعلقت بتشريع حرية الأحزاب وحق التجمع وتشريع منع التعذيب والحق في المحاكمة العادلة واستقلال القضاء من بين الوسائل. أما بالنسبة للممارسات، فقد حصلت على علامة 1000 المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة ومناقشة مشاريع القوانين وإعاقة عمل البرلمان وخرق الدستور وترخيص الأحزاب وتنظيم نشاطات الاحتجاج (أي السماح بالمظاهرات) ومقاضاة الجهات التنفيذية وتدخل الأجهزة الأمنية. وحصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر تتعلق بمحاكمة مدنيين في محاكم أمن الدولة والاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين والإنفاق على القطاعات الاجتماعية والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت.

وبين باقي المؤشرات حصل مؤشران على علامة بين 900 و999، ومؤشران على علامات بين 800 و899، وسبعة مؤشرات بين 700 و799، ومؤشران بين 600 و699، وثلاثة مؤشرات بين 500 و599، وثلاثة مؤشرات بين 400 و499، وأربعة مؤشرات بين 200 و299، ومؤشر واحد بين 1 و99.

وفي معرض مقارنة نتائج القراءة الراهنة والقراءات السابقة، يُشار إلى ارتفاع علامة المؤشر حول دورية ونزاهة الانتخابات من 688 إلى 750. كما يُشار إلى تقدم ملحوظ في علامة إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية وفي علامة تدخل الأجهزة الأمنية، وتراجع ملحوظ في علامات المؤشرات المتعلقة بنجاعة المؤسسات العامة، وبالإصلاح السياسي، وبمشاركة المرأة.

وفي الوقت الذي تتقارب فيه علامة المقياس الفرعي للوسائل مع متوسط الدول، يرتفع المقياس الفرعي للممارسات عن المتوسط بشكل ملحوظ. وبالمقارنة مع

الشكل (2-10): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في الأردن
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 3 في الملحق 5)

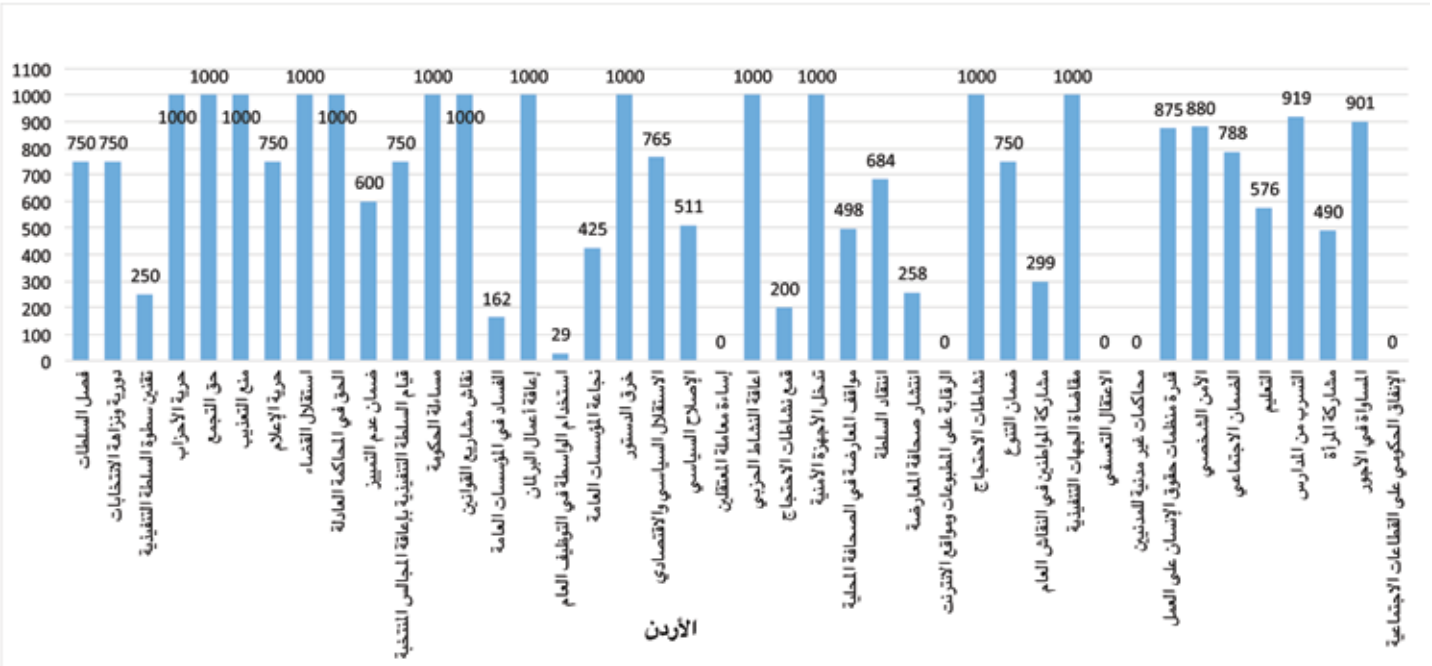

القراءة السابقة فإن التحسن الطفيف الذي طرأ على مؤشر الوسائل يقابله تراجع أكبر في المؤشر الفرعي للممارسات كما يوضح الشكل (2-11). أما في المقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات الديمقراطية فيرتفع المؤشر الفرعي في الأردن لكل من المقاييس الفرعية الأربعة عن متوسط علامات المقياس العربي ما عدا ذلك المتعلق بسيادة القانون. وبالمقارنة مع القراءة السابقة، وكما يظهر الشكل (2-12)، فقد حافظ المقياس الفرعي المتعلق بالمؤسسات العامة القوية والمساءلة على علامته تقريبا رغم تراجع ذات المؤشر الفرعي على مستوى الممارسة. أما المقياس الفرعي المتعلق باحترام الحقوق والحريات فقد تراجع المؤشر الفرعي الإجمالي بسبب تراجع أكبر للمؤشر الفرعي الدال على الممارسات. أما المؤشر الفرعي المتعلق بسيادة القانون فقد تقدم على مستوى الممارسة وانعكس ذلك على المؤشر الإجمالي بسبب ثبات المؤشر الفرعي المتعلق بالوسائل عند علامة 1000. أما المؤشر الفرعي الدال على المساواة والعدالة الاجتماعية فقد تراجع بعض الشيء في علامته الإجمالية وتلك المتعلقة بالممارسات.

تركزت مطالب الإصلاح السياسي، التي واكبت فترة الحراك العربي، في بداياتها على مطالب خدمية برامجية متعلقة بمخرجات أداء الأجهزة الحكومية، ومكافحة الفساد فيها، وما لبثت هذه المطالب أن تطورت إلى مطالب سياسية ركزت على إصلاحات سياسية ودستورية وقانونية وزيادة كفاءة الرقابة السياسية على أجهزة الإدارة العامة.

ونتيجة للمطالبة بالإصلاح، توجه الأردن الى تعديل الدستور بما يتوائم مع متطلبات الدولة الحديثة، وإلى إقرار قانون انتخاب يعتمد على مبدأ القائمة النسبية بدلا من الصوت الواحد، ومراجعة قانون الأحزاب وقانون الاجتماعات والتظاهرات، والعمل على مراجعة شاملة لجميع القوانين الأمنية وطريقة التعامل والتنسيق ما بين الأجهزة الأمنية المختلفة. بالإضافة الى تطوير القوانين المتعلقة بالاقتصاد المحلي والوطني والاستثمارات الخارجية، والذي يتوقع أن يسهم في رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين.

الشكل (2-11): المقياس الفرعي المقارن للأردن حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

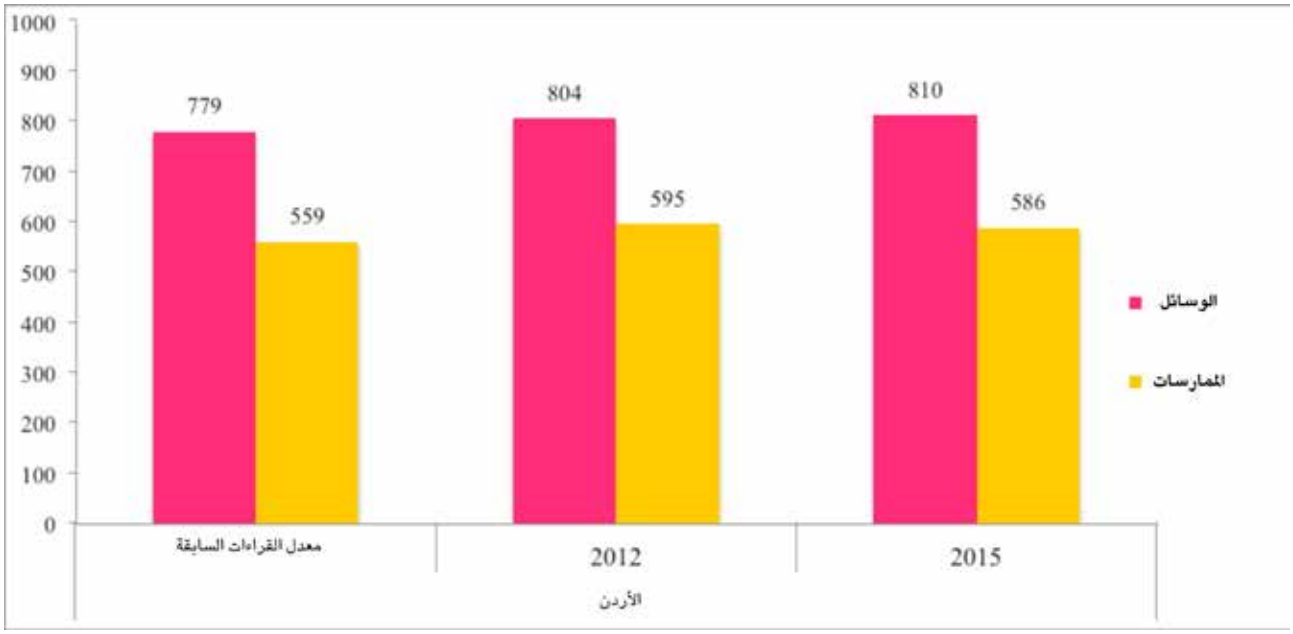

الشكل (2-12): المقياس الفرعي المقارن للأردن وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

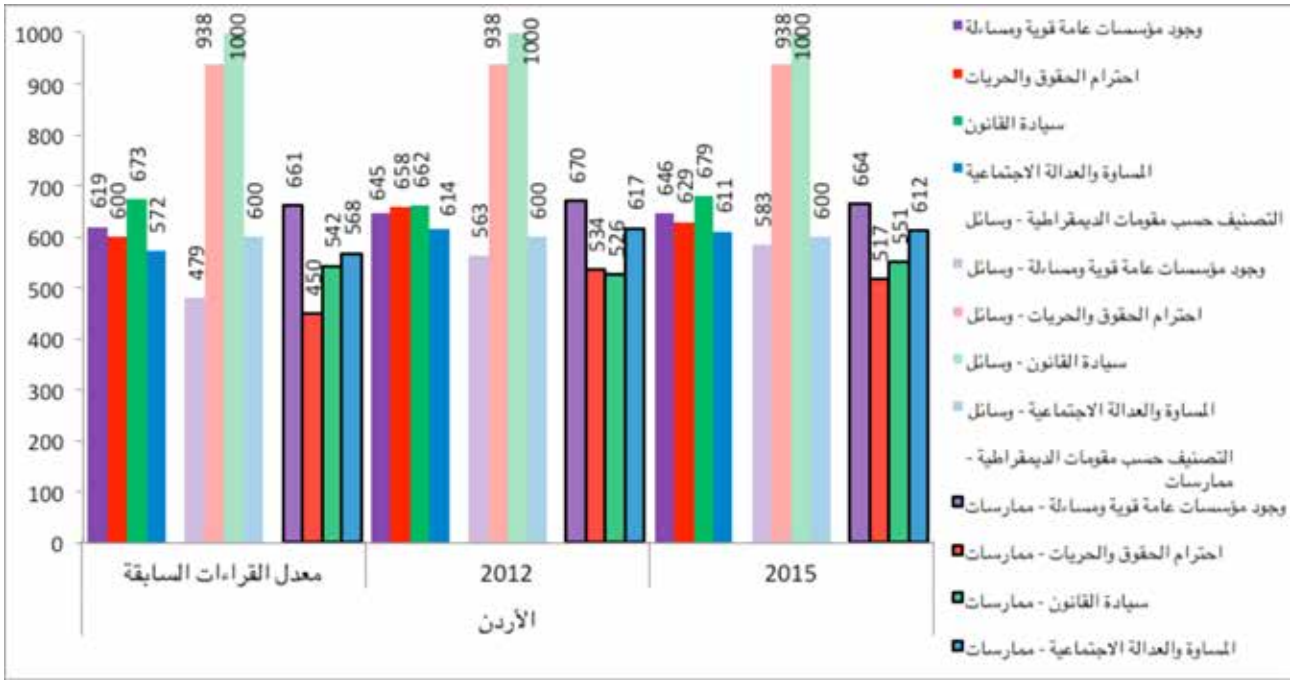

## (2) البحرين

حصلت البحرين على المرتبة التاسعة بين الدول العشر وعلى علامة (436). وذلك بتراجع عن القراءة السابقة (448). وتأتي البحرين في المرتبة التاسعة في مجال الوسائل (التشريعات)، والمرتبة العاشرة في مجال الممارسات. وكما يشير الشكل (2-13) أدناه، فقد حصلت تسعة مؤشرات على علامة 1000 في مجالات تشريع منع التعذيب وتشريع استقلال القضاء وتشريع الحق في محاكمة عادلة. وكذلك في إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية وفي مناقشة مشاريع القوانين وفي خرق الدستور وفي نشاطات الاحتجاج وفي مقاضاة الجهات التنفيذية ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. وتراجعت علامة المؤشر المتعلق بمشاركة المرأة من علامة 987 إلى 719. في المقابل حصلت عشرة مؤشرات على علامة صفر وهي التي تتعلق بتشريع حرية الأحزاب وإعاقة عمل البرلمان واستخدام الواسطة في التوظيف العام وإساءة معاملة المعتقلين وإعاقة النشاط الحزبي وانتشار صحافة المعارضة والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت والاعتقال التعسفي والأمن الشخصي والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. كما حصلت المؤشرات المتعلقة بالفساد في المؤسسات العامة واستخدام الواسطة في التوظيف على علامات 20، و28 على التوالي.

يشار إلى أن علامات البحرين في المؤشرات الاثنين والأربعين تنخفض في غالبها عن المتوسط العربي. يستثنى من ذلك المؤشرات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

الفجوة بين علامات البحرين والمتوسط العربي في مجالي الوسائل والممارسات تقاربت بعد تراجع علامة البحرين في المقياس الفرعي للممارسات من (392) إلى (380) - حوالي 75% من علامة المتوسط العربي. أما في المقياس الفرعي للوسائل، فعلامة البحرين (616) تشكل حوالي 74% من علامة المتوسط العربي. ويجدر التنويه هنا الى أن زيادة الهوة في تناسب الوسائل والممارسات ناجمة، كما يوضح الشكل (2-14) أدناه، عن تراجع مقياس الممارسات ب 12 نقطة (3%).

تتقدم البحرين على المتوسط العربي في مجال الممارسات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية وتتراجع في باقي المجالات. أما فيما يتعلق بالوسائل فترتفع علامة البحرين عن المتوسط العربي فقط في مجال سيادة القانون.

يُظهر الشكل (2-15) أدناه أن البحرين حققت تقدما في مجال المؤسسات العامة القوية والمساءلة ناتجا عن ارتفاع علامة الممارسات المتعلقة بمؤشرات المقياس الفرعي، ولكنها تراجعت على صعيد باقي المؤشرات.

الشكل (2-13): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في البحرين
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 4 في الملحق 5)

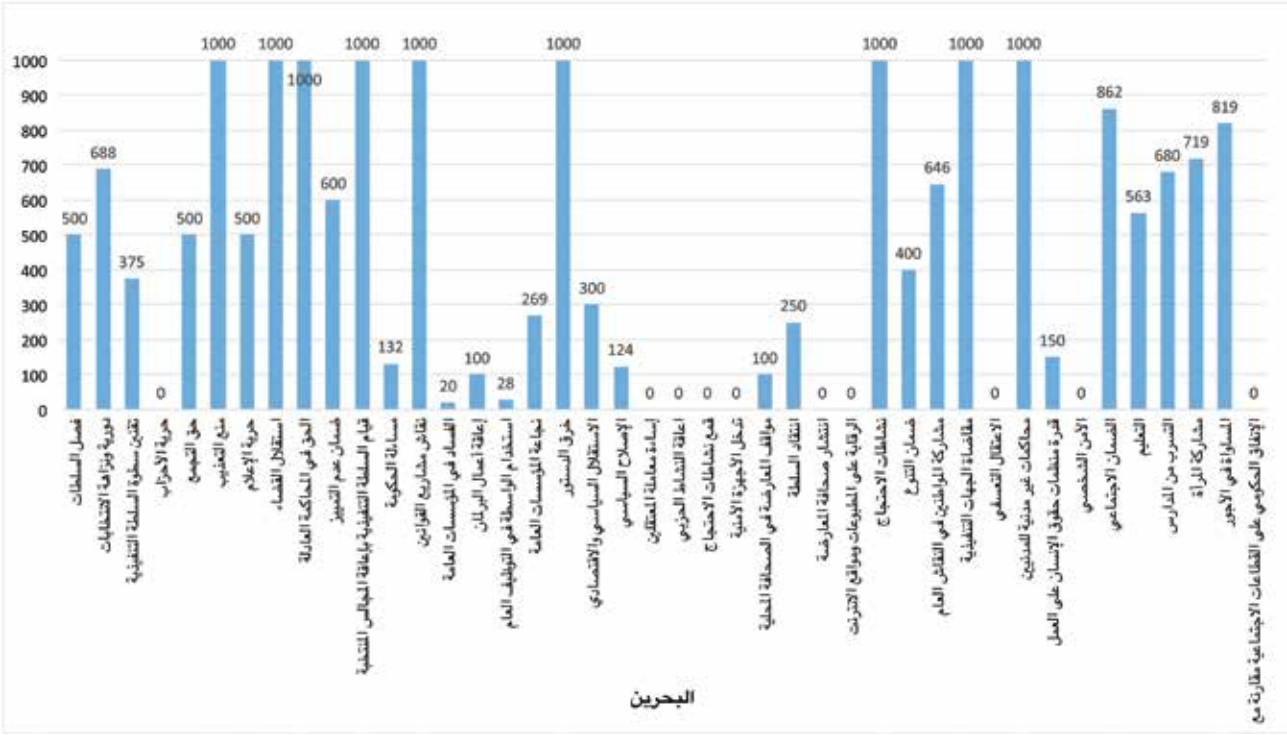

تعيش البحرين منذ 2011 حراكا سياسيا متصاعدا بين الحكومة والمعارضة على خليفة الحراك العربي، ورغم مرور خمس سنوات على اندلاع الصراع الواسع بين المعارضة والحكومة ودخوله في منعطفات عنف خطيرة، إلا ان الحراك السياسي والشعبي لا يزالان يحكمان المشهد السياسي في البحرين برمته.

شهدت البحرين مؤخرا تغييرات طالت الهيكل الدستوري والبنية التشريعة للدولة، وهي تغييرات بسيطة، لكنها وسعت رقعة الديمقراطية للنظام السياسي، حيث سمحت تلك التعديلات بطرح الثقة في الحكومة والتصويت على برنامجها السياسي. وكان تعديل الدوائر الانتخابية مطلبا للحراك السياسي لكنه لم يلغي الطابع الطائفي للدوائر الانتخابية الأمر الذي جعل من انتخابات 2014 محل جدل كبير بين المعارضة التي قاطعتها وبين الحكومة التي عملت على إقامتها والتأثير على نتائجها النهائية من خلال اصوات العسكريين لتضمن فوز أغلبية المرشحين المستقلين مقابل مرشحي الجمعيات السياسية المشاركة في الانتخابات والتي تعتبر جمعيات موالية.

وضاعفت الحكومة من سيطرتها ورؤيتها الأمنية، فزاد عدد المعتقلين وأصدرت المحاكم البحرينية أحكاما مغلظة وشديدة بحق السجناء مستندة في ذلك على تعديلات قانونية تتيح للقضاء اسقاط الجنسية البحرينية عن المدانين في أعمال تصفها السلطات بأنها أعمال إرهابية، حيث بلغت أحكام اسقاط الجنسية أكثر من 300 حالة وارتفعت احكام الإعدام لحوالي 5 حالات كما ارتفعت حصة المحكومين بالمؤبد لأكثر من 100 حالة وفق تقارير حقوقية محلية.

في المقابل بقيت موازنة الأجهزة الأمنية على حاله دون ان ينالها أي تغيير، رغم الازمة المالية التي تعصف بدول المنطقة وبالبحرين بشكل خاص (على سبيل المثال، بلغت نسبة الدين العام 100% في نهاية هذا العام). وبالمقابل تم رفع الدعم المالي عن السلع الأساسية كاللحوم ومنتجات البترول والكهرباء الأمر الذي تسبب في زيادة الأعباء الاقتصادية على المواطن والمقيم بما يعادل 30%.

الشكل (2-14): المقياس الفرعي المقارن للبحرين حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

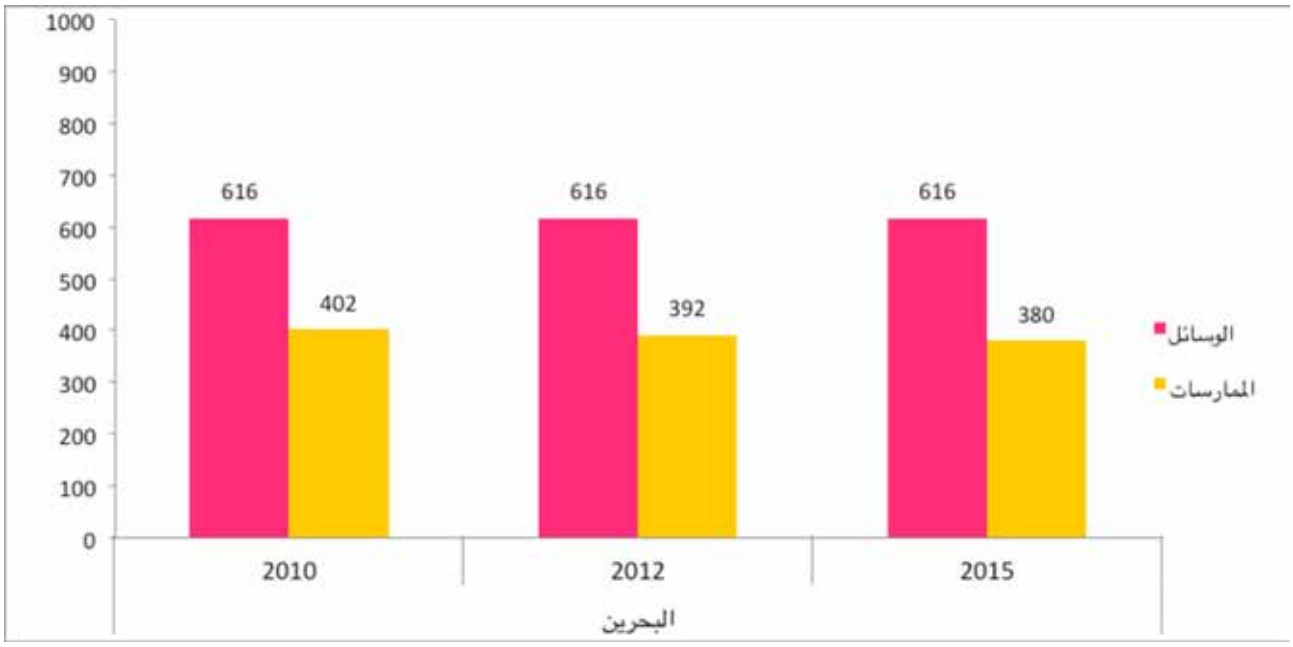

الشكل (2-15): المقياس الفرعي المقارن للبحرين وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

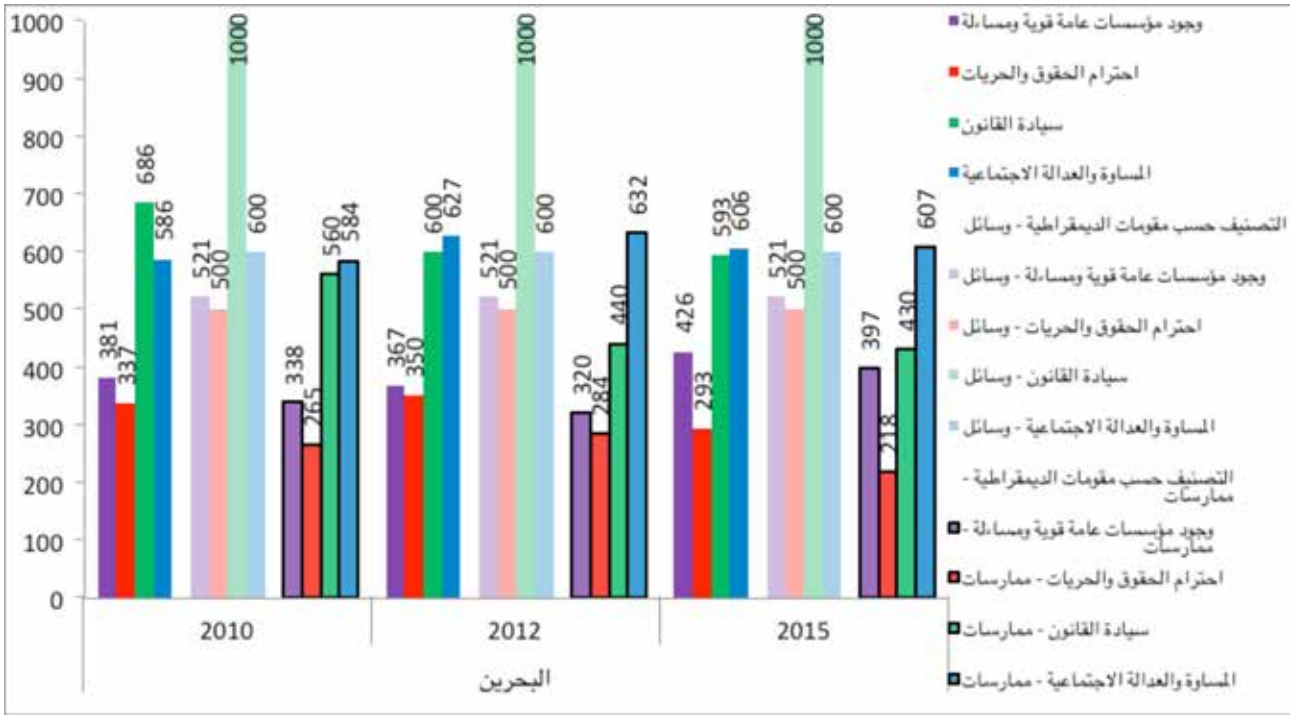

### (3) تونس

انتقلت تونس من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثانية بين الدول العشر وحصلت على علامة (690) بارتفاع ثمانين نقطة مقارنة بالقراءة السابقة وكانت أكثر الدول تقدما. يأتي تقدم العلامة في تونس للقراءة الثانية بعد الثورة بالتوازي على صعيد الوسائل (التشريعات)، حيث أحرزت تقدما بـ 75 نقطة، والممارسات، حيث أحرزت تقدما بـ 87 نقطة كما يوضح الشكل (2-17) أدناه، وهي المرة الأولى التي يكون فيه التقدم في مؤشرات الممارسات أكثر من التقدم في مؤشرات الوسائل. وكما يشير الشكل (2-16) أدناه فقد حصل ثمانية عشر مؤشرا على علامة 1000 في مجالات تشريع فصل السلطات وفي تشريع تقنين سطوة السلطة التنفيذية وفي تشريع حرية الأحزاب وفي تشريع الحق في التجمع وفي تشريع حرية الإعلام وفي تشريع منع التعذيب وتشريع استقلال القضاء وتشريع الحق في محاكمة عادلة. حصلت عشرة من مؤشرات الممارسات على علامة 1000 منها مناقشة مشاريع القوانين وإعاقة أعمال البرلمان وإعاقة النشاط الحزبي وتدخل الأجهزة الأمنية وتنظيم نشاطات الاحتجاج ومقاضاة الجهات التنفيذية والاعتقال التعسفي ومحاكم أمن الدولة وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل وقدرة المنظمات على العمل والضمان الاجتماعي نصفها ارتفعت علامته مقارنة بالقراءة السابقة. وفي المقابل تراجعت علامات المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة وباستخدام الواسطة في التوظيف وبنجاعة المؤسسات العامة وبالرقابة على المطبوعات والإنترنت وبمشاركة المرأة وبالمساواة في الأجور.

وحصل المؤشر المتعلق بالاستقلال السياسي والاقتصادي على علامة 997. في المقابل حصل مؤشران على علامة صفر وهما يتعلقان بإساءة معاملة المعتقلين وبالرقابة على المطبوعات والإنترنت. كما حصلت المؤشرات المتعلقة بمساءلة الحكومة واستخدام الواسطة في التوظيف العام والإنفاق على القطاعات الاجتماعية على علامات 62 و34 و64 على التوالي.

الشكل (2-16): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في تونس
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 5 في الملحق 5)

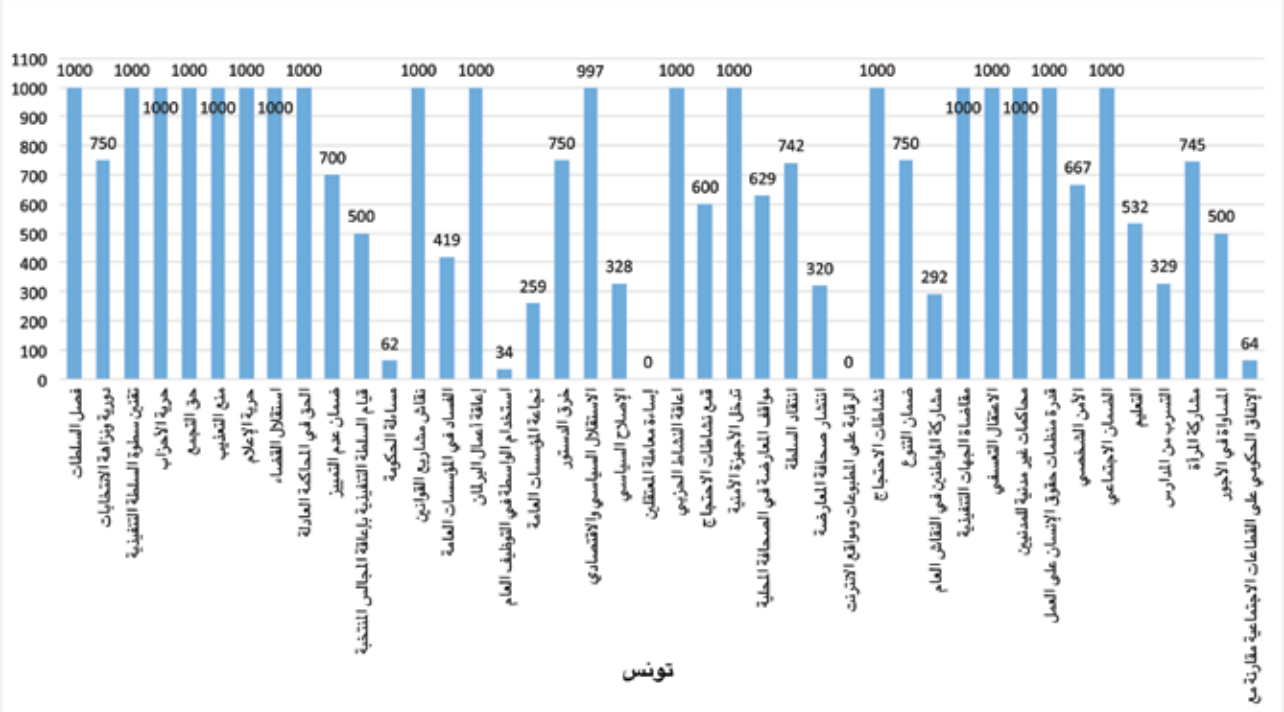

علامات تونس أعلى من المتوسط العربي في الوسائل والممارسات غير أن التقدم في الممارسات في هذه القراءة أكبر من التقدم في الوسائل. وترتفع علامة تونس عن المتوسط العربي بشكل ملحوظ في أغلب المؤشرات، ولكنها تنخفض بشكل لافت في المؤشرات المتعلقة بقيام السلطة التنفيذية بإعاقة المجالس المنتخبة وبمساءلة الحكومة، ونجاعة المؤسسات العامة، والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت، ومشاركة المواطنين في النقاش العام، والتسرب من المدارس، والمساواة في الأجور.

أي أن التحولات التي شهدتها تونس حتى جمع المعلومات المتعلقة بالقراءة الراهنة كانت تحولات سياسية ذات طابع ليبرالي (وربما نيوليبرالي) لم تمس أهم القضايا التي يجمع الخبراء على أنها كانت السبب المباشر وراء الثورة.

ترتفع علامة تونس عن المتوسط العربي في جميع المقاييس الفرعية على مستويي الوسائل والممارسات.

ويوضح الشكل (2-18) أدناه أن تونس أحرزت تقدما في المقاييس الفرعية المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وباحترام الحقوق والحريات على صعيدي الوسائل والممارسات، وأحرزت تقدما على صعيد الممارسات المتعلقة بسيادة القانون، ولكنها تراجعت قليلا على صعيد الممارسات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

الشكل (2-17): المقياس الفرعي المقارن لتونس حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

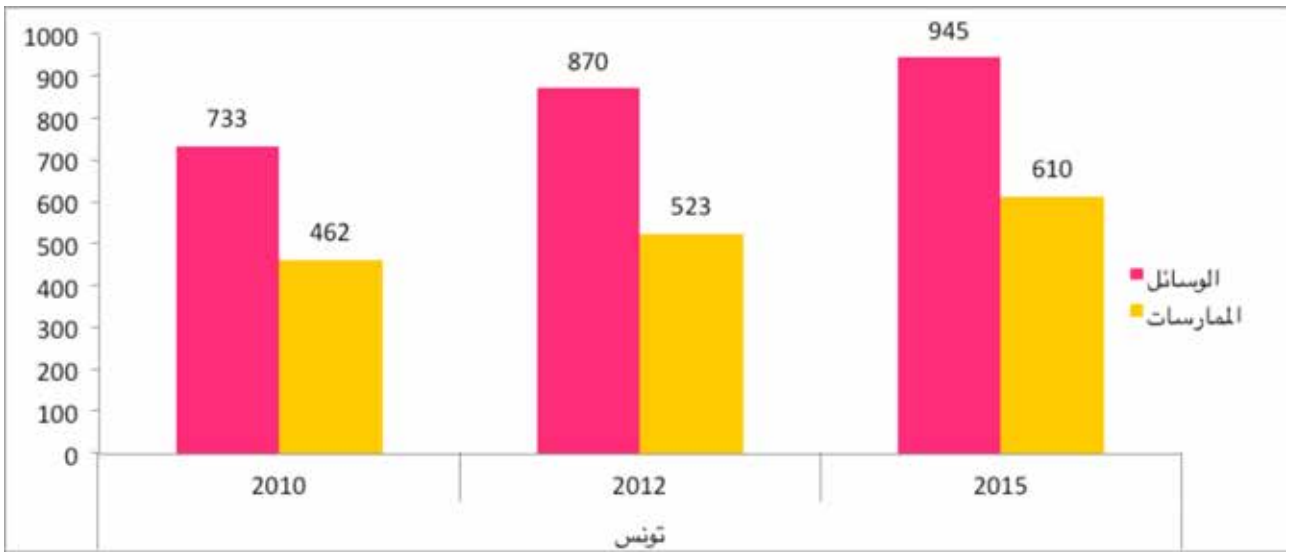


شهدت هذه المرحلة التي يغطيها هذا التقرير تجاوز الحالة الانتقالية التي مر بها النظام السياسي الجديد والتي دامت أربع سنوات. وتمثلت نقطة التحول في تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تمت مع نهاية سنة 2014 كشفت الانتخابات عن تغير ملحوظ في موازين القوى حيث نجح حزب نداء تونس في احتلال المرتبة الأولى، مقابل تراجع حركة النهضة إلى المرتبة الثانية من حيث عدد نواب البرلمان. لكن مصلحة الحزبين اقتضت تشكيل حكومة ائتلافية بينهما إلى جانب حزبين آخرين صغيرين.

هذه الصيغة الائتلافية حجمت وزن المعارضة ودورها بعد أن وفرت للحكومة أغلبية واسعة ومريحة، لكنها أدت إلى انقسام حزب نداء تونس، وتراجع عدد نوابه داخل البرلمان، ما أعاد حركة النهضة إلى موقعها السابق لتصبح من جديد الحزب الأول دون أن تطالب بوزارات إضافية، وهو ما حافظ على استقرار الحكومة والمشهد السياسي العام.

تواجه تونس تحديين أساسيين: يتعلق الأول بالأزمة الاقتصادية التي لا تزال تعصف بالبلاد وتهدد الانتقال الديمقراطي. فنسبة النمو قاربت الصفر، ما عمق الفجوة بين الوضع السياسي والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وقد زاد من حدة هذه الأزمة الفشل في الحد من استفحال الفساد وضعف آليات المحاسبة.

أما التحدي الثاني فيخص الحرب على الإرهاب، حيث نجح في توجيه سلسة من الضربات الموجعة لقطاع السياحة ولمجمل الاقتصاد التونسي. وهو ما زاد في خلخلة الموازنات العامة، وعمق من الاحتقان الاجتماعي، وأضعف الدولة، وفاقم من حجم ارتباطها بالخارج.

الشكل (2-18): المقياس الفرعي المقارن لتونس وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

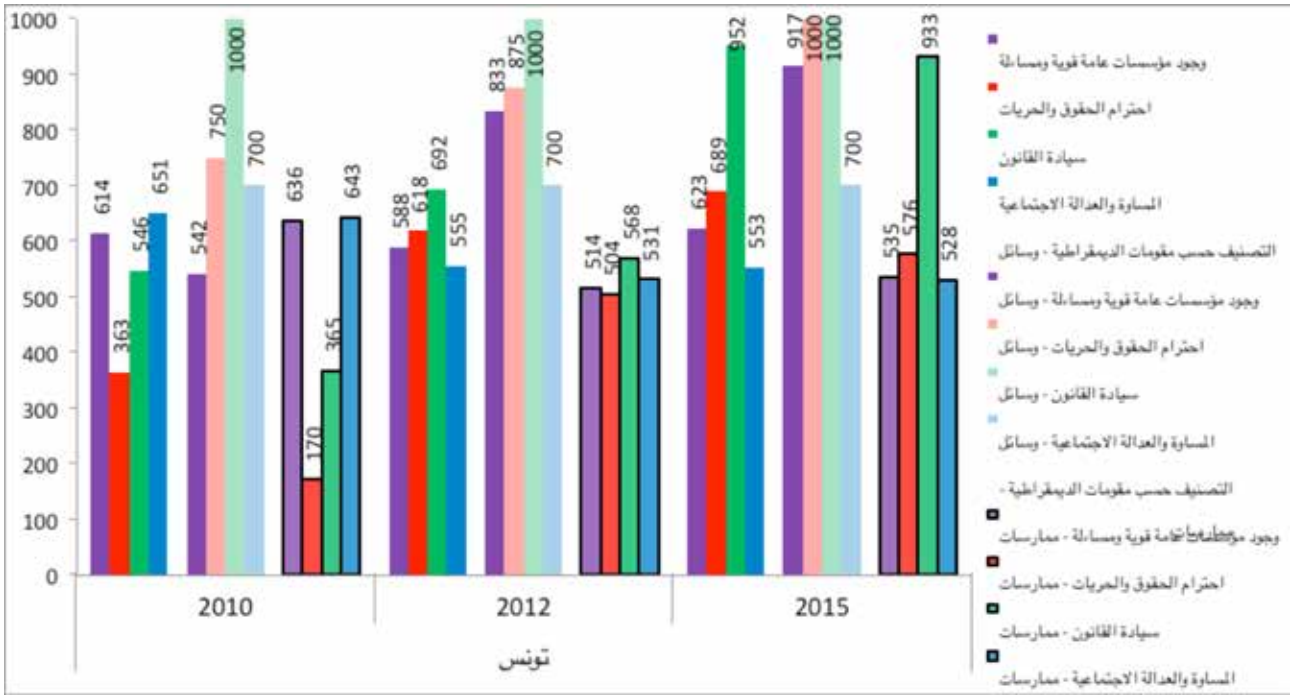

### (4) الجزائر

انتقلت الجزائر من المرتبة الثالثة في المقياس في القراءة السابقة إلى المرتبة الخامسة في القراءة الراهنة وحصلت على علامة (589). وقد تراجع معدل علامات مؤشراتها بـ 35 نقطة، حيث كانت الجزائر ثالث أكثر الدول تراجعا في هذه القراءة مقارنة بالقراءة السابقة. وفي الوقت الذي حصلت فيه ستة مؤشرات من أصل عشرة في مجال التشريع على أعلى علامة ممكنة (1000)، حصلت خمسة مؤشرات بين مؤشرات الممارسات (مقارنة بسبعة في القراءة السابقة) على علامة ألف والمؤشرات التي تراجعت هي: إعاقة أعمال البرلمان وإعاقة النشاط الحزبي، أما المؤشر الذي ارتفعت علامته ما دون علامة الخمسمائة إلى علامة الألف فهو المتعلق بالمساواة في الأجور. وكما يشير الشكل (2-19)، فقد حصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر. جدير بالإشارة الى أن الجزائر أحرزت تقدما على مستوى الممارسة في مؤشرات مثل الفساد في المؤسسات العامة والمساواة في الأجور والأمن الشخصي، وتراجعت في مؤشرات عدة مثل إعاقة عمل البرلمان ونجاعة المؤسسات العامة وخرق الدستور والإصلاح السياسي وإعاقة النشاط الحزبي وتدخل الأجهزة الأمنية ومواقف المعارضة في الصحافة المحلية وانتقاد السلطة ومقاضاة الجهات التنفيذية.

الشكل (2-19) علامات المقاييس المنفردة لقراءة الحالية في الجزائر
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 6 في الملحق 5)

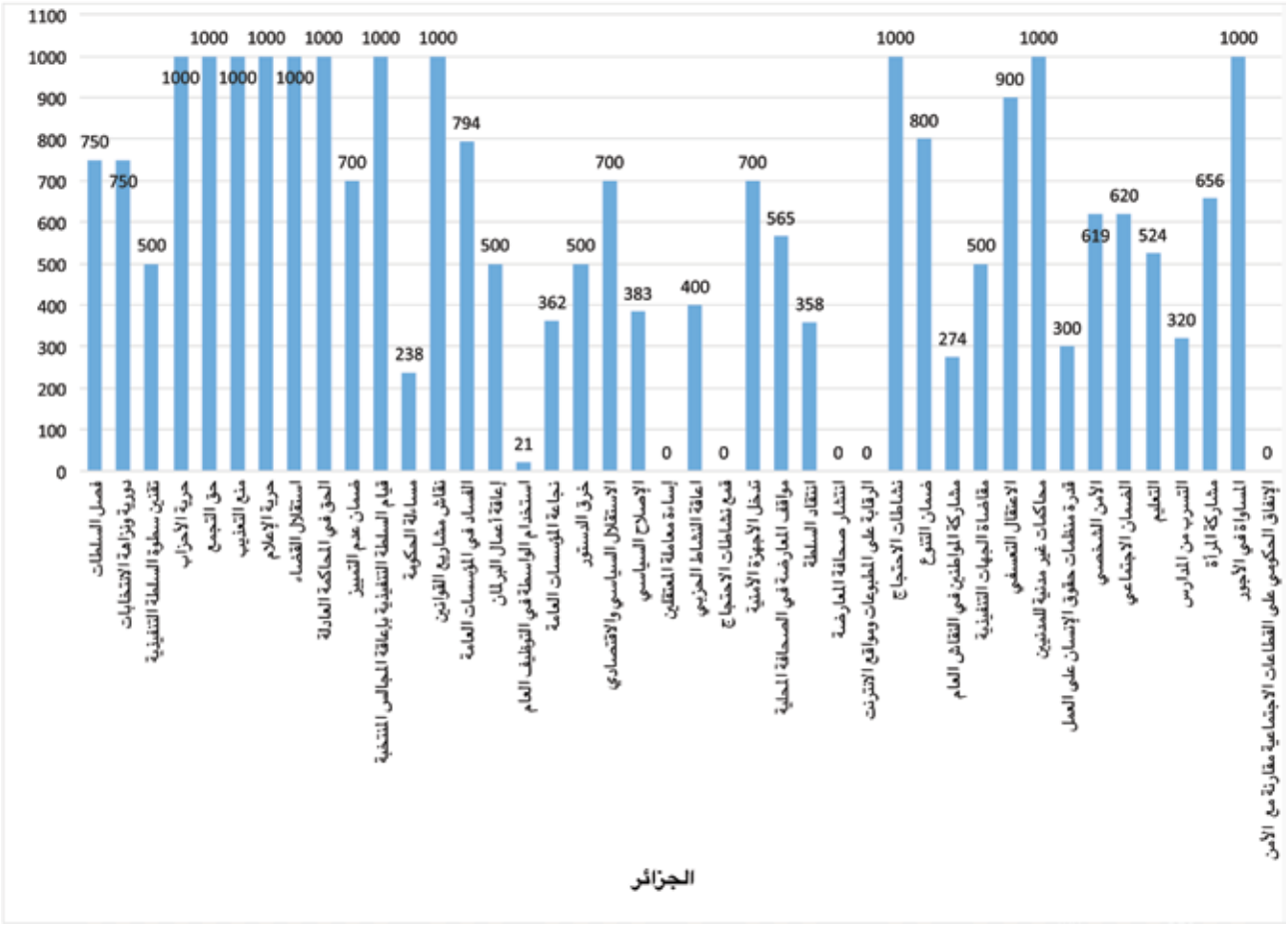


وفي حين حافظت الجزائر على علامتها المتعلقة بالوسائل وظلت أعلى من المتوسط العربي، انخفضت في هذه القراءة علامة الممارسات الخاصة بها دون المتوسط العربي (أنظر الشكل 2-5) متراجعة مقارنة بالقراءة السابقة بحوالي 9% أعلاه كما في الشكل (2-20).

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير إلى ارتفاع علامات الجزائر في قطاع المساواة والعدالة الاجتماعية عن القراءة السابقة كما يوضح الشكل (2-21). وبخلاف ذلك فقد تراجعت باقي المقاييس الفرعية لمقومات الديمقراطية عن القراءة السابقة. يشار إلى إن علامات الجزائر في المقاييس الفرعية ترتفع قليلا عن المتوسط العربي في كل الحالات عدا الممارسات المتعلقة باحترام الحقوق والحريات والوسائل المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة.

الشكل (2-20): المقياس الفرعي المقارن للجزائر حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

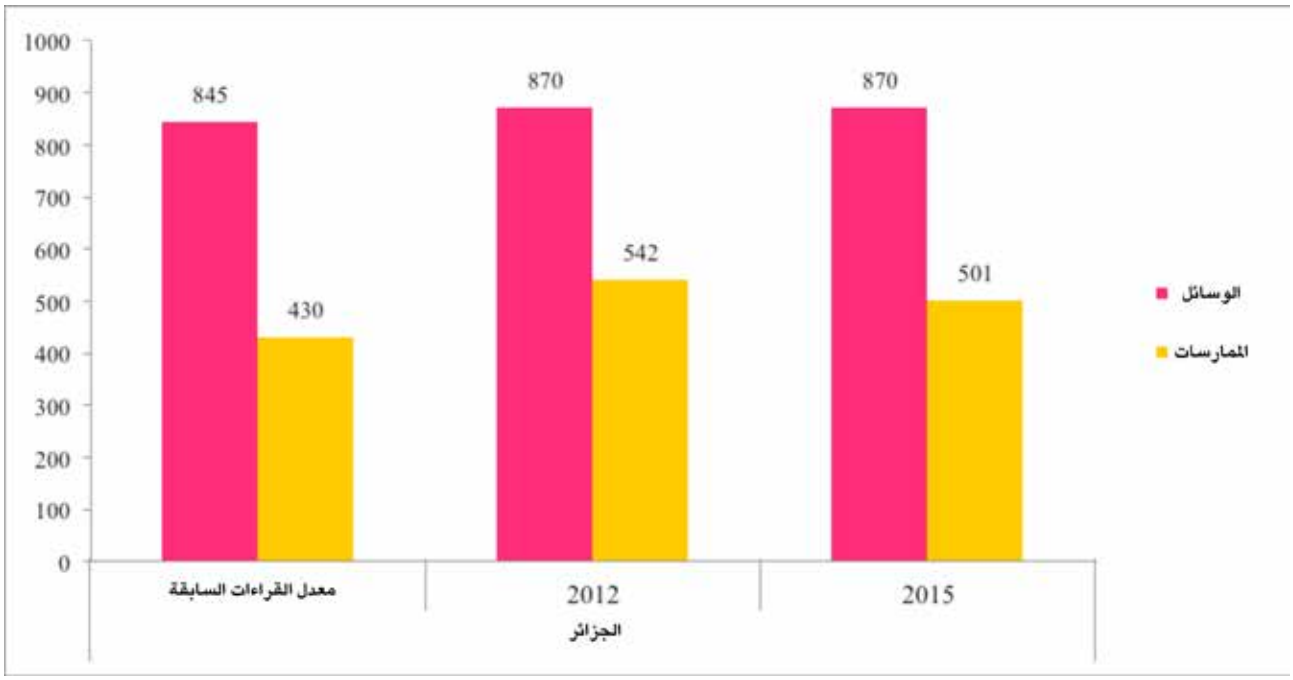


عرفت الجزائر خلال سنة 2015 احداث متميزة على أكثر من صعيد. فقد شهدت انطلاق حركات احتجاجية واسعة مست لأول مرة اقصى الجنوب (عين صالح خاصة) للمطالبة بوقف عمليات البحث عن الغاز الصخري، ومطالبة مواطنو الجنوب بحقهم من الثروة النفطية وتوفير فرص الشغل لأبنائهم. كما عرف الجنوب احداث عنف اخذت طابعا عرقيا ومذهبيا في بعض مظاهرها في ولاية غرداية هذه المرة والتي اسفرت عن عشرات القتلى وعمليات حرق وتدمير لملكيات خاصة.

في ذات الوقت لم يتوقف العمل الإرهابي ضد قوات الجيش والامن رغم تراجعه الملموس المسجل منذ سنوات. فقد شهدت ولاية عين الدفلة مقتل 11 عسكريا خلال شهر جويلية من نفس السنة.

أما على المستوى السياسي، فقد تم الإعلان عن ابعاد مدير المخابرات الفريق محمد مدين الذي تربع على عرش المخابرات العسكرية لمدة ربع قرن. وتم ذلك في جو من القلق والاضطراب السياسي الذي عاشته الساحة السياسية والإعلامية لمدة طويلة. كما اتسم العام 2015 بالتدهور الاقتصادي والمالي نتيجة تراجع أسعار النفط. وكان لذلك تداعيات اجتماعية وسياسية لاعتماد الجزائر شبه الكلي على مداخيل المحروقات لتمويل مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية.

يشار كذلك إلى أن هذا العام شهد الإعلان عن مشروع التعديل الدستوري الذي تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان في مارس 2016 في ظل حكومة عبد المالك سلال التي عرفت تغييرين خلال هذه السنة.

الشكل (2-21): المقياس الفرعي المقارن للجزائر وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

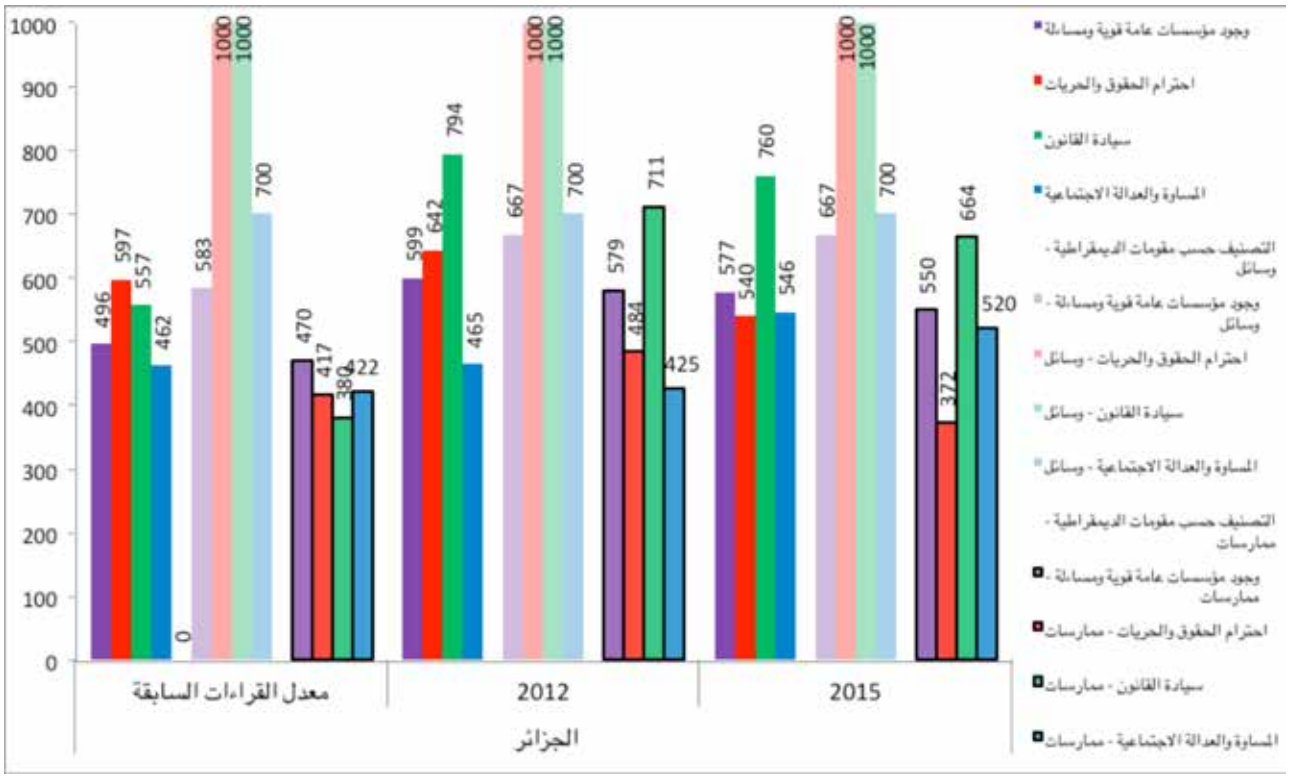


وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تحصل فيه مؤشرات الوسائل على أعلى العلامات في المقياس الفرعي لاحترام الحريات العامة وتنخفض عن القراءة السابقة فيما يتعلق بممارسات سيادة القانون كما يشير الشكل (2-21). يشار إلى التراجع الملحوظ في المقياس الفرعي لممارسات احترام الحقوق الحريات (16% الإجمالي و23% للممارسات).

### (5) السعودية

حصلت السعودية على علامة 419 وكانت في المرتبة العاشرة في القراءة الراهنة. يشار إلى أنه لم يتم جمع المعلومات الكافية في السعودية في القراءة السابقة، ولن نتمكن هنا من المقارنة مع قراءة العام 2012.

في الوقت الذي حصلت فيه أربعة مؤشرات من أصل عشر في مجال التشريع على أعلى علامة ممكنة (1000) فقد حصلت خمسة مؤشرات في مجال التشريع على علامة صفر. أما في مجال الممارسات، فقد حصلت أربعة مؤشرات على علامة ألف فيما حصلت سبعة مؤشرات على علامة صفر كما يشير الشكل (2-22).

يشار إلى تراجع مؤشرات الفساد في المؤسسات العامة والإصلاح السياسي وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل والأمن الشخصي ومشاركة المرأة والمساواة في الأجور. كما يشار بشكل خاص إلى تحسن مؤشر نقاش مشاريع القوانين والتعليم والضمان الاجتماعي مقارنة بمعدل القراءات السابقة المتوفرة.

الشكل (2-22): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في السعودية
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 7 في الملحق 5)

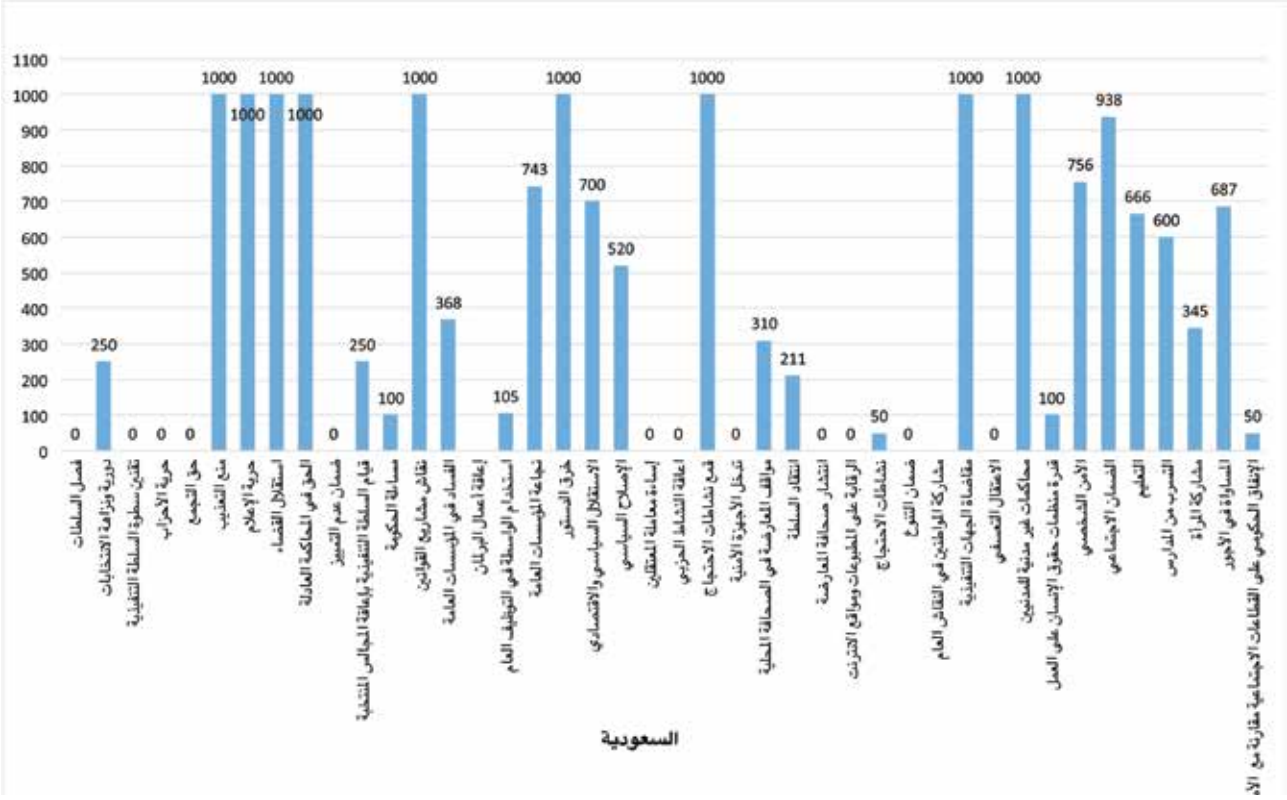

وفي حين حافظت السعودية على علامتها المتعلقة بالوسائل وظلت دون المتوسط العربي، ارتفعت في هذه القراءة علامة الممارسات الخاصة بها كما يشير الشكل (2-23) مع بقائها دون المتوسط العربي (أنظر الشكل 2-5). أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير إلى ارتفاع علامات السعودية في قطاعي المساواة والعدالة الاجتماعية ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة عن معدل القراءات السابقة كما يوضح الشكل (2-24). وبخلاف ذلك فقد تراجع باقي المقياسان الفرعيان الآخران لمقومات الديمقراطية عن معدل القراءات السابقة.

الشكل (2-23): المقياس الفرعي المقارن للسعودية حسب النوع للقراءة الأخيرة ومتوسط القراءات السابقة

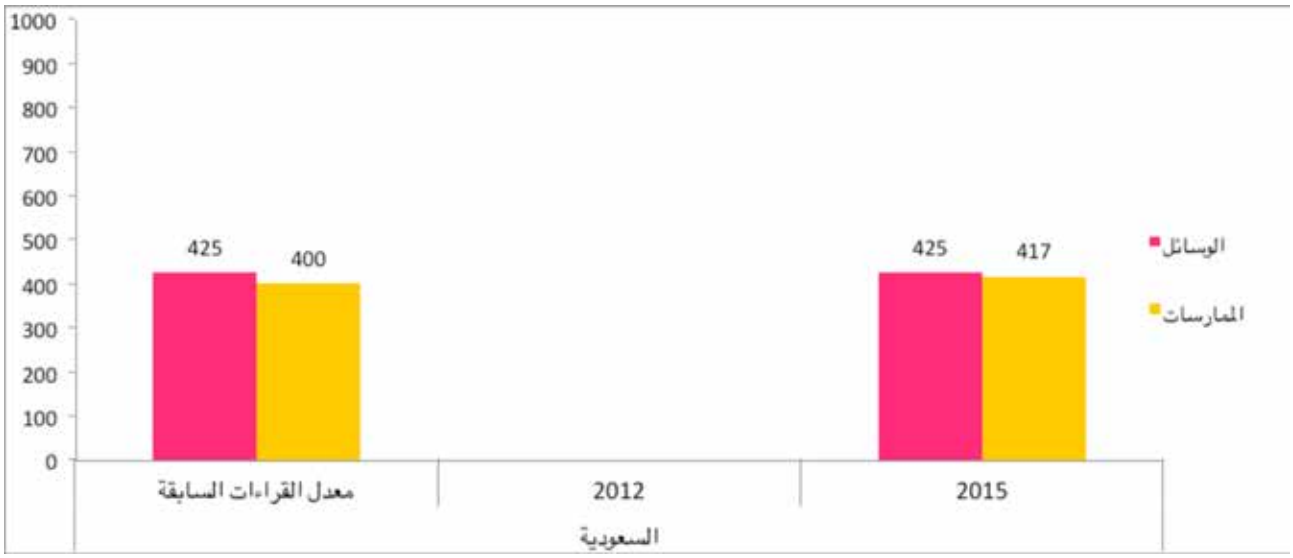


كان عام 2015 حافلا بأحداث سياسية نتجت عنها سياسات أثرت بشكل واضح على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية بصور مختلفة. فمنذ أن تسلم الملك سلمان بن عبد العزيز دفة الحكم في 23 كانون الثاني / يناير 2015. فقد تم ادماج جميع المجالس والهيئات الوزارية العليا في مجلسين هما مجلس الشؤون الاقتصادية ومجلس الشؤون الأمنية والسياسية، كما تم أعادة تشكيل الوزارات وتغيير معظم الوزراء عبر ادماج دماء شابة جديدة فيها. اتخذت الحكومة الجديدة على صعيد السياسة الخارجية اجراءات حاسمة من أبرزها اعلان الحرب على جماعة الحوثيين في اليمن.

ساهم التدهور المتواصل لأسعار النفط طوال العام بالتزامن من السياسات التي أرهقت الخزينة – وعلى الأخص حرب اليمن – في تفاقم الأزمة الاقتصادية، ما دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تقشفية كبيرة من بينها رفع الدعم عن الوقود وخدمات الماء والكهرباء، وتقليص بعض البرامج الحكومية كابتعاث الطلبة للدراسة في الخارج وغيرها. كما طرحت الحكومة مقترحات عبرت عن توجهات اقتصادية جديدة لتنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على إيرادات النفط.

لم ترافق كل هذه السياسات الجديدة أية برامج اصلاح على الأصعدة السياسية والاجتماعية، وتواصلت إجراءات الحد من الحريات العامة والتعبير عن الرأي وكذلك توقيف واعتقال عشرات الأفراد من النشطاء والكتاب والحقوقيين. وجرت في نهاية العام الماضي انتخابات المجالس البلدية على مستوى المملكة بعد ان صدر نظاما جديدا لها وسع من صلاحياتها وسمح للمرأة بالمشاركة فيها ناخبة ومرشحة. وفي شهر أكتوبر 2015م أعلن مجلس الوزراء عن الموافقة على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يسمح لأول مرة بتسجيل وعمل منظمات المجتمع المدني الأهلية، وهو قانون تم تجميده لأكثر من ثمان سنوات بعد أن كان مجلس الشورى قد ناقشه وأقره.

الشكل (2-24): المقياس الفرعي المقارن للسعودية وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءة الأخيرة ومتوسط القراءات السابقة

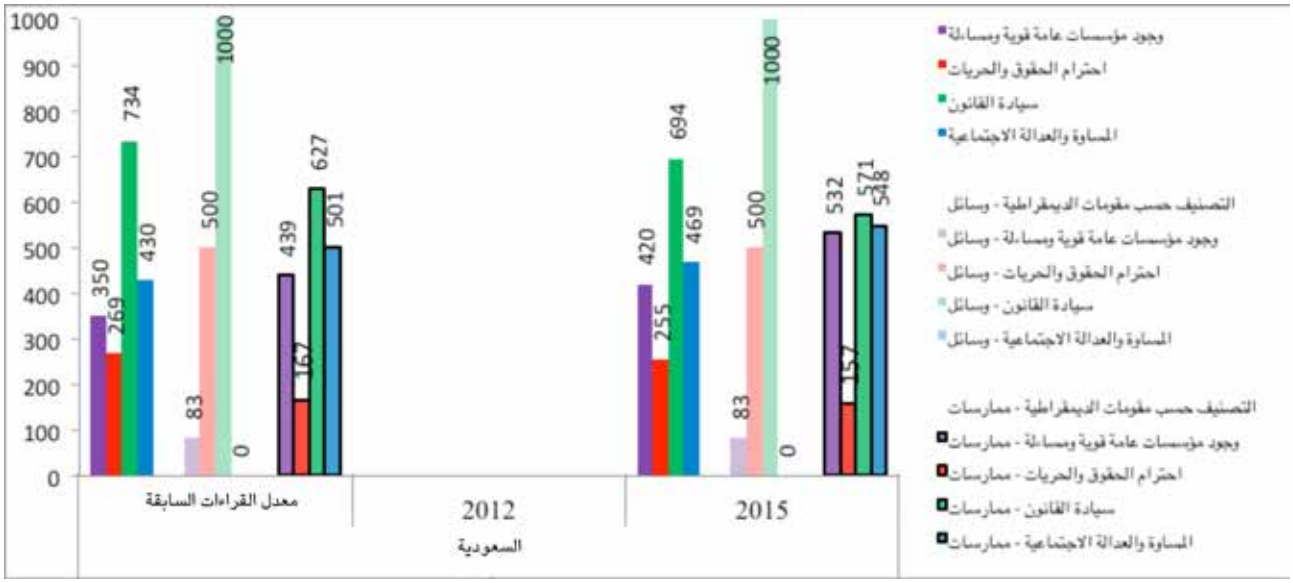

### (6) فلسطين

علامة فلسطين في المقياس (539) وضعتها في المرتبة السادسة بين الدول العشر. وقد تقدمت علامتها بثمان وعشرين نقطة. حصلت سبعة مؤشرات من أصل عشرة على أعلى علامة ممكنة (1000) بين مؤشرات الوسائل وهو أمر يعود إلى الصياغة المتأخرة نسبيا للقانون الأساسي الفلسطيني. وحصلت سبعة من مؤشرات الممارسات على علامة ألف. وكما يشير الشكل (2-25)، فقد حصلت ثمانية مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بمساءلة الحكومة وبخرق الدستور وبإعاقة النشاط الحزبي والاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات وبانتشار صحافة المعارضة. ولا شك أن الحالة الكولونيالية التي ما تزال تعيشها فلسطين تلعب دورا هاما في هذه الصورة يزيد من حدتها بشكل ملموس الانقسام الحاصل بين فتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حصل مؤشران على علامة بين 800 و999 (المساواة في الأجور ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية) ومؤشران بين 600 و799، وثلاثة مؤشرات بين 500 و599، وأثني عشر مؤشرا بين 1 و499.

الشكل (2-25): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في فلسطين
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 8 في الملحق 5)

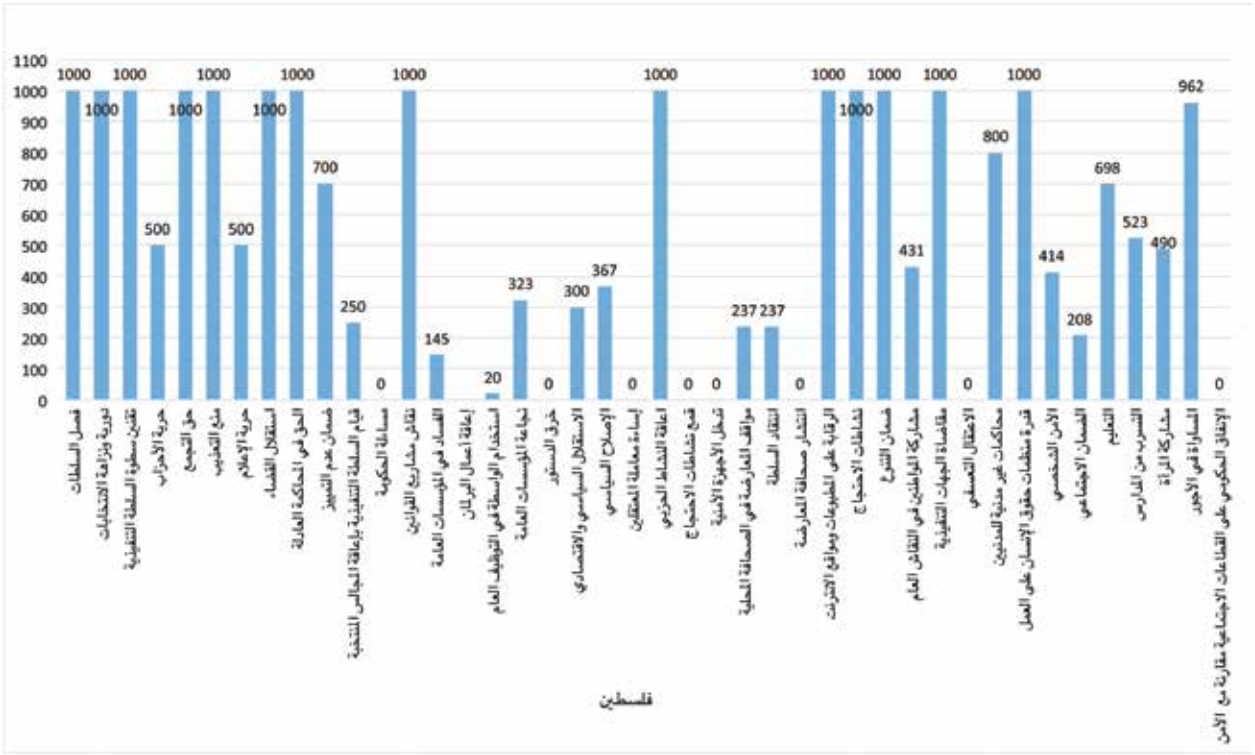

حصلت فلسطين على علامات ترتفع فوق المعدل العربي في مجال الوسائل وتنخفض في مجال الممارسات (هي في المرتبة السابعة بين الدول العشر في الممارسات، وفي المرتبة الثالثة في الوسائل). ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات كما في الشكل (2-26) أدناه إلى تقدم الممارسات بشكل ملحوظ مقارنة بالقراءة السابقة وبالمعدل للقراءات التي سبقت ذلك، حيث يرتفع المقياس الفرعي للممارسات عن القراءة الماضية بـ 45 نقطة (12%): أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير إلى انخفاض علامات فلسطين عن المعدل العربي في المقاييس الفرعية كلها، ذلك رغم ارتفاع كل المقاييس الفرعية للمقومات المتعلقة بالوسائل باستثناء احترام الحقوق والحريات. ويشار إلى ارتفاع طفيف للمقياس الفرعي لسيادة القانون عن المتوسط العربي فيما يتعلق بالممارسات في الوقت الذي تنخفض فيه باقي مقاييس المقومات المتعلقة بالممارسات. ومقارنة بالقراءة السابقة فقد انخفض المؤشران المتعلقان بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، وبالمساواة والعدالة الاجتماعية بسبب تراجع مؤشرات الممارسات ذات العلاقة كما يوضح الشكل (2-27).

الشكل (2-26): المقياس الفرعي المقارن لفلسطين حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

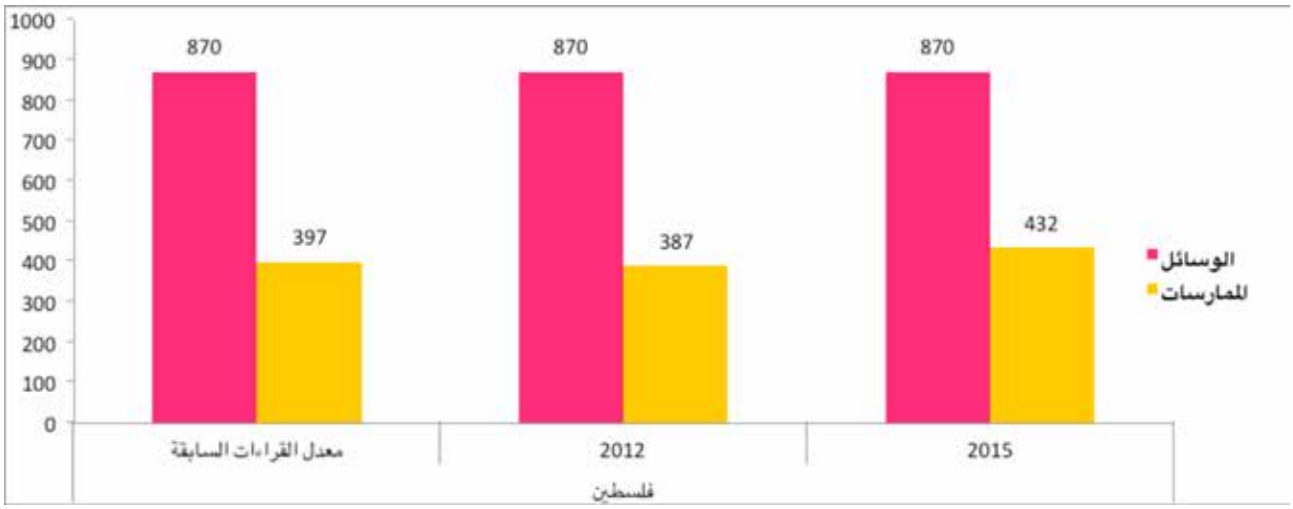


شهدت الفترة بين القراءتين أكثر من محاولة لتوصل حركتي فتح وحماس لاتفاق كان أبرزها إعلان الشاطئ في نيسان 2014 لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله. ولكن الحكومة التي تشكلت في حزيران لم تستطع ممارسة مهامها على شقي الوطن.

تعرض قطاع غزة في تموز 2014 لعدوان اسرائيلي استمر لأكثر من 50 يوما مخلفا وراءه آلاف الضحايا من شهداء وجرحى وآلاف المنازل المدمرة. في المقابل شهدت هذه الفترة تحركا دبلوماسيا فلسطينيا نشطا، حيث انضمت فلسطين إلى المزيد من المؤسسات والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ووقعت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما قامت برلمانات اوروبية عدة بالتصويت لصالح الاعتراف بدولة فلسطين.

شهد العامان 2014-2015 تصعيدا غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وعلى المقدسات. شملت هذه الاعتداءات جرائم بشعة مثل أحراق فتى وإحراق عائلة. وأدت هذه الأفعال إلى حالة احتقان فجرت موجة من المواجهات مع قوات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية وعدد من في أواخر العام 2015، شملت عمليات طعن ودهس وإطلاق النار.

استمر تعطل المجلس التشريعي وغياب أدواره في التشريع والمساءلة والمراقبة نتيجة للانقسام، وتواصلت حالة الاعتداء على الحريات والاعتقال السياسي والتعذيب في المعتقلات حيث سجلت مؤسسات حقوق الانسان عشرات الشكاوى في هذا الخصوص.

الشكل (2-27): المقياس الفرعي المقارن لفلسطين وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

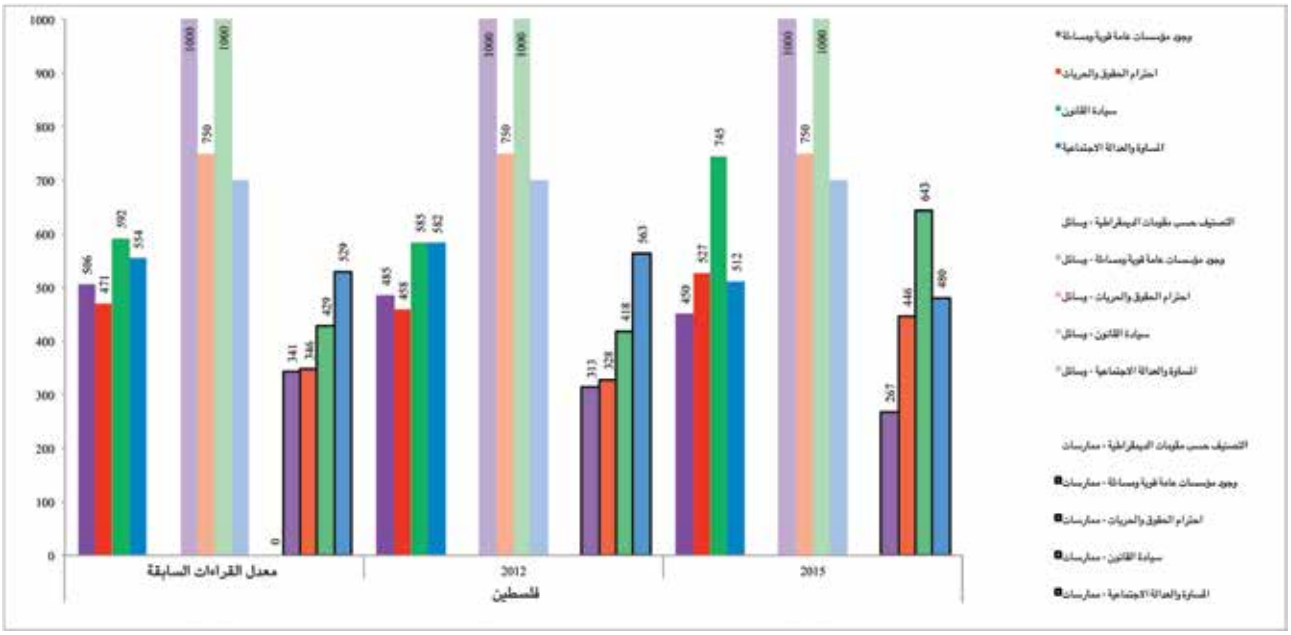

## (7) الكويت

حصلت الكويت على علامة (631) وانتقلت من المرتبة السابعة بين الدول التسع في القراءة السابقة إلى المرتبة الرابعة بين الدول العشر في القراءة الراهنة مرتفعة عن متوسط علامات الدول بـ 60 نقطة وكانت ثاني أكثر الدول تقدما بعد أن ارتفعت علامتها بـ 78 نقطة (14%).

وكما يوضح الشكل (2-28) أدناه حصلت عشرة مؤشرات منفردة في الكويت على أعلى علامة ممكنة. خمسة منها من بين مؤشرات الوسائل وخمسة من بين مؤشرات الممارسات. في المقابل حصلت أربعة مؤشرات على علامة صفر (بينها مؤشر واحد من مؤشرات الوسائل). تتعلق المؤشرات الحاصلة على علامة الصفر بالتشريع لحرية الأحزاب وإساءة معاملة المعتقلين وإعاقة النشاط الحزبي والرقابة على المطبوعات والإنترنت.

اما المؤشرات الحاصلة على علامة 1000 فتتعلق بتشريع حق التجمع وتشريع منع التعذيب وتشريع حرية الإعلام وتشريع استقلال القضاء وتشريع الحق في محاكمة عادلة ومساءلة الحكومة، ومناقشة مشاريع القوانين وإعاقة أعمال البرلمان وتدخل الأجهزة الأمنية ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية.

أما باقي المؤشرات فتراوحت علاماتها بين 50 و950. وكانت المؤشرات المنفردة التي تحسنت علامتها بشكل ملحوظ مقارنة بالقراءة السابقة متعلقة بإعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية، وبإعاقة أعمال البرلمان ونجاعة المؤسسات العامة، والإصلاح السياسي وتنظيم الاحتجاج والأمن الشخصي والضمان الاجتماعي. أما تلك التي تراجعت فتتعلق بخرق الدستور وانتقاد السلطة وانتشار صحافة المعارضة والإنفاق على القطاعات الاجتماعية.

الشكل (2-28): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في الكويت
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 9 في الملحق 5)

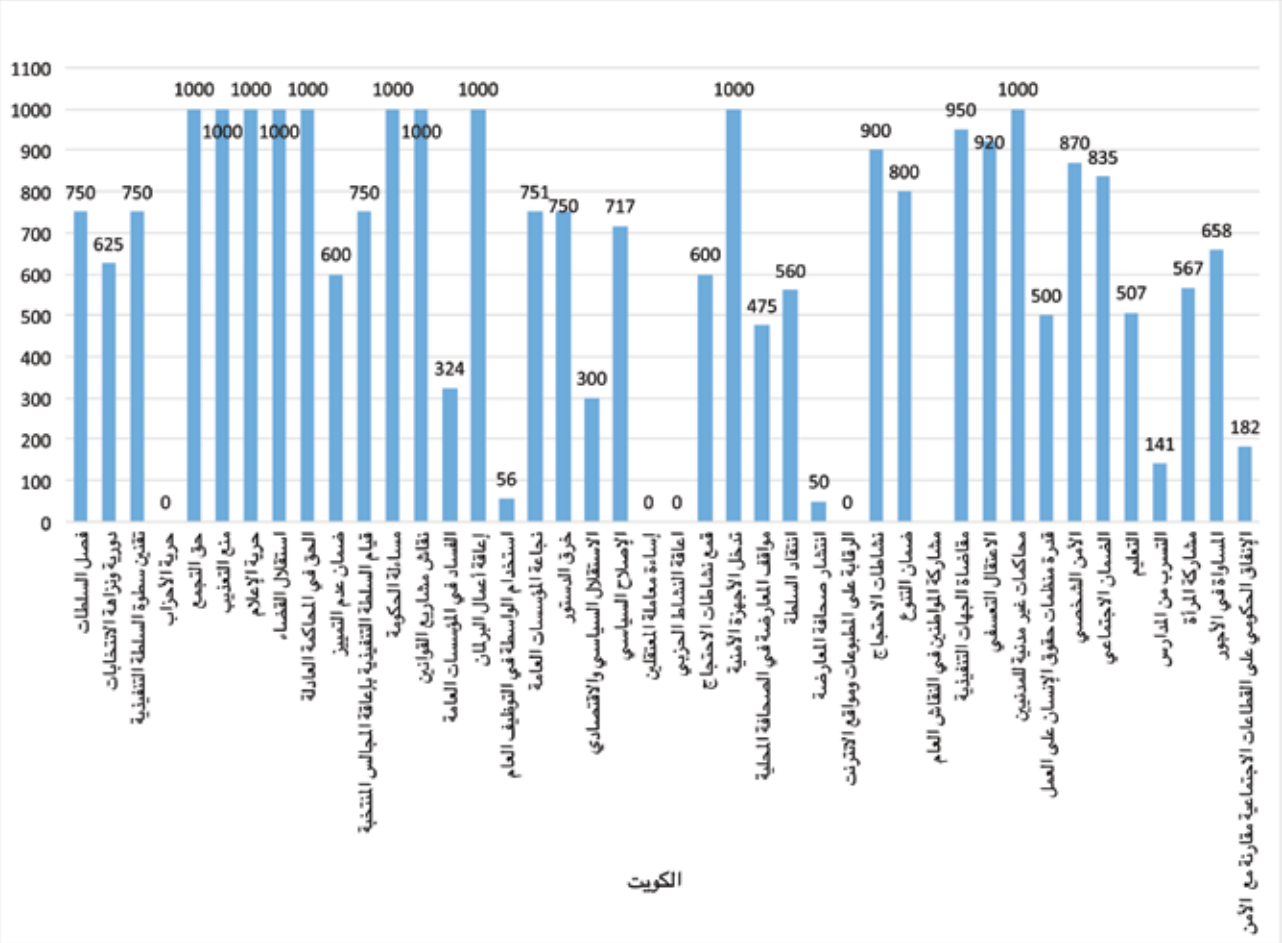

أما علامات المقياس الفرعي المتعلق بالوسائل، فما يزال أدنى من المتوسط العربي. بينما ارتفع المقياس الفرعي للممارسات عن المتوسط العربي بشكل ملحوظ لأنه أحرز في هذه القراءة تقدما ملحوظا مقارنة بالقراءة السابقة مرتفعا بـ 106 نقاط (22%) كما يوضح الشكل (2-29) أدناه منتقلة إلى المرتبة الثالثة بين الدول العشر في مجال الممارسات (رغم أنها تتبوأ المرتبة الثامنة في مجال الوسائل).

أما فيما يتعلق بالمقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات الديمقراطية فقد كانت علامات الكويت، مرتفعة عن المتوسط العربي في مجال سيادة القانون وفي مجال وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، ومنخفضة في مجال احترام الحقوق والحريات ومجال المساواة والعدالة الاجتماعية. أما عند النظر إلى الوسائل فنجد أنها تنخفض في مجال احترام الحقوق والحريات وترتفع قي المقومات الثلاث الاخرى. وفي الممارسات يرتفع المقياس الفرعي في كل المجالات عدا ذلك المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية. وكما هو واضح في الشكل (2-30) أدناه، فإن تقدما حصل على علامات المقياس الفرعي الدال على ممارسات احترام الحقوق والحريات مقارنة بالقراءة السابقة، وتقدما أكبر حصل على علامات المقياسين الفرعيين الدالين على الممارسات المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وتلك المتعلقة بسيادة القانون، في الوقت الذي طرأ فيه انخفاض كبير على الممارسات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية (15%).

الشكل (2-29): المقياس الفرعي المقارن للكويت حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

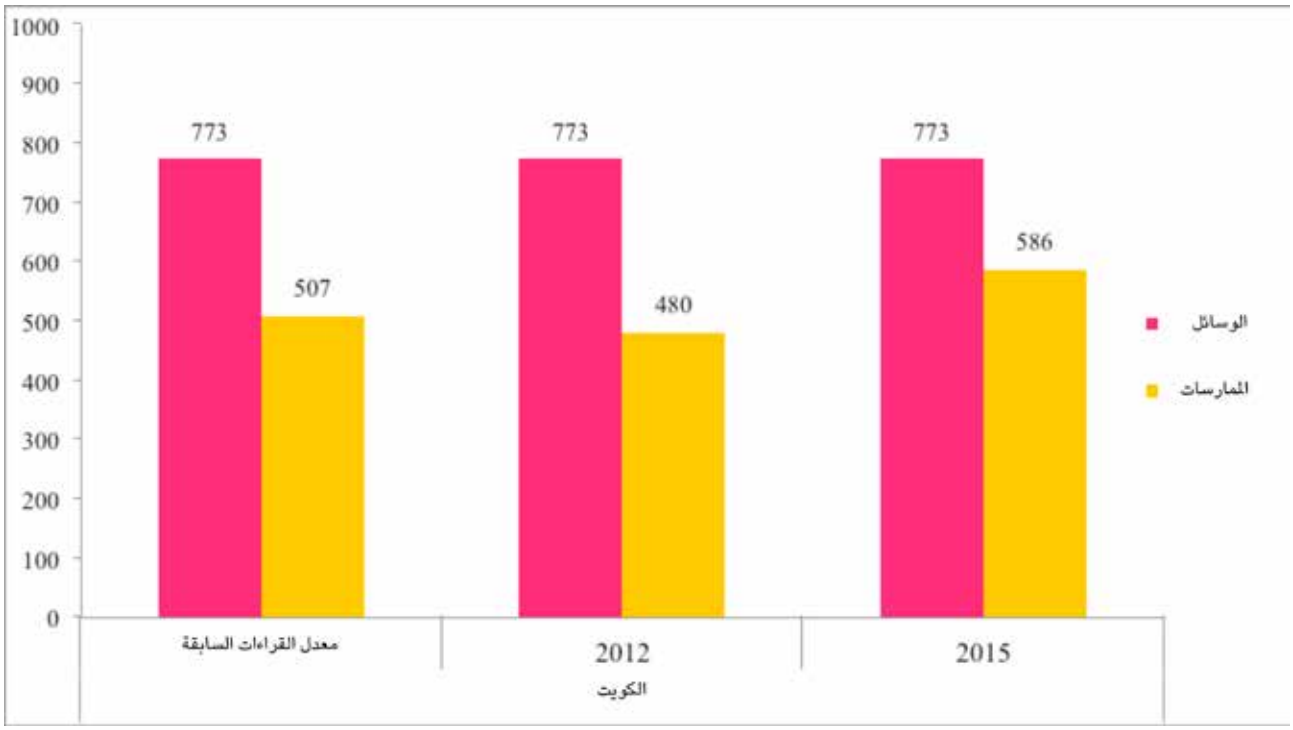

شهدت السلطة التنفيذية في هذه الفترة تغييرات لعدد كبير من الوزراء، بعضها جاء استجابة لضغوط برلمانية واعلامية على الحكومة، ومن أبرز التغيرات ارتفاع عدد الوزراء البرلمانيين إلى ثلاثة. أظهرت السلطة التنفيذية انسجاما وتعاونا أكبر مع مجلس الامة، بخلاف العلاقة مع المجالس السابقة.

استمر مجلس الامة في ممارسة أعماله، لكن بعض القوى السياسية تذهب الى ان مجلس الأمة الحالي لا يمثل شريحة كبيرة من المواطنين، بسبب غياب المعارضة، ويتهم المجلس الحالي بأنه ضعيف رقابياً. وفي نوفمبر من العام 2015 فاز مشروع مجلس الامة (ساهم في التشريع) بجائزة خليجية للحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي عن فئة أفضل ممارسة في المشاركة المجتمعية.

أطلقت الكويت لائحة تنفيذية لقانون تشجيع الاستثمار المباشر بداية العام 2015 منحت خلاله الشركات الأجنبية الحق في تأسيس شركات مملوكة لها بالكامل داخل الكويت، وحق نقل الأموال داخل وخارج الكويت، وكان في طليعة المستثمرين عملاقا التكنولوجيا في العالم «أي بي إم» الأميركية و«هواوي» الصينية.

شهدت الكويت عملا ارهابيا تمثل في تفجير مسجد الإمام الصادق في حي الصوابر، حيث تورط فيه عدد من المواطنين والخليجيين من المنتمين إلى تنظيم الدولة ( داعش)، على اثره اخذت الدولة العديد من التدابير الامنية المتشددة خوفا من تداعيات الحدث، وخشية من تكراره.

منعت خلال العام 2015 بعض الكتب السياسية والنصوص الأدبية، كما تم ملاحقة عدد من المغردين، وتقديمهم الى المحاكمة بتهم مختلفة ابرزها الاساءة الى امير البلاد، كما تم حظر بعض المواقع الالكترونية، وصدر قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات» الذي تضمن تغليظا للعقوبات على الجرائم الالكترونية.

الشكل (2-30): المقياس الفرعي المقارن للكويت وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

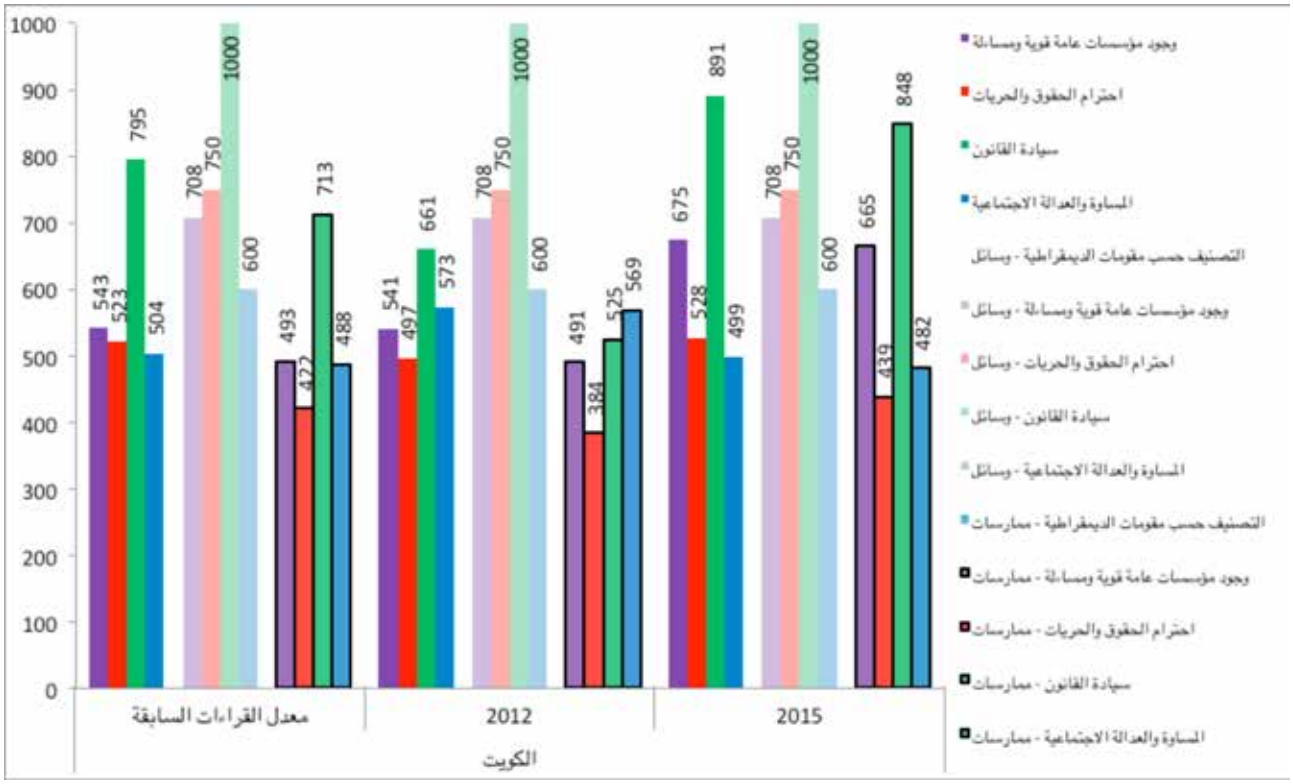

## (8) لبنان

حصل لبنان على المرتبة السابعة حسب علامات المقياس (532)، منتقلا بذلك من المرتبة الخامسة إلى المرتبة السابعة، متراجعا 50 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، مشكلا بذلك ثاني أكبر تراجع بعد مصر.

حصل اثنا عشر مؤشرا (ستة منهم من بين مؤشرات الوسائل) على أعلى علامة (1000). مع الإشارة إلى تراجع مؤشرين حصلا في القراءة السابقة على علامة 1000 وهما إعاقة المجالس المنتخبة وإعاقة أعمال البرلمان، وحصول مؤشر جديد (مقارنة بالقراءة السابقة) على علامة 1000 وهو تدخل الأجهزة الأمنية. كما يُشير الشكل (2-30) أدناه، فقد حصلت تسعة مؤشرات على علامة صفر مقارنة بخمسة مؤشرات في القراءة السابقة. وتتعلق هذه المؤشرات بمساءلة الحكومة، وإعاقة أعمال البرلمان، وخرق الدستور، وإساءة معاملة المعتقلين، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، والرقابة على المطبوعات والإنترنت، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، والأمن الشخصي، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. وقد حصلت أربعة مؤشرات على علامة بين 700 – 899، وحصل اثنا عشر مؤشرا على علامات بين 300-699، وأربعة مؤشرات بين 1-299.

وقد حصل المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات في لبنان على علامات أقل من المتوسط العربي في مجال الممارسات، وتراجعت علامة الممارسات بـ 63 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة كما يظهر الشكل (2-32).

الشكل (2-31): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في لبنان
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 10 في الملحق 5)

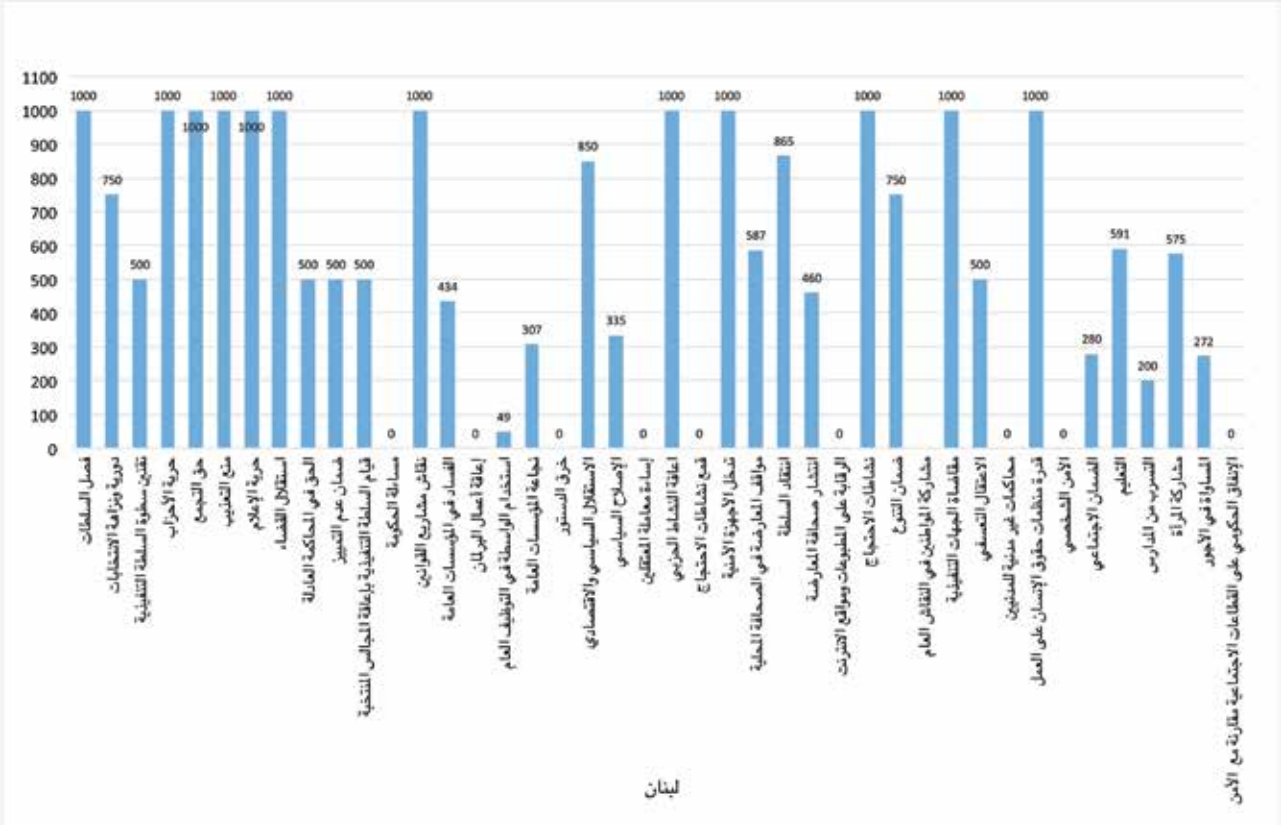

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية فيشير إلى ارتفاع علامة لبنان عن المعدل العربي في المقياس الفرعي المتعلق باحترام الحقوق والحريات، رغم أنه لم يعد يحصل على أعلى علامة بين كل الدول بسبب تقدم المغرب في هذا المقياس بشكل ملموس، وتراجعت علامة لبنان في هذا المقياس الفرعي بـ 37 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة، وفيما عدا ذلك فإن باقي علامات المقاييس الفرعية للمقومات على مستوى الممارسات تبقى دون المتوسط العربي. أما عند النظر إلى الوسائل فنجد أنها ترتفع في مجال وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وذلك في مجالي احترام الحقوق والحريات، وتنخفض في مجالي سيادة القانون والمساواة الاجتماعية. وكما يوضح الشكل (2-33)، فقد انخفضت علامات المقاييس الفرعية لممارسات مقومات الديمقراطية بشكل ملموس في كل المقومات (154 نقطة في الممارسات المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة) عدا سيادة القانون التي ارتفعت علامة مؤشر ممارساتها بـ 150 نقطة.

الشكل (2-32): المقياس الفرعي المقارن للبنان حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

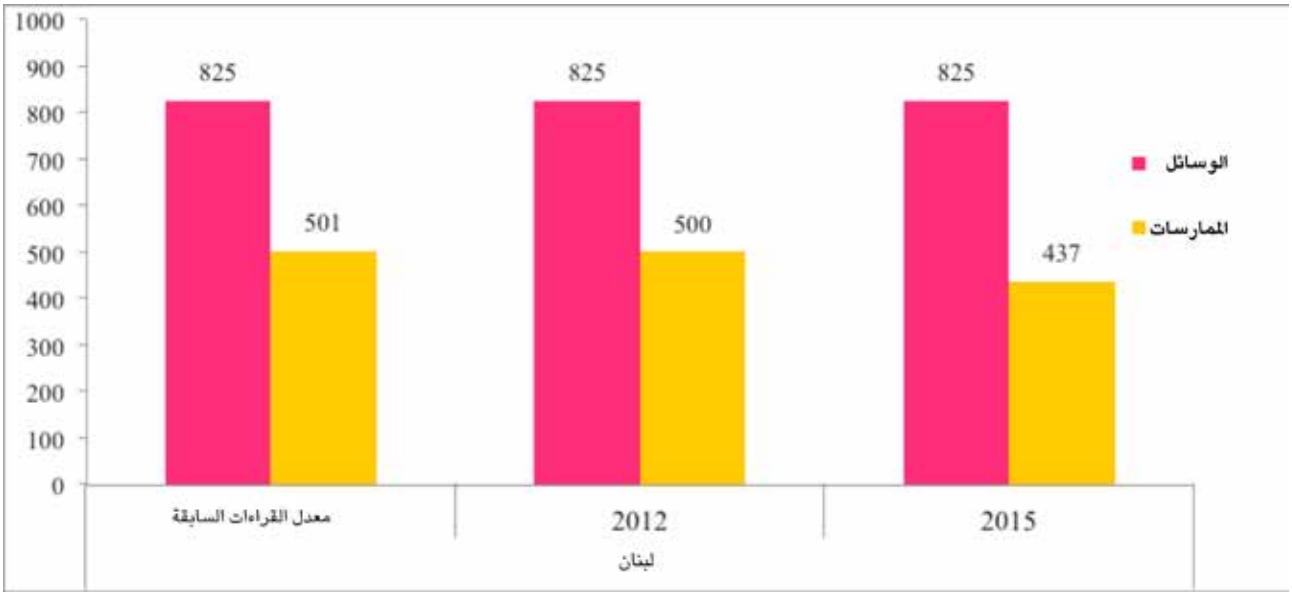


يمكن تلخيص الوضع السياسي في لبنان خلال السنتين 2014-2015 بالقول بأن الجمهورية عاشت مأزقاً من الناحيتين الدستورية والسياسية. فهي لم تتمكن من الالتزام بمبدأ احترام الدستور؛ انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية لدى انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في أيار 2014، نتيجة للخلافات بين التكتلات السياسية. وفشل النظام السياسي القائم في انجاز استحقاق دستوري ثان هو انتخاب مجلس نيابي جديد وقد تم التمديد لمجلس النواب. كما وعانت من تخبط ومن ثم شلل سياسي وباتت أسيرة للأزمة السورية والتجاذبات الإقليمية والدولية بالدرجة الثانية.

عجزت الحكومة عن البت بملفات مرتبطة بالخدمات العامة وتطال المصالح الحيوية للمواطنين كافة وذلك بسبب بدعة، غير منصوص عليها في الدستور، اعتمدتها قاعدة لاتخاذ القرارات داخل مجلس الوزراء. فمجلس الوزراء اثناء ممارسته للسلطة التنفيذية يلتزم بقاعدة الأكثرية العادية او الموصوفة التي حددها الدستور بدقة في حال غياب التوافق. أما بدعة الإجماع في ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية فقد عطلت إلى حدٍّ بعيد آلية اتخاذ القرار وضربت قواعد التصويت المنصوص عليها في الدستور. فبات مجلس الوزراء أسير لعبة مولدة للنزاعات ومعطلة لعمله.

شهد العام 2015 تطور إيجابي وحيد تمثل بانطلاق الحوارات الثنائية بين مكونات البلد (كبين تيار المستقبل وحزب الله، وبين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية) والتي تمت نتيجة جهود داخلية لمنع الانفجار وللتخفيف من الاحتقان الذي تراكم خلال العام 2014 ووصل الى حدود خطيرة.

الشكل (2-33): المقياس الفرعي المقارن للبنان وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

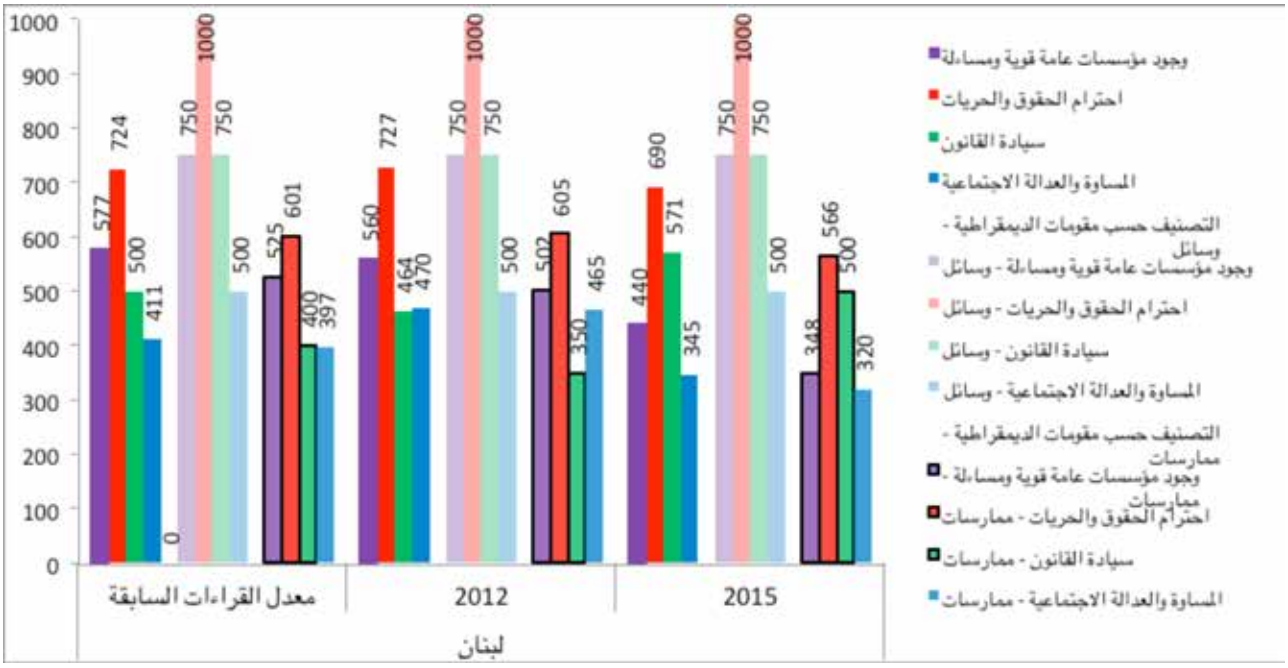

### (9) مصر

تأتي مصر في الترتيب الثامن بين الدول العشر بعد أن كانت في الترتيب السادس بين تسع دول في القراءة السابقة وحصلت على (503) علامات مقارنة بـ (584) في القراءة السابقة بتراجع مقداره 81 نقطة (14%). حصلت ستة مؤشرات على علامة (1000) بين مؤشرات الوسائل بينها مؤشران لم يحصلا على هذه العلامة في القراءة السابقة وهما المتعلقان بدورية ونزاهة الانتخابات، وبتقنين سطوة السلطة التنفيذية. كما حصلت ثلاثة مؤشرات بين مؤشرات الممارسات على علامة (1000). يُشار إلى تراجع علامات ثلاثة مؤشرات حصلت على علامة ألف في القراءة السابقة تتعلق بمساءلة الحكومة، وبتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وتنظيم نشاطات الاحتجاج. أما المؤشر الذي حصل على علامة (1000) لأول مرة فهو المتعلق بالمساواة في الأجور. وحصلت تسعة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بمساءلة الحكومة، وبخرق الدستور، وبإساءة معاملة المعتقلين، وبإعاقة النشاط الحزبي، وبتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وبتدخل الأجهزة الأمنية، وبالرقابة على المطبوعات والإنترنت، والاعتقال التعسفي، وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. وكما يشير الشكل (2-34) فقد حصلت ستة مؤشرات على علامات تتراوح بين 700 و875، وثمانية مؤشرات على علامات بين 500 و645، وخمسة مؤشرات بين 300 و450، وتراوحت علامات أربعة مؤشرات بين 55 و288.

الشكل (2-34): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في مصر
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 11 في الملحق 5)

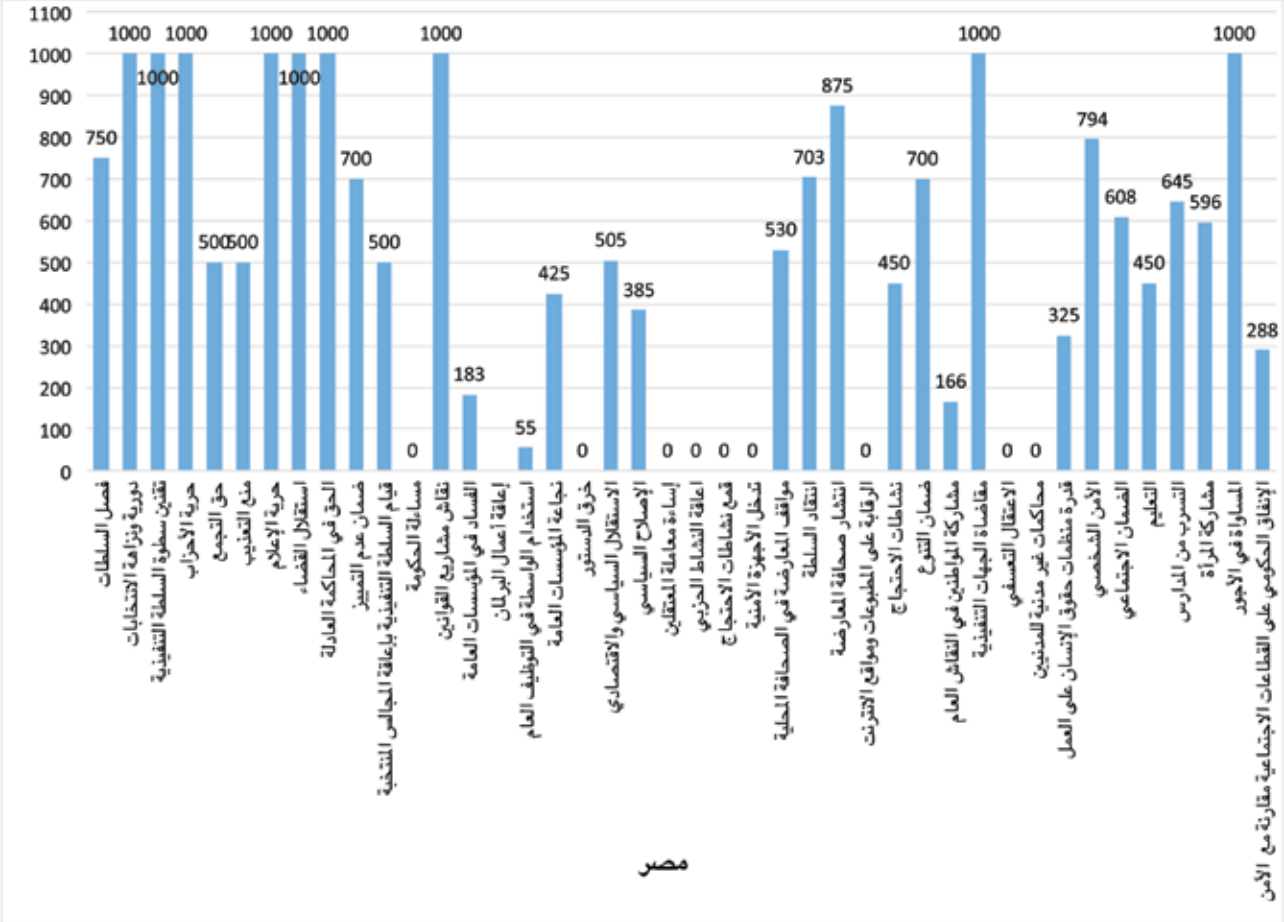

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، إلى حصول مصر على علامة أعلى من المتوسط في مجال الوسائل (رغم استمرار تراجعها مقارنة بالقراءة السابقة وما قبلها). لكن علامة الممارسات أقل من المتوسط العربي، وقد تراجعت بـ 99 نقطة (20 %) مقارنة بالقراءة السابقة كما يظهر الشكل (2-35).

أما المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية، فيشير إلى ارتفاع علامات مصر عن المعدل العربي في المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية في القراءة الإجمالية كما في القراءتين المتعلقتين بالوسائل وبالممارسات. أما المقاييس الفرعية المتعلقة بباقي المقومات فتتدنى علامات مصر فيها عن المتوسط العربي على المستويين الإجمالي ومستوى الممارسات. أما على مستوى الوسائل فتتدنى علامات احترام الحقوق والحريات، فيما ترتفع علامات باقي المقومات عن المتوسط العربي. وكما يوضح الشكل (2-36) فإن كل مقاييس المقومات تراجعت مقارنة بالقراءة السابقة باستثناء المساواة والعدالة الاجتماعية وينطبق هذا الأمر على الإجمالي وعلى الممارسات، أما مستوى الوسائل فقد حققت مصر تقدما بالإضافة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية في مقياسي المقومات الفرعيين المتعلقين بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، وبسيادة القانون.

الشكل (2-35): المقياس الفرعي المقارن لمصر حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

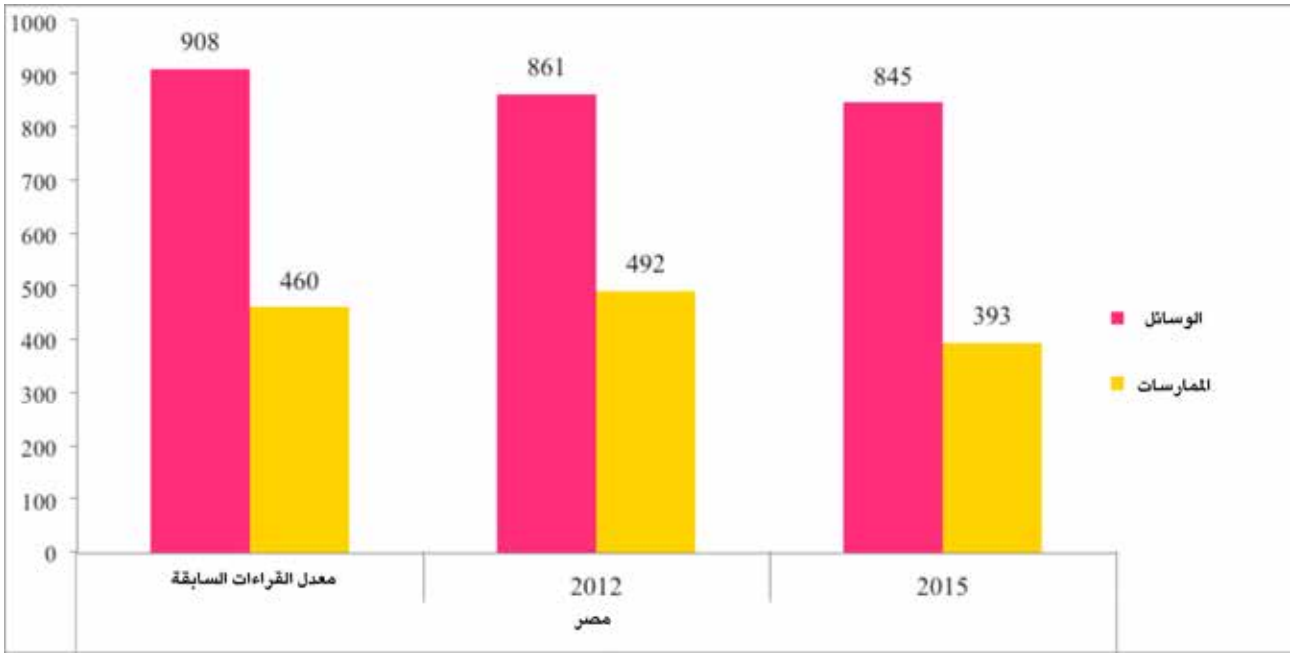


تعود أسباب التغير في وضع مصر في هذا التقرير إلى ما جرى من أحداث في مصر خلال العامين الفائتين، بعضها إيجابي مثل إقرار دستور جديد في يناير 2014 الذى أسقط الكثير من المواد التي كان الإسلاميون قد أدخلوها لإضفاء طابع إسلامي على نظام الحكم، وإن كان قد حصن مؤسسات الدولة الثلاث من قوات مسلحة وشرطة وقضاء التي أصبح لها سلطة النظر في أي مقترحات تشريعية تخصها قبل إقرارها من مجلس النواب، كما جرت انتخابات لمجلس نواب يقوم بدور السلطة التشريعية، وهو أكبر عددا من مجلس الشعب الذى سبقه، كما أنه أكثر تمثيلا للمسيحيين الأقباط وللمرأة والشباب والمصريين المقيمين بالخارج وللمواطنين من ذوى القدرات الخاصة. وإن كانت معظم الأحزاب السياسية ذات الوزن قد اعترضت على قانون الانتخابات بدعوى أنه يهمش دورها داخل السلطة التشريعية، وكانت تفضل الأخذ بنظام التمثيل النسبي والقوائم الحزبية.

ولكن من ناحية أخرى استمر الصدام بين الحكومة وأنصار تيارات الإسلام السياسي، وتوسع ليشمل القوى المدنية بتياراتها المختلفة كذلك، اتخذ صورة احتجاجات سلمية احيانا، ولكن غطت على هذه الاحتجاجات أعمال إرهابية في العاصمة ومدن الدلتا وخصوصا شبه جزيرة سيناء، مما أعقبه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان مثل الحبس الاحتياطي الذي يمتد فترات طويلة والاختفاء القسري والتعذيب والتضييق على حريات التجمع والتعبير والتنظيم، وتوسعت هذه الانتهاكات ليقع ضحايا لها أنصار القوى المدنية كذلك. بل اتخذ هذا الصراع صورة المواجهة الشاملة بين الحكومة والمجتمع المدني مع تعدد الأزمات بين الحكومة وخصوصا وزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن الداخلي من جانب ونقابات المحامين والأطباء والصحفيين والجمعيات الأهلية وخصوصا الحقوقية منها من جانب آخر.

الشكل (2-36): المقياس الفرعي المقارن لمصر وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

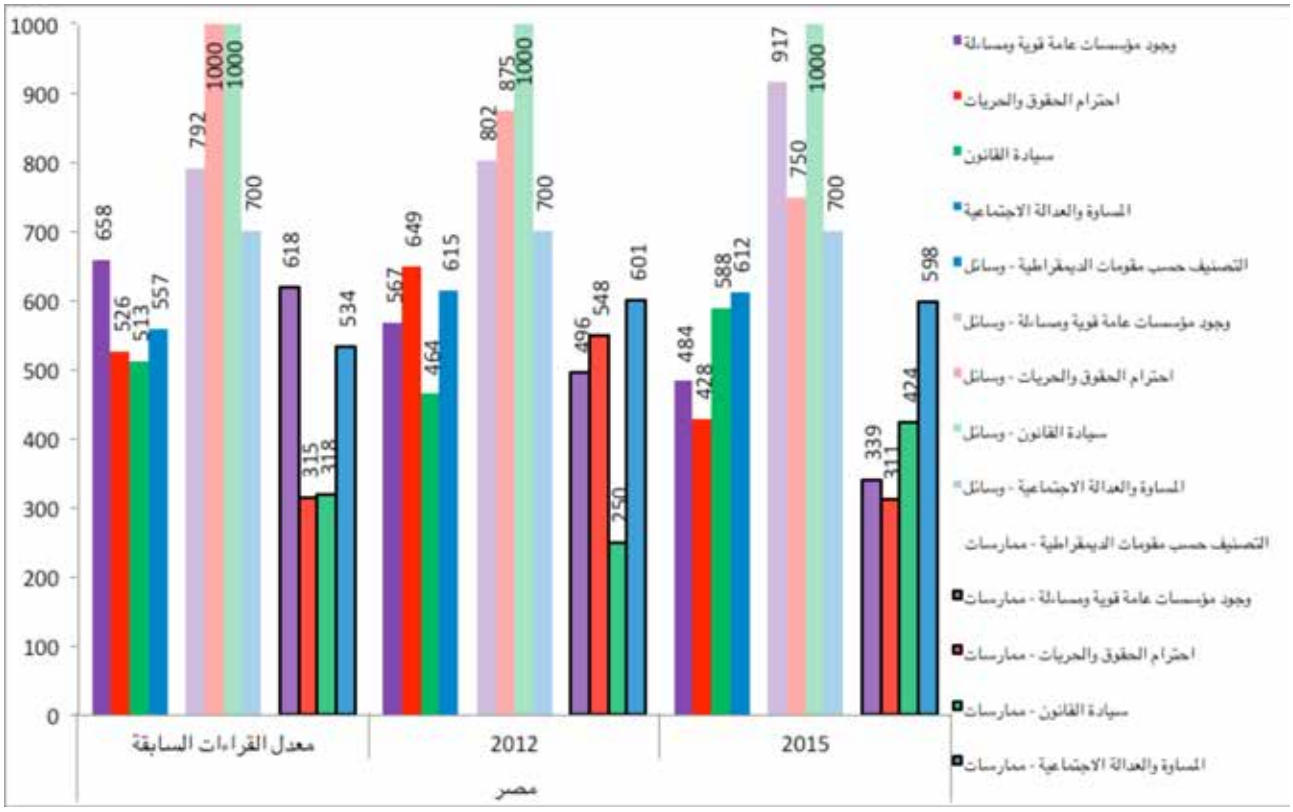


يشار في حالة مصر إلى أن التغيرات (أغلبها تراجع) كانت ملموسة في أغلب الأحيان سواء كانت سلبية أم إيجابية، ويعود ذلك إلى التحولات السياسية في الفترة ما بين القراءتين الأخيرتين والتي سبقتها.

## (10) المغرب

حافظت المغرب على المرتبة الأولى كما في القراءتين السابقتين وحصلت على (735) نقطة، بتقدم ملموس عن القراءة السابقة بـ 74 نقطة (11%)، ما يجعلها ثالث أكثر الدول تقدما مقارنة بالقراءة السابقة. ومن بين واحد وعشرين مؤشرً حصلت على علامة (1000) هناك سبعة من بين مؤشرات الوسائل. وبين المؤشرات الحاصلة على علامة 1000 في هذه القراءة خمسة مؤشرات حصلت على هذه العلامة لأول مرة وهي المؤشرات المتعلقة بإساءة معاملة المعتقلين، وبإعاقة النشاط الحزبي، وبتدخل الأجهزة الأمنية، وبالرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت، وبضمان التنوع (المؤشر تمت إضافته في القراءة الأخيرة ويتم قياسه لأول مرة). وقد حصل مؤشر واحد على علامة صفر وهو المتعلق بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات وحصل مؤشر الإنفاق على القطاعات الاجتماعية على علامة 7، والمؤشر الخاص باستخدام الواسطة في التوظيف العام على علامة 20، وحصل مؤشر الفساد في المؤسسات العامة آخر على علامة 65. وتراوحت علامات باقي المؤشرات بين 285 و843 وكانت المؤشرات التي علاماتها أقل من 400 بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه خمسة مؤشرات. يشار إلى تحسن لافت في مؤشرات ذات علاقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية من مثل تحسن علامة المساواة في الأجور والتسرب من المدارس، وتراجع بعضه الآخر من مثل مشاركة المرأة، والتعليم.

الشكل (2-37): علامات المقاييس المنفردة للقراءة الحالية في المغرب
(للاطلاع على المقارنة بين نتائج التقرير الحالي والتقارير السابقة أنظر شكل رقم 12 في الملحق 5)

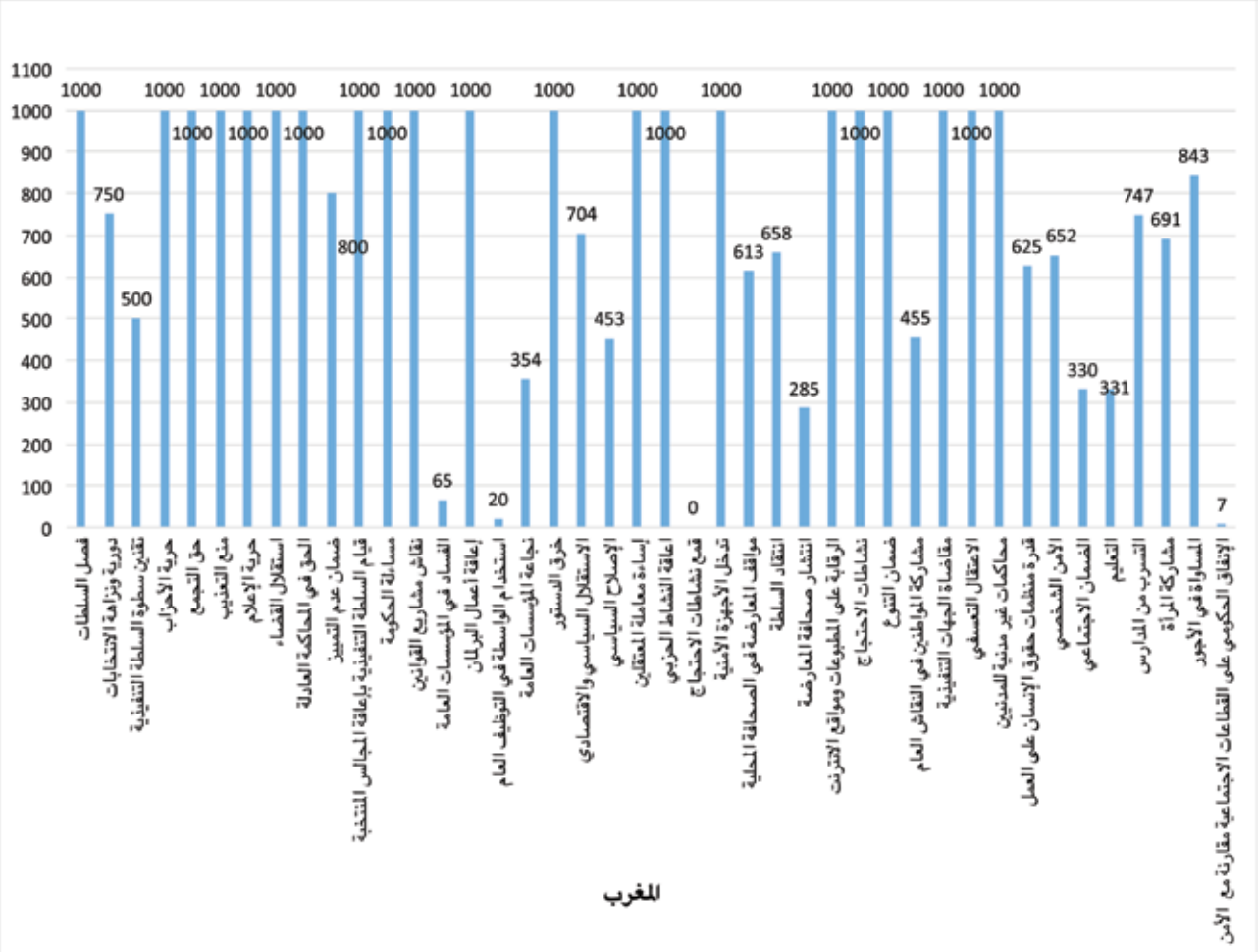

يشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات إلى حصول المغرب على علامات أعلى من المعدل العربي في مجالي الوسائل والممارسات للقراءة الخامسة على التوالي، وبتقدم ملحوظ في مجال الممارسات. وفي الوقت الذي حافظ فيه المغرب في مقياس الوسائل على علامته (905) لم يعد في هذه القراءة يتبوأ المركز الأول الذي سبقته إليه تونس.

وكما يشير الشكل (2-38)، فإن علامة الممارسات ارتفعت بشكل ملموس مقارنة بالقراءة السابقة (18 %)، وانتقلت من المركز الثاني إلى المركز الأول في هذا المقياس الفرعي نتيجة لتحسن علامتها ولتراجع الأردن.

الشكل (2-38): المقياس الفرعي المقارن للمغرب حسب النوع للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

اتسم السياق السياسي المغربي خلال هذه الفترة بكونه يندرج في سيرورة ما بعد وقائع سنة 2011 وما نتج عنها من تداعيات مؤسساتية سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية. فعلى المستوى الأول، تشكلت الحكومة من تحالف قاده حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الدينية حيث تم تعيين رئيس الحكومة، على أساس دستور 2011، من ضمن الحزب المتصدر لنتائج الانتخابات. وهي الحكومة التي ما زالت تتولى تدبير الشأن العام رغم ما عرفته من صعوبات عدة. اما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد تمكن المغرب خلال هذه الفترة من تفعيل ديناميته الخاصة على الرغم من البيئة الإقليمية غير المستقرة، حيث تعززت قدرته على جلب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط اقتصاده.

وهكذا تسجل سيرورة الإصلاح في ظل استقرار سياسي واجتماعي نسبي مع استمرار وجود تحديات عدة أبرها تعميق عملية الدمقرطة والإصلاح السياسي وهو ما قد يساعد على بروز نموذج اخر في المنطقة المغاربية يضاف الى التجربة التونسية الناشئة، والحفاظ على نمو اقتصادي يرتكز على تنوع في مصادره، وهو ما من شأنه تحسين الوضع لعام.

الشكل (2-39): المقياس الفرعي المقارن للمغرب وفقا لمقومات الديمقراطية للقراءتين الأخيرتين ومتوسط القراءات السابقة

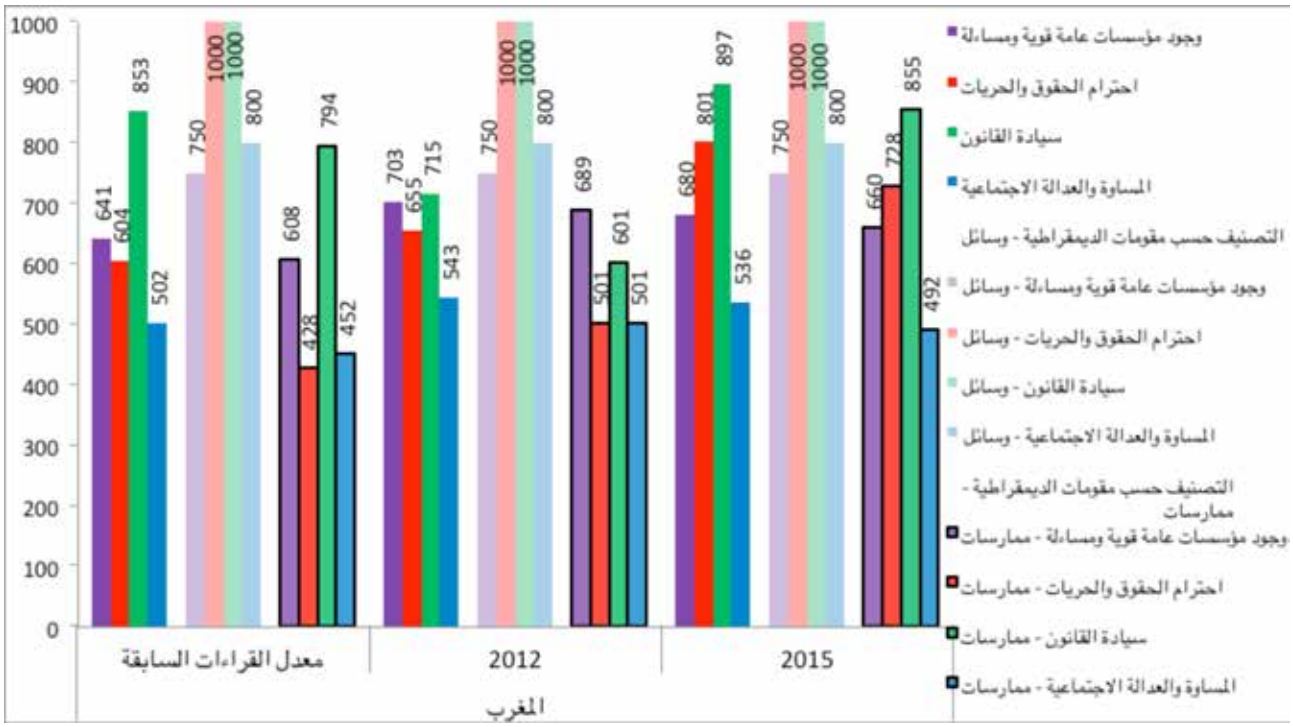

## المؤشرات المنفردة

رقم المؤشر: 1

اسم المؤشر: تشريع فصل السلطات

المؤشر المفصل: وجود نص دستوري يضمن الفصل بين السلطات ومساءلة الحكومة أمام برلمان منتخب يمنح ويسحب الثقة.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 750 | | | 750 | 0 | -- | 1000 | -- | 1000 | 750 | 1000 | 1000 | 781 |
| 2009 | 750 | | | 750 | 0 | 750 | 1000 | 750 | 1000 | 750 | 1000 | 1000 | 775 |
| 2010 | 750 | 500 | 500 | 750 | 0 | 750 | 1000 | 750 | 1000 | 750 | 1000 | 1000 | 729 |
| 2012 | 750 | 500 | 1000 | 750 | -- | -- | 1000 | 750 | 1000 | 750 | 1000 | -- | 833 |
| 2015 | 750 | 500 | 1000 | 750 | 0 | | 1000 | 750 | 1000 | 750 | 1000 | | 750 |

- حسمت 250 نقطة من علامة الأردن بسبب نص الدستور على قيام الملك بتعيين الغرفة الثانية لمجلس الأمة (مجلس الأعيان).
- حسمت 500 نقطة من علامة البحرين بسبب نص الدستور على قيام الملك بتعيين مجلس الشورى (الغرفة الثانية)، وعدم منح مجلس النواب القدرة على استجواب رئيس الوزراء وحجب الثقة عنه.
- ارتفعت علامة تونس في القراءة الاخيرة بسبب الغاء مجلس المستشارين ومنح المجلس التأسيسي صلاحية منح الثقة وسحبها من الحكومة.
- حسمت 250 نقطة من علامة الجزائر بسبب وجود صلاحية للرئيس بتعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة.
- حسمت 250 نقطة من علامة الكويت بسبب نص الدستور على اكتساب الوزراء المعينين عضوية مجلس الأمة بحكم وظيفتهم.
- حسمت 250 نقطة من علامة مصر بسبب وجود صلاحية للرئيس بتعيين 5% من اعضاء مجلس النواب.

رقم المؤشر: 2

اسم المؤشر: تشريع دورية ونزاهة الانتخابات

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، رئاسية (حسب الحال)، وتشريعية ومحلية في ظل نظام انتخابي لا يميز ضد جماعات أو قطاعات سكانية بناءً على الجنس أو العرق أو المنطقة أو الخلفية السياسية، ويضمن المساواة بين الجميع. وتضمن إمكانية قيام أي شخصية أو جهة مؤهلة من ترشيح نفسها دون معيقات.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 438 | | | 500 | 250 | -- | 1000 | -- | 750 | 875 | 750 | 750 | 664 |
| 2009 | 438 | | | 500 | 250 | 625 | 1000 | 625 | 750 | 875 | 750 | 750 | 650 |
| 2010 | 438 | 688 | 500 | 500 | 250 | 625 | 1000 | 625 | 750 | 875 | 750 | 750 | 676 |
| 2012 | 688 | 688 | 750 | 750 | -- | -- | 1000 | 625 | 750 | 906 | 750 | -- | 767 |
| 2015 | 750 | 688 | 750 | 750 | 250 | | 1000 | 625 | 750 | 1000 | 750 | | 731 |

- حسمت 250 نقطة من علامة الأردن بسبب عدم تحديد سقف النفقات على الحملات الانتخابية.
- حسمت 312 نقطة من علامة البحرين بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات وعدم تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية وغموض النص المتعلق بالمساواة في استخدام وسائل الإعلام الرسمية.
- حسمت 250 نقطة من علامة تونس بسبب لمنع التونسي غير المسلم من الترشح للانتخابات الرئاسية.
- حسمت 250 نقطة من علامة الجزائر بسبب وضع الدستور والقوانين الانتخابية شروطا على الترشح لمنصب رئيس الدولة بأن يثبت مشاركته في ثورة عام 1954 أو عدم تورط أحد أبويه في أعمال مضادة للثورة.
- حسمت 375 نقطة من علامة الكويت بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم تحديد سقف للإنفاق أو عدالة الظهور في وسائل الإعلام الرسمية للمرشحين في قانون الانتخابات.
- حسمت 250 نقطة من علامات كل من لبنان والمغرب بسبب عدم النص على وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات.
- حسمت 750 نقطة من علامات السعودية لعدم وجود لجنة للإشراف على الانتخابات وسقف للإنفاق في الانتخابات المحلية ونص واضح يمنع التمييز.

رقم المؤشر: 3

اسم المؤشر: تقنين سطوة السلطة التنفيذية

المؤشر المفصل: مدى وجود أو عدم وجود صلاحيات دستورية لدى السلطة التنفيذية لحل البرلمان المنتخب أو تأجيل أو إلغاء الانتخابات أو إعلان حالة الطوارئ أو ما يعادل ذلك لفترة طويلة بدون موافقة البرلمان.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 250 | | | 500 | 0 | -- | 1000 | -- | 500 | 750 | 500 | 750 | 531 |
| 2009 | 250 | | | 500 | 0 | 500 | 1000 | 750 | 500 | 750 | 500 | 750 | 550 |
| 2010 | 250 | 375 | 625 | 500 | 0 | 500 | 1000 | 750 | 500 | 750 | 500 | 750 | 542 |
| 2012 | 250 | 375 | 750 | 500 | -- | -- | 1000 | 750 | 500 | 750 | 500 | -- | 597 |
| 2015 | 250 | 375 | 1000 | 500 | 0 | | 1000 | 750 | 500 | 1000 | 500 | | 588 |

- حسمت 750 نقطة من علامة الأردن بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الملك حق حل مجلس النواب، وتمديد ولايته، وإعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إلى البرلمان.
- حسمت 625 نقطة من علامة البحرين بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الملك حق حل مجلس النواب، وتمديد مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر دون الرجوع الى البرلمان.
- حسمت 500 نقطة من علامة كل من الجزائر ولبنان والمغرب بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية (الرئيس أو الملك) حق حل مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إلى البرلمان.
- حسمت 250 نقطة من علامة الكويت بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية (الأمير) حق حل مجلس الأمة.

رقم المؤشر:4

اسم المؤشر: تشريع حرية الأحزاب

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحرية تشكيل أحزاب سياسية

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 1000 | 0 | -- | 500 | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 813 |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 0 | 0 | 500 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 650 |
| 2010 | 1000 | 0 | 500 | 1000 | 0 | 0 | 500 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 583 |
| 2012 | 1000 | 0 | 1000 | 1000 | -- | -- | 500 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 722 |
| 2015 | 1000 | 0 | 1000 | 1000 | 0 | | 500 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | | 650 |

- حسمت 500 نقطة من علامة فلسطين بسبب عدم وجود قانون أحزاب.
- حسمت كامل العلامة من كل من البحرين والكويت لعدم النص على حق تشكيل الاحزاب السياسية.

رقم المؤشر: 5

اسم المؤشر: تشريع حق التجمع

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في التجمع والتظاهر السلمي.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 1000 | 0 | -- | 1000 | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 875 |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 0 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 850 |
| 2010 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 0 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 833 |
| 2012 | 1000 | 500 | 500 | 1000 | -- | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | -- | 833 |
| 2015 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 0 | | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | | 800 |

- حسمت 500 نقطة من علامة البحرين بسبب منح سلطة تقديرية واسعة لمدير الأمن العام.
- حسمت 500 نقطة من علامات مصر بسبب منع حرية التجمع.

رقم المؤشر: 6

اسم المؤشر: تشريع منع التعذيب

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية تمنع التعذيب

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 1000 | 1000 | -- | 1000 | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |
| 2010 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |
| 2012 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | -- | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 1000 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | | 950 |

رقم المؤشر: 7

اسم المؤشر: تشريع حرية الإعلام

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية تسمح للمواطن الفرد والمجموعات والأحزاب السياسية أن تمتلك وسائل إعلام كالجرائد والمجلات ومحطات الراديو والأخبار ومواقع الإنترنت ودور النشر وغيرها بدون وجود شروط سياسية أو مالية أو بيروقراطية مستحيلة أو شديدة الصعوبة.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 750 | | | 1000 | 1000 | -- | 500 | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 844 |
| 2009 | 750 | | | 1000 | 1000 | 500 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 825 |
| 2010 | 750 | 500 | 500 | 1000 | 1000 | 500 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 771 |
| 2012 | 750 | 500 | 1000 | 1000 | -- | -- | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 861 |
| 2015 | 750 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 875 |

- حسمت 500 نقطة من علامة البحرين بسبب وضع شروط مالية عالية لإصدار ترخيص الصحف والمجلات.
- حسمت 500 نقطة من علامة فلسطين بسبب تقييد قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2006/9/4 منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية.
- حسمت 250 نقطة من علامة الأردن بسبب منح مجلس الوزراء حق رفض ترخيص الإذاعات والشبكات التلفزيونية دون تعليل.

رقم المؤشر: 8

اسم المؤشر: تشريع استقلال القضاء

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية

لاستقلال القضاء وخاصة مدى قدرة أو عدم قدرة السلطة التنفيذية على تعيين أو عزل القضاة

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 1000 | 1000 | -- | 1000 | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |
| 2010 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 |
| 2012 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | -- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 1000 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 1000 |

رقم المؤشر: 9

اسم المؤشر: تشريع الحق في محاكمة عادلة

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحق المواطن في محاكمة عادلة وبافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 1000 | 1000 | -- | 1000 | -- | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 938 |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 900 |
| 2010 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | 1000 | 917 |
| 2012 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | -- | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | -- | 944 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | 1000 | | 950 |

- حسمت 500 نقطة من علامة لبنان بسبب عدم وضوح النص فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

رقم المؤشر: 10

اسم المؤشر: ضمان عدم التمييز

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بعدم التمييز بسبب الجنس او الدين أو العرق أو طائفة

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 600 | | | 700 | 0 | -- | 700 | -- | 500 | 700 | 800 | 500 | 563 |
| 2009 | 600 | | | 700 | 0 | 500 | 700 | 600 | 500 | 700 | 800 | 500 | 560 |
| 2010 | 600 | 600 | 700 | 700 | 0 | 500 | 700 | 600 | 500 | 700 | 800 | 500 | 575 |
| 2012 | 600 | 600 | 700 | 700 | -- | -- | 700 | 600 | 500 | 700 | 800 | -- | 656 |
| 2015 | 600 | 600 | 700 | 700 | 0 | -- | 700 | 600 | 500 | 700 | 800 | | 590 |

- حسمت 200 نقطة من علامة المغرب بسبب عدم المساواة في الطلاق والميراث بين الرجل والمرأة.

- حسمت 300 نقطة من علامات كل من تونس والجزائر وفلسطين ومصر بسبب عدم المساواة ما بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالميراث والطلاق والزواج.

- حسمت 400 نقطة من علامات كل من الأردن والبحرين والكويت بسبب عدم المساواة ما بين الرجال والنساء في الزواج والميراث والطلاق ومنح أطفال الأم المتزوجة من أجنبي الجنسية.

- حسمت 500 نقطة من علامة لبنان بسبب عدم المساواة ما بين الرجال والنساء في الزواج والميراث والطلاق ومنح أطفال الأم المتزوجة من أجنبي الجنسية والترشح لأعلى مناصب سياسي.

رقم المؤشر: 11

اسم المؤشر: إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية

المؤشر المفصل: وجود برلمان ومجالس محلية منتخبة، ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل عمل البرلمان أو المجالس المحلية المنتخبة أو حلها. ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل أو تأجيل أو إلغاء إجراء انتخابات محلية أو برلمانية عدا تلك التي تتم بأمر من محكمة مخولة.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 750 | | | 1000 | 250 | -- | 750 | -- | 750 | 500 | 1000 | 1000 | 750 |
| 2009 | 750 | | | 1000 | 0 | 750 | 500 | 250 | 1000 | 1000 | 500 | 750 | 650 |
| 2010 | 250 | 1000 | 500 | 1000 | 0 | 750 | 0 | 250 | 1000 | 1000 | 500 | 750 | 583 |
| 2012 | 250 | 500 | 500 | 1000 | -- | -- | 250 | 250 | 1000 | 500 | 1000 | -- | 583 |
| 2015 | 750 | 1000 | 500 | 1000 | 250 | | 250 | 750 | 500 | 500 | 1000 | | 650 |

- انخفضت علامة لبنان مقدار 500 نقطة بسبب عدم اجراء الانتخابات والتمديد المتكرر لمجلس النواب.

- ارتفعت علامة الاردن مقدار 500 نقطة بسبب اجراء انتخابات التشريعية في عام 2013.

- وارتفعت علامة البحرين مقدار 500 نقطة لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في عام 2014.

- وارتفعت علامة الكويت مقدار 500 نقطة لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في عام 2014.

رقم المؤشر: 12

اسم المؤشر: مساءلة الحكومة

المؤشر المفصل: عدد حالات التصويت على سحب الثقة من الحكومة، وعدد حالات استجواب المسؤولين الحكوميين، وعدد حالات تشكيل لجان لتقصي الحقائق، وعدد الحالات التي تم فيها توجيه الأسئلة إلى المسؤولين الحكوميين.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 220 | 0 | -- | 100 | -- | 320 | 1000 | 1000 | 1000 | 580 |
| 2009 | 272 | | | 505 | 200 | 1000 | 0 | 461 | 9 | 1000 | 1000 | 400 | 485 |
| 2010 | 508 | 250 | 1000 | 182 | 200 | 1000 | 0 | 1000 | 22 | 1000 | 1000 | 271 | 536 |
| 2012 | 1000 | 489 | 81 | 38 | -- | -- | 0 | 1000 | 318 | 1000 | 1000 | -- | 547 |
| 2015 | 1000 | 132 | 62 | 238 | 100 | | 0 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | | 353 |

- حصلت فلسطين على علامة صفر للقراءة الرابعة على التوالي بسبب عدم قيام المجلس التشريعي الحالي بدوره بمساءلة الحكومة نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين الأكبر (فتح وحماس)، وعدم انعقاد المجلس.

- ارتفعت علامات كل من الجزائر (مقدار 200 نقطة) والسعودية (مقدار 100 نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

- انخفضت علامات كل البحرين ولبنان وتونس بسبب ضعف استخدام أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، فيما انخفضت علامة مصر بسبب حل مجلس النواب بقرار قضائي طيلة الفترة محل الرصد.

- حصلت كل من الاردن والكويت والمغرب على علامة 1000، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

رقم المؤشر: 13

اسم المؤشر: نقاش مشاريع القوانين

المؤشر المفصل: نشر تفاصيل تعكس وجود ومحتوى نقاش مجتمعي متعلق بقوانين مقترحة أو تعديلات على قوانين. كنشر مسودة مشروع قانون، أو خبر في الصحافة عن ورشة عمل لنقاش مشروع قانون أو مقالات رأي تناقش مشروع قانون.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 100 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 910 |
| 2010 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 150 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 929 |
| 2012 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | --- | --- | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 900 | --- | 989 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 1000 |

- تم تعليق هذا المؤشر للقراءة الأولى بسبب النقص في المعلومات في أغلب الدول.

رقم المؤشر: 14

اسم المؤشر: الفساد في المؤسسات العامة

المؤشر المفصل: نسبة المعتقدين بوجود فساد في المؤسسات العامة للدولة، وعدد حالات الفساد التي تمت إحالتها للقضاء

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 277 | | | 94 | 402 | -- | 80 | -- | 45 | 0 | 85 | 60 | 130 |
| 2009 | 410 | | | 154 | 711 | 0 | 235 | 706 | 233 | 316 | 167 | 72 | 300 |
| 2010 | 281 | 288 | 100 | 84 | 356 | 0 | 248 | 706 | 313 | 316 | 510 | 75 | 273 |
| 2012 | 150 | 50 | 376 | 125 | -- | -- | 235 | 50 | 297 | 75 | 158 | -- | 168 |
| 2015 | 162 | 20 | 419 | 794 | 368 | | 145 | 324 | 434 | 183 | 65 | | 291 |

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.

- ارتفعت علامة الاردن مقدار 12 نقطة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابقة، وتونس مقدار (43 نقطة)، والجزائر مقدار (669 نقطة)، والكويت مقدار (274 نقطة)، ولبنان مقدار (137 نقطة)، ومصر مقدار (108 نقاط).

- انخفضت علامة المؤشر في كل من فلسطين (90 نقطة)، والمغرب (93 نقطة)، والبحرين (30 نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

رقم المؤشر: 15

اسم المؤشر: إعاقة أعمال البرلمان

المؤشر المفصل: حالات التوتر التي تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة العمل التشريعي مثل عدم قيام السلطة التنفيذية بإصدار ونشر القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية، أو محاولة السلطة التنفيذية إفراغ القوانين من محتواها عبر إصدار تعليمات تنفيذية مخالفة للقوانين، أو عدم حضور الوزراء جلسات البرلمان المخصصة للاستجوابات أو الأسئلة أو اجتماعات اللجان التي يدعون لحضورها دون عذر، أو تعطيل الدورة السنوية للبرلمان، أو منع السلطة التنفيذية أعضاء من البرلمان حضور جلساته، أو منع حضور الصحافة لنقل جلسات البرلمان.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 1000 | | | 800 | -- | 1000 | -- | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 300 | 763 |
| 2010 | 1000 | 0 | 1000 | 500 | -- | 1000 | -- | 0 | 1000 | 1000 | 0 | 0 | 550 |
| 2012 | 1000 | 0 | 500 | 1000 | -- | -- | -- | 400 | 1000 | 800 | 1000 | -- | 713 |
| 2015 | 1000 | 100 | 1000 | 500 | معلق | | معلق | 1000 | 0 | معلق | 1000 | | 657 |

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الأولى لعدم توفر المعلومات.

- تم تعليق هذا المؤشر في فلسطين للقراءة الخامسة على التوالي بسبب تعطل المجلس التشريعي.

- تم تعليق هذا المؤشر في مصر للقراءة الحالية بسبب حل مجلس النواب فترة الرصد للتقرير.

- انخفضت علامة هذا المؤشر في الجزائر ومصر بسبب امتناع وتأخر الوزراء عن حضور جلسات البرلمان والإجابة عن الأسئلة والاستجوابات الموجهة لهم.

- ارتفعت علامة البحرين بمقدار 100 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة لكن العلامة تبقى مدنية جدا.

- حصلت لبنان على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر ما يدل على تعطيل السلطة التنفيذية لعمل السلطة التشريعية.

- ارتفعت علامة الكويت بشكل واضح في القراءة الحالية مقارنة بالقراءتين السابقتين.

رقم المؤشر: 16

اسم المؤشر: استخدام الواسطة في التوظيف العام

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول استخدام الواسطة في التوظيف بالقطاع العام (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الممولة من موازنة الدولة كالبرلمان والرئاسة وسلطات الحكم المحلي....).

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 21 | | | 24 | 145 | -- | 61 | -- | 28 | -- | 10 | 38 | 47 |
| 2009 | 36 | | | 21 | 182 | 0 | 42 | 219 | 12 | 72 | 56 | 33 | 67 |
| 2010 | 40 | 40 | 0 | 59 | 116 | 0 | 43 | 219 | 9 | 72 | 540 | 19 | 96 |
| 2012 | 33 | 0 | 118 | 64 | -- | -- | 43 | 0 | 45 | 29 | 39 | -- | 41 |
| 2015 | 29 | 28 | 34 | 21 | 105 | | 20 | 56 | 49 | 55 | 20 | | 42 |

- يشار إلى أن التغيرات الحاصلة على علامات هذا المؤشر غير ذات أهمية إحصائيا فيما عدا تونس.

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.

- ارتفعت علامات المؤشر في القراءة الخامسة مقارنة بالقراءة الرابعة في كل من البحرين (28 نقطة) ومصر (26 نقطة) والكويت (56 نقطة) ولبنان بأربع نقاط.

- انخفضت علامة المؤشر في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة في كل من الاردن (4 نقاط) وتونس (84 نقطة) والجزائر (43 نقطة) وفلسطين (23 نقطة) والمغرب (19 نقطة).

رقم المؤشر: 17

اسم المؤشر: نجاعة المؤسسات العامة

المؤشر المفصل: تقييم الجمهور لقدرة المؤسسات العامة على إيصال الخدمات وتأدية دورها بنجاعة.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 659 | | | 352 | 848 | -- | 488 | -- | 304 | -- | 385 | 381 | 488 |
| 2009 | 556 | | | 266 | 275 | 330 | 460 | 256 | 307 | 674 | 319 | 255 | 370 |
| 2010 | 700 | 270 | 475 | 399 | 733 | 250 | 521 | 256 | 414 | 674 | 257 | 427 | 448 |
| 2012 | 669 | 63 | 417 | 526 | -- | -- | 507 | 401 | 292 | 319 | 426 | -- | 402 |
| 2015 | 425 | 269 | 259 | 362 | 743 | | 323 | 751 | 307 | 425 | 354 | | 422 |

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.

- ارتفعت علامة المؤشر في كل من البحرين حوالي (206 نقاط) ومصر (106 نقاط) مقارنة بالقراءة السابقة، والكويت (350 نقطة)، ولبنان (15 نقطة).

- انخفضت علامة المؤشر في كل من الاردن مقدار (244 نقطة) وتونس (158 نقطة) والجزائر (164 نقطة) وفلسطين (184 نقطة) والمغرب (72 نقطة).

رقم المؤشر: 18

اسم المؤشر: خرق الدستور

المؤشر المفصل: عدد حالات خرق الدستور أو ما يعادله من قبل السلطة التنفيذية

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 1000 | | | 250 | 1000 | -- | 0 | -- | -- | 0 | 750 | 0 | 429 |
| 2009 | 1000 | | | 0 | 1000 | 1000 | 250 | 1000 | 0 | 0 | 750 | 0 | 500 |
| 2010 | 750 | 0 | 1000 | 0 | 1000 | 500 | 0 | 750 | 750 | 0 | 1000 | 250 | 500 |
| 2012 | 1000 | 500 | 750 | 750 | --- | --- | 0 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | -- | 556 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 750 | 500 | 1000 | | 0 | 750 | 0 | 0 | 1000 | | 600 |

- استخدم تقدير خبير في كل من السعودية والبحرين والكويت والمغرب.

- انخفضت علامة هذا المؤشر في كل من الجزائر 250 نقطة، وفي والكويت 750 نقطة.

- وارتفعت العلامة في القراءة الحالية في كل من البحرين مقدار 500 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة.

- حصلت ثلاثة دول على علامة صفر في القراءة الحالية (لبنان وفلسطين ومصر). حصلت مصر على علامة صفر في القراءات الخمسة، فيما حصلت فلسطين على علامة صفر في القراءات الثلاثة الاخيرة بالإضافة إلى القراءة الأولى، وحصلت لبنان على علامة صفر في القراءتين الاخيرتين.

رقم المؤشر: 19

اسم المؤشر: الاستقلال السياسي والاقتصادي

المؤشر المفصل: نسبة الدعم الخارجي من الموازنة العامة، والاعتماد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجات ينتجها القطاع العام، ووجود قواعد عسكرية أجنبية.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 783 | | | 700 | 700 | -- | 300 | -- | 945 | 760 | 1000 | 400 | 698 |
| 2009 | 773 | | | 700 | 700 | 656 | 300 | 300 | 984 | 736 | 700 | 630 | 648 |
| 2010 | 813 | 261 | 985 | 700 | 700 | 827 | 300 | 300 | 989 | 958 | 700 | 676 | 684 |
| 2012 | 928 | 285 | 964 | 700 | -- | -- | 300 | 300 | 940 | 950 | 697 | -- | 674 |
| 2015 | 765 | 300 | 997 | 700 | 700 | | 300 | 300 | 850 | 505 | 704 | | 612 |

- حافظت علامات كل من الجزائر وفلسطين والكويت على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة.
- ارتفعت العلامة في كل من البحرين وتونس والمغرب بسبب انخفاض نسبة الدعم الخارجي (المنح والمساعدات) لتمويل الموازنة في العام الذي تم فيه جمع المعلومات للقراءة الراهنة مقارنة مع النسبة في القراءة السابقة.
- فيما انخفضت العلامة في كل من الاردن ولبنان ومصر بسبب ارتفاع نسبة الدعم الخارجي لتمويل الموازنة للقراءة الراهنة.

رقم المؤشر: 20

اسم المؤشر: الإصلاح السياسي

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قيام السلطة التنفيذية بإجراء إصلاحات سياسية أو وجود اهتمام لديها بإجراء إصلاحات سياسية، وتقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية بشكل عام في البلد.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 749 | | | 400 | 867 | -- | 528 | -- | 343 | -- | 433 | 437 | 537 |
| 2009 | 814 | | | 570 | 567 | 500 | 511 | 591 | 378 | 572 | 485 | 377 | 537 |
| 2010 | 643 | 275 | 295 | 471 | 523 | 400 | 502 | 591 | 219 | 572 | 588 | 396 | 456 |
| 2012 | 669 | 316 | 437 | 588 | -- | -- | 480 | 504 | 132 | 290 | 668 | -- | 454 |
| 2015 | 511 | 124 | 328 | 383 | 520 | | 367 | 717 | 335 | 385 | 453 | | 412 |

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.
- انخفضت علامة المؤشر في أغلب الدول المشاركة في التقرير بشكل متفاوت. ففي المغرب انخفضت مقدار 215 نقطة وتليه كل من الجزائر بـ 205 نقطة ثم البحرين بـ 192 نقطة، والاردن بـ 158 نقطة، ومن ثم فلسطين بـ 113 نقطة، وتونس مقدار 109 نفاط.
- ارتفعت علامة المؤشر (مقارنة بالعلامات التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابقة) في مصر بـ 95 نقطة، والكويت 213 نقطة، ولبنان 203 نقاط.

رقم المؤشر: 21

اسم المؤشر: إساءة معاملة المعتقلين

المؤشر المفصل: عدد حالات التعذيب أو الوفاة للمعتقلين أثناء فترة الاعتقال أو الاختفاء القسري

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 200 | | | -- | 0 | -- | 0 | -- | 0 | 0 | 0 | 0 | 29 |
| 2009 | 0 | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 2010 | 0 | 0 | 250 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 21 |
| 2012 | 0 | 0 | 0 | 0 | -- | -- | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | -- | 0 |
| 2015 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | | 0 | 0 | 0 | 0 | 1000 | | 100 |

- يشار إلى أن أعداد حالات الاختفاء القسري المرصودة في الجزائر هي استمرار لحالات الاختفاء القسري للسنوات السابقة.
- تجدر الملاحظة الى أن الفريق المغربي اعتمد على ان تصريحات الوزير المكلف بإحالة 319 من اعوان الامن للمحاكة بتهمة اساءة معاملة السجناء تقضي بعدم وجود سياسة عامة للدولة في هذا الشأن، في المقابل فإن منظمات حقوق انسان عاملة في المغرب رصدت وجود حالات تعذيب وإساءة معاملة للمعتقلين (للمزيد انظر تقرير المغرب في الملحق الرابع).

رقم المؤشر: 22

اسم المؤشر: إعاقة النشاط الحزبي

المؤشر المفصل: تمكين أو إعاقة العمل الحزبي مثل ترخيص أو عدم ترخيص أحزاب جديدة، أو حظر أحزاب، أو اعتقال قادة سياسيين لدوافع سياسية

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 800 | | | 500 | 0 | -- | 0 | -- | 1000 | 0 | 600 | 800 | 463 |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1000 | 0 | 0 | 800 | 380 |
| 2010 | 1000 | 0 | 0 | 600 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1000 | 0 | 800 | 0 | 283 |
| 2012 | 1000 | 0 | 800 | 1000 | -- | -- | 0 | 0 | 1000 | 800 | 800 | -- | 600 |
| 2015 | 1000 | 0 | 1000 | 400 | 0 | | 1000 | 0 | 1000 | 0 | 1000 | | 540 |

- اعتمد على رأي خبير في الجزائر والكويت.
- حسمت كامل العلامة في كل من البحرين لاعتقال شخصيات قيادية في المعارضة، وفلسطين لعدم استقبال وزارة الداخلية طلبات ترخيص لأحزاب جديدة، والكويت لعدم السماح بالنشاط الحزبي.
- حصلت أربعة دول على علامة صفر في القراءة الحالية من أصل تسعة دول.

- حافظت لبنان على أعلى علامة (1000) للعام الخامس على التوالي، وحافظت الأردن على نفس العلامة للعام الرابع على التوالي.
- ارتفعت علامة كل من تونس والمغرب في القراءة الحالية مقدار 200 نقطة عن القراءة السابقة.
- انخفضت علامة كل من الجزائر مقدار 600 نقطة، وانخفضت علامة مصر مقدار 800 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة.

رقم المؤشر: 23

اسم المؤشر: قمع نشاطات الاحتجاج

المؤشر المفصل: حالات قمع النشاطات الاحتجاجية (المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة)

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 0 | | | 0 | 0 | 800 | 0 | 500 | 800 | 0 | 0 | 0 | 210 |
| 2010 | 0 | 0 | 400 | 0 | 0 | 200 | 0 | 800 | 1000 | 0 | 400 | 0 | 233 |
| 2012 | 0 | 200 | 0 | 0 | -- | -- | 0 | 0 | 600 | 1000 | 0 | -- | 200 |
| 2015 | 200 | 0 | 600 | 0 | 1000 | | 0 | 600 | 0 | 0 | 0 | | 240 |

- حسمت 800 نقطة من علامة الاردن لفض اربع اعتصامات ومسيرات ومظاهرات بالقوة.
- حسمت 400 نقطة من علامة كل من تونس والكويت لقمع السلطات وقفتين احتجاجيتين فيهما.
- حصلت ست دول على علامة صفر في القراءة الحالية من أصل عشر دول.

رقم المؤشر: 24

اسم المؤشر: تدخل الأجهزة الأمنية

المؤشر المفصل: المجالات التي يطلب فيها من المواطن الراغب في الحصول على تصريح أو وثيقة حكومية أن يحصل على موافقة أو شهادة حسن سلوك من أجهزة الأمن. (شهادة من الأجهزة الأمنية بعدم ممانعتها لقيام الشخص بالعمل).

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 585 | | | 695 | 377 | -- | 732 | -- | 625 | 800 | 273 | 720 | 601 |
| 2009 | 507 | | | 900 | 363 | 183 | 335 | 412 | 742 | 718 | 711 | 568 | 544 |
| 2010 | 322 | 843 | 0 | 842 | 380 | 240 | 324 | 412 | 724 | 368 | 730 | 688 | 489 |
| 2012 | 305 | 795 | 869 | 822 | -- | -- | 330 | 925 | 753 | 408 | 796 | -- | 667 |
| 2015 | 1000 | 0 | 1000 | 700 | 0 | | 0 | 1000 | 1000 | 0 | 1000 | | 570 |

- تمت اعتماد المعلومات الخاصة بالقسم الثاني لهذا المؤشر المتعلقة بالمعلومات المتوفرة عن طلب وثيقة حسن السلوك من قبل الاجهزة الامنية للحصول على وثيقة حكومية لكافة المؤشرات لعدم تضمين الاستطلاع السؤال الخاص بهذا المؤشر في الدول المشاركة في مقياس الديمقراطية العربي.

رقم المؤشر: 25

اسم المؤشر: مواقف المعارضة في الصحافة المحلية

المؤشر المفصل: اعتقاد المواطنين بقيام السلطات بحجب الأخبار ووجود تعتيم على نشاطات ومواقف المعارضة في الصحف اليومية.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 546 | | | 452 | 378 | 120 | 381 | 473 | 577 | 626 | 333 | 250 | 414 |
| 2010 | 364 | 150 | | 281 | 310 | 250 | 343 | 473 | 632 | 626 | 680 | 292 | 400 |
| 2012 | 590 | 150 | 453 | 676 | -- | -- | 390 | 455 | 590 | 456 | 667 | -- | 492 |
| 2015 | 498 | 100 | 629 | 565 | 310 | | 237 | 475 | 587 | 530 | 613 | | 454 |

- تم تعليق علامات كافة الدول في القراءة الأولى بسبب تغير المعلومات المستخدمة لاحتساب المؤشر.
- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.
- انخفضت علامات هذا المؤشر في كل من الاردن مقدار (92 نقطة) والبحرين (50 نقطة) والجزائر (111 نقطة) وفلسطين (153 نقطة) ولبنان (3 نقاط) والمغرب (54 نقطة) مقارنة بالعلامات التي حازت عليها في القراءة السابقة.
- ارتفعت علامات كل من تونس مقدار (176 نقطة) ومصر (74 نقطة) والكويت (20 نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

رقم المؤشر: 26

اسم المؤشر: القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة والقادة بدون خوف

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 411 | | | 448 | 420 | -- | 502 | -- | 698 | -- | 606 | 519 | 515 |
| 2009 | 446 | | | 462 | 386 | 150 | 357 | 697 | 725 | 318 | 517 | 327 | 439 |
| 2010 | 462 | 345 | 600 | 504 | 199 | 150 | 370 | 697 | 871 | 318 | 620 | 531 | 472 |
| 2012 | 739 | 330 | 859 | 677 | -- | -- | 454 | 885 | 831 | 855 | 831 | -- | 718 |
| 2015 | 684 | 250 | 742 | 358 | 211 | | 237 | 560 | 865 | 703 | 658 | | 527 |

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.
- من الجدير بالملاحظة أن انخفاض متوسط العلامة

بـ 191 نقطة (27%) يشير إلى أحد التغيرات التي نجمت عن انكفاء الحراك الشعبي في العالم العربي، وتبدد الآمال من التغيير في بعض البلدان العربية، وعودة الدولة للسيطرة وممارساتها القديمة. فقد انخفضت علامات جميع الدول بشكل ملحوظ الاردن (انخفضت 55 نقطة) والبحرين (80 نقطة) وتونس (117 نقطة) والجزائر (319 نقطة) وفلسطين (217 نقطة) ومصر (152 نقطة) والمغرب (173 نقطة) والكويت (325 نقطة) مقارنة بالقراءة السابقة.

رقم المؤشر: 27

اسم المؤشر: انتشار صحافة المعارضة

المؤشر المفصل: عدد جرائد ومجلات المعارضة مقارنة بالعدد الكلي للجرائد والمجلات

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 352 | | | 0 | 0 | -- | 560 | -- | 150 | 50 | 30 | 295 | 180 |
| 2009 | 460 | | | 0 | 0 | 0 | 462 | 500 | 500 | 100 | 200 | 140 | 236 |
| 2010 | 328 | 0 | 60 | 0 | 0 | 0 | 462 | 460 | 500 | 99 | 208 | 358 | 206 |
| 2012 | 328 | 0 | 286 | 0 | -- | -- | 420 | 460 | 460 | 235 | 250 | -- | 271 |
| 2015 | 258 | 0 | 320 | 0 | 0 | | 0 | 50 | 460 | 875 | 285 | | 225 |

- استخدم تقدير خبير في الكويت، والاردن، والسعودية والبحرين.
- اعتمدت المعلومات مقابلات مع صحفيين ورؤساء تحرير صحف في كل من الجزائر وفلسطين ومصر.
- توفرت معلومات عن الجرائد دون المجلات في كل من تونس والسعودية ولبنان والجزائر ومصر.

رقم المؤشر: 28

اسم المؤشر: الرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت

المؤشر المفصل: قدرة المواطن على الاطلاع على المطبوعات الأجنبية وعلى مواقع الإنترنت وعدد الجرائد والمجلات والكتب ومواقع الإنترنت المحظورة في البلاد

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 229 | | | 274 | 308 | -- | 436 | -- | 414 | 0 | 309 | 349 | 290 |
| 2009 | 339 | | | 247 | 430 | 0 | 365 | 357 | 364 | 264 | 495 | 239 | 310 |
| 2010 | 331 | 43 | 0 | 697 | 230 | 0 | 359 | 357 | 460 | 264 | 348 | 278 | 281 |
| 2012 | 846 | 80 | 268 | 177 | -- | -- | 359 | 330 | 215 | 182 | 165 | -- | 291 |
| 2015 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | | 1000 | 0 | 0 | 0 | 1000 | | 200 |

- تمت اعتماد المعلومات الخاصة بالقسم الثاني لهذا المؤشر المتعلقة بالمعلومات المتوفرة عن منع الحكومة للكتب أو عرض الافلام في دولها لعدم تضمين الاستطلاع السؤال الخاص بهذا المؤشر في الدول المشاركة في مقياس الديمقراطية العربي.

رقم المؤشر: 29

اسم المؤشر: نشاطات الاحتجاج

المؤشر المفصل: عدد المظاهرات التي تم تنظيمها من قبل الأفراد والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان.

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 1000 | | | 1000 | 0 | 50 | 1000 | 770 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 775 |
| 2010 | 1000 | 1000 | 50 | 1000 | 250 | 200 | 1000 | 750 | 300 | 1000 | 1000 | 1000 | 713 |
| 2012 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | -- | 1000 | 400 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 933 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 50 | | 1000 | 900 | 1000 | 450 | 1000 | | 840 |

- تم إجراء تغيير على مضمون المؤشر مقارنة بالقراءة الأولى، واختلفت مصادر المعلومات، وموضوع القياس من رصد عدد المظاهرات ونشاطات الاحتجاج (القسم الأول)، وقياس المشاركة من خلال استطلاعات الرأي (القسم الثاني) إلى الاقتصار على رصد عدد المظاهرات ونشاطات الاحتجاج. ولهذا السبب لن تدخل علامات القراءة الأولى لهذا المؤشر في احتساب المؤشرات الفرعية وفي الحسابات الأخرى.
- حازت أغلب الدول على كامل العلامة 1000 وهي أعلى علامة (سبع دول من عشرة دول)، فيما حازت السعودية على علامة متدنية جدا (50)، ومصر على علامة مدنية (450).

رقم المؤشر: 30

اسم المؤشر: ضمان التنوع

المؤشر المفصل: ضمان الحقوق الثقافية والتعبير عن الهوية

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 750 | 400 | 750 | 800 | 0 | -- | 1000 | 800 | 750 | 700 | 1000 | -- | 695 |

- حصلت كل من فلسطين والمغرب على علامة (1000)، وهي اعلى علامة يمكن ان يحصل مؤشر، تليهما كل من الجزائر والكويت (800)، ثم كل من الاردن وتونس ولبنان (750)، ومن ثم مصر (700) والبحرين (400) واخيرا السعودية (صفر).

رقم المؤشر: 31

اسم المؤشر: مشاركة المواطنين في النقاش العام

المؤشر المفصل: يتمكن المواطنون من المشاركة في النقاش العام

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 299 | 646 | 292 | 274 | معادل | | 431 | معادل | معادل | 166 | 455 | | 366 |

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.
- تم تعليق هذا المؤشر في السعودية والكويت ولبنان لعدم تضمين الاستطلاع الاسئلة المتعلقة بهذا المؤشر.
- حصلت البحرين على علامة مرتفعة نسبيا في هذا المؤشر (646)، تلتها كل من المغرب (455) وفلسطين (430)، فيما حصلت بقية الدول على علامات متدنية.

رقم المؤشر: 32

اسم المؤشر: مقاضاة الجهات الإدارية

المؤشر المفصل: عدد الحالات التي تم عرضها على المحكمة العليا أو ما يعادلها (أعلى درجة تقاضي إداري)

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 1000 | | | 25 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 892 |
| 2010 | 1000 | 1000 | 125 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 830 |
| 2012 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | -- | 1000 | 225 | 1000 | 1000 | 1000 | -- | 914 |
| 2015 | 1000 | 1000 | 1000 | 500 | 1000 | | 1000 | 950 | 1000 | 1000 | 1000 | | 945 |

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الأولى.
- انخفضت علامة الجزائر مقدار 500 نقطة مقارنة مع العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة. في المقابل ارتفعت علامة الكويت 725 نقطة مقارنة مع العلامة التي حازت عليها في القراءة السابقة. فيما حصلت ثمان دول على علامة 1000، وهي أعلى علامة، من أصل عشرة دول.

رقم المؤشر: 33

اسم المؤشر: الاعتقال التعسفي

المؤشر المفصل: عدد المعتقلين الذين تم وضعهم في الاعتقال بدون محاكمة

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 500 | | | 0 | 0 | -- | 0 | -- | 0 | 150 | -- | 0 | 93 |
| 2009 | 0 | | | 940 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 440 | 1000 | 0 | 238 |
| 2010 | 0 | 500 | 0 | 0 | 0 | 680 | 0 | 980 | 0 | 0 | 970 | 0 | 261 |
| 2012 | 0 | 0 | 0 | 880 | -- | -- | 0 | 790 | 0 | 0 | 1000 | -- | 297 |
| 2015 | 0 | 0 | 1000 | 900 | 0 | | 0 | 920 | 500 | 0 | 1000 | | 432 |

- حافظت علامات ثلاث دول (هي الأردن، وفلسطين، ومصر) على علامة صفر في القراءات الثلاث الأخيرة. فيما حافظت علامة البحرين على علامة صفر في القراءتين الاخيرتين وهي أدنى علامة يمكن ان يحصل عليها مؤشر.
- وحصلت السعودية علامة صفر في هذه القراءة وهي تتشابه مع العلامات حصلت عليها في القراءات الثلاث الاولى. علما ان السعودية لم تُشمل في التقرير الرابع لمقياس الديمقراطية العربي.
- ارتفعت علامة لبنان بشكل كبير (500 نقطة). فيما ارتفعت علامة الكويت مقدار 130 نقطة والجزائر مقدر 20 نقطة مقارنة بالعلامة التي حازت عليها في القراءة السابقة.

رقم المؤشر: 34

اسم المؤشر: محاكمات غير مدنية للمدنيين

المؤشر المفصل: عدد الحالات التي تم فيها محاكمة مدنيين في محاكم أمن دولة أو محاكم عسكرية أو ما يشابهها

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 0 | | | 1000 | -- | -- | 1000 | -- | 0 | 0 | 1000 | 0 | 429 |
| 2009 | 0 | | | 1000 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | 0 | 400 |
| 2010 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | 0 | 500 |
| 2012 | 0 | 1000 | 800 | 1000 | -- | -- | 0 | 1000 | 0 | 0 | 0 | -- | 422 |
| 2015 | 0 | 1000 | 1000 | 1000 | 1000 | | 800 | 1000 | 0 | 0 | 1000 | | 680 |

- تم اعتماد رأي خبير في الجزائر.
- حافظت كل من البحرين والجزائر والكويت في كافة القراءات على علامة 1000. فيما حافظت كل من الأردن ولبنان ومصر على علامة صفر، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، في القراءات الخمسة.
- ارتفعت علامة فلسطين في القراءة الأخيرة إلى 800 مقارنة بـ بصفر نقطة في القراءة السابقة بسبب منع محاكمة المواطنين المدنيين أمام المحاكم العسكرية.
- ارتفعت علامة المغرب بشكل كبير في القراءة الخامسة مقارنة بالقراءة السابقة.

رقم المؤشر: 35

اسم المؤشر: قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل

المؤشر المفصل: وجود منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية وقدرتها على العمل بحرية

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | -- | | | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 2009 | 685 | | | 350 | 300 | 0 | 750 | 500 | 1000 | 330 | 650 | 375 | 494 |
| 2010 | 685 | 100 | 100 | 300 | 300 | 0 | 750 | 450 | 1000 | 225 | 750 | 375 | 420 |
| 2012 | 810 | 200 | 1000 | 300 | -- | -- | 750 | 450 | 750 | 250 | 600 | -- | 568 |
| 2015 | 875 | 150 | 1000 | 300 | 100 | | 1000 | 500 | 1000 | 325 | 625 | | 588 |

- تم تعديل طريقة احتساب المؤشر، ولذا لن يتم احتساب علامات القراءة الأولى لأغراض المؤشرات الفرعية وغيرها.
- استخدم تقدير خبير بالإضافة إلى المعلومات من منظمات حقوق الإنسان المحلية في كل من لبنان وتونس والجزائر.
- انخفضت علامة البحرين في القراءة الحالية مقارنة مع القراءة السابقة.
- حافظت علامات كل من تونس والجزائر والكويت في القراءة الخامسة على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة الرابعة.
- ارتفعت علامات أغلب الدول بعلامات متفاوت؛ فارتفعت علامات فلسطين ولبنان مقدار 250 نقطة، ومصر بـ 75 نقطة، الاردن بـ 65 نقطة، والكويت بـ 50 نقطة وأخيرا المغرب بـ 25 نقطة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

رقم المؤشر: 36

اسم المؤشر: الأمن الشخصي

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول مدى فرض النظام والقانون وضمان الأمن والسلامة للفرد والعائلة

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 888 | | | 22 | 964 | -- | 0 | -- | 0 | -- | 156 | 314 | 335 |
| 2009 | 946 | | | 618 | 762 | 700 | 0 | 598 | 0 | 116 | 0 | 0 | 374 |
| 2010 | 740 | 200 | 600 | 108 | 784 | 400 | 180 | 598 | 0 | 116 | 700 | 204 | 386 |
| 2012 | 822 | 0 | 42 | 376 | -- | -- | 342 | 160 | 0 | 0 | 404 | -- | 238 |
| 2015 | 880 | 0 | 667 | 619 | 756 | | 414 | 870 | 0 | 794 | 652 | | 565 |

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.
- ارتفعت علامة كل من الاردن (58 نقطة) وتونس (625 نقطة) والجزائر (243 نقطة) وفلسطين (72 نقطة) ومصر (794 نقطة) والمغرب (248 نقطة)، والكويت (710 نقاط).
- حافظت كل من البحرين ولبنان على علامة صفر في القراءتين الاخيرتين وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

رقم المؤشر: 37

اسم المؤشر: الضمان الاجتماعي

المؤشر المفصل: نسبة المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي للحصول على رواتب تقاعدية من مجمل العاملين (القطاع العام والقطاع الخاص والعمل الأهلي)

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 764 | | | -- | 620 | -- | 487 | -- | 450 | 650 | 210 | 600 | 540 |
| 2009 | 771 | | | 640 | 554 | 620 | 426 | 528 | 260 | 608 | 230 | 430 | 507 |
| 2010 | 778 | 750 | 950 | 531 | 732 | 670 | 485 | 528 | 260 | 417 | 304 | 533 | 578 |
| 2012 | 767 | 750 | 815 | 729 | -- | -- | 511 | 800 | 296 | 630 | 270 | -- | 619 |
| 2015 | 788 | 862 | 1000 | 620 | 938 | | 208 | 835 | 280 | 608 | 330 | | 647 |

- تم اعتماد استطلاع للرأي في فلسطين لعدم توفر معلومات من الجهات الرسمية.
- ارتفعت علامات كل من الاردن (21 نقطة) والبحرين (112 نقطة) وتونس (185 نقطة) والكويت (35 نقطة) والمغرب (60 نقطة).
- انخفضت علامات الجزائر (109 نقاط)، فلسطين (303 نقاط)، ومصر (22 نقطة) ولبنان (16 نقطة).

رقم المؤشر: 38

اسم المؤشر: التعليم

المؤشر المفصل: نسبة الأمية بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 427 | | | 404 | 328 | -- | 464 | -- | 404 | 325 | 429 | 328 | 389 |
| 2009 | 493 | | | 439 | 428 | 281 | 429 | 533 | 506 | 451 | 185 | 194 | 394 |
| 2010 | 522 | 621 | 365 | 439 | 374 | 193 | 516 | 465 | 506 | 451 | 325 | 194 | 414 |
| 2012 | 576 | 596 | 364 | 441 | -- | -- | 563 | 530 | 535 | 412 | 602 | -- | 513 |
| 2015 | 576 | 563 | 532 | 524 | 666 | | 698 | 507 | 591 | 450 | 331 | | 544 |

- تمت إضافة 147 نقطة لعلامات الدول في القراءة الأولى، وهي الفارق ما بين متوسط العلامات لكل الدول في القراءتين. يعود ذلك إلى تعليق القسم الخاص بنسبة حاملي شهادة البكالوريوس (الليسانس) وتناسب الذكور والإناث بينهم في القراءة الأولى.
- تم احتساب علامات المغرب بناء على اقتصار احتساب الجزء المتعلق بالشهادة الجامعية على نسبة الخريجين في المجتمع بسبب عدم توفر معلومات حول الفرق بين الذكور والإناث من الخريجين.

- اعتمدت المعلومات الخاصة بلبنان على نفس المعلومات المستخدمة في التقرير السابق لعدم التمكن من الحصول على معلومات جديدة وعدم نشر الادارة المركزية للإحصاء معلومات محدثة في هذا الشأن.

رقم المؤشر: 39

اسم المؤشر: التسرب من المدارس

المؤشر المفصل: نسبة التسرب من المدارس

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 844 | | | 420 | 600 | -- | 840 | -- | 0 | 458 | 463 | 0 | 453 |
| 2009 | 904 | | | 420 | 600 | 540 | 840 | 141 | 0 | 645 | 463 | 0 | 455 |
| 2010 | 884 | 600 | 669 | 420 | 600 | 500 | 800 | 141 | 0 | 645 | 463 | 0 | 477 |
| 2012 | 916 | 640 | 329 | 320 | -- | -- | 760 | 141 | 200 | 645 | 463 | -- | 490 |
| 2015 | 919 | 680 | 329 | 320 | 600 | | 523 | 141 | 200 | 645 | 747 | | 510 |

- جرى في القراءة الحالية تعديل المؤشر بحيث تقسم علامة هذا المؤشر الى قسمين متساويين لاول يتعلق بنسبة التسرب من المدارس بشكل عام والثاني الفرق يقيس الفرق بين الذكور والاناث.
- ارتفعت علامات كل من الاردن مقدار ثلاث نقاط، والبحرين 40 نقطة، والمغرب 284 نقطة.
- انخفضت علامة فلسطين 237 نقطة.
- اعتمدت المعلومات الخاصة بلبنان على نفس المعلومات المستخدمة في التقرير السابق لعدم التمكن من الحصول على معلومات جديدة وعدم نشر الادارة المركزية للإحصاء أو وزارة التربية والتعليم معلومات محدثة في هذا الشأن.
- كذلك اعتمدت المعلومات الخاصة بالسعودية على نفس المعلومات في السنوات السابقة لعدم التمكن من الحصول على معلومات من قبل الجهات الرسمية في المملكة.

رقم المؤشر: 40

اسم المؤشر: مشاركة المرأة

المؤشر المفصل: نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 758 | | | 493 | 516 | -- | 553 | -- | 1000 | 774 | 900 | 308 | 663 |
| 2009 | 513 | | | 567 | 473 | 533 | 490 | 1000 | 703 | 800 | 903 | 200 | 618 |
| 2010 | 537 | 900 | 827 | 600 | 497 | 510 | 517 | 1000 | 803 | 667 | 900 | 387 | 679 |
| 2012 | 560 | 987 | 900 | 567 | -- | -- | 570 | 1000 | 820 | 800 | 877 | -- | 787 |
| 2015 | 490 | 719 | 745 | 656 | 345 | | 490 | 567 | 575 | 596 | 691 | | 587 |

- جرى في القراءة الحالية تعديل المؤشر بحيث تقسم علامة هذا المؤشر الى قسمين متساويين الاول يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في قوى العمل بشكل عام والثاني الفرق مكانة المرأة في الحكومة والبرلمان، والقضاء، وفي المستويات العليا للوظيفة العمومية، وفي قيادة الاحزاب الرئيسية في البلاد.

رقم المؤشر: 41

اسم المؤشر: المساواة في الأجور

المؤشر المفصل: تناسب أجور النساء والرجال

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 310 | | | 650 | 1000 | -- | 919 | -- | 309 | -- | 650 | 1000 | 691 |
| 2009 | 856 | | | 495 | 1000 | 1000 | 908 | 664 | 969 | 757 | 650 | 1000 | 830 |
| 2010 | 856 | 633 | 867 | 495 | 704 | 1000 | 816 | 667 | 969 | 778 | 779 | -- | 779 |
| 2012 | 882 | 818 | 710 | 495 | -- | -- | 840 | 667 | 940 | 820 | 756 | -- | 770 |
| 2015 | 901 | 819 | 500 | 1000 | 687 | | 962 | 658 | 272 | 1000 | 843 | | 764 |

- ارتفعت علامات كل من (الاردن، البحرين، الجزائر، فلسطين، مصر، المغرب) في القراءة الحالية مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة، وانخفضت علامات كل من تونس والكويت ولبنان بدرجات متفاوتة.

رقم المؤشر: 42

اسم المؤشر: الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مقارنة مع الأمن المؤشر المفصل: الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم مقارنة مع الإنفاق على الأمن

| الدولة / السنة | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | سورية | فلسطين | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن | متوسط العلامات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 0 | | | 0 | 0 | -- | 0 | -- | 0 | 0 | -- | 0 | 0 |
| 2009 | 0 | | | 0 | 0 | 168 | 0 | 0 | 0 | 160 | 24 | 0 | 35 |
| 2010 | 0 | 0 | 180 | 0 | 0 | 0 | 38 | 188 | 0 | 252 | 162 | 29 | 71 |
| 2012 | 0 | 0 | 66 | 0 | -- | -- | 132 | 276 | 0 | 300 | 36 | -- | 90 |
| 2015 | 0 | 0 | 64 | 0 | 50 | | 0 | 182 | 0 | 288 | 7 | | 59 |

# التأثير المحتمل للحرب في ليبيا واليمن وسوريا على التحول الديمقراطي في العالم العربي

وجدان المقراني*

إن الانتقال الديمقراطي هو بالأساس حراك ديناميكي مستمر ذو أبعاد مجهولة يصعب التكهن بنتائجه مسبقا، لأنه قد يؤدي إلى تحولات عديدة بما فيها إمكانية العودة إلى الاستبداد. كما أن هذه التجربة قد تطول أو تقصر بحسب المعطيات والظروف التي تمر بها البلاد وطريقة التعامل مع المستجدات.[1] فتعني المرحلة الانتقالية التخلص من دعائم الاستبداد وإرساء الأسس، وإقامة الأعمدة التي يمكن أن تحمل البناء الديمقراطي[2]. ولعل من أهم ما يبرر ذلك تجسيد المشروعية التي أفرزتها الثورة حيث قدمت أكثر من دليل على أن الانتقال الديمقراطي والعمل التأسيسي لا يحتاج فيهما إلى الخبرة التقنية في القانون، لان النصوص والكلمات لا تصنع دستورا للديمقراطية، بل الالتزام السياسي المتبادل بالحرية بين الأطراف المعنية بالاتفاقية الدستورية من مجتمع سياسي ومدني، كقاعدة قيمية مرجعية يحتكم إليها في بلورة أحكام الدستور وضمان الخضوع للقانون، يلي ذلك ممارسة سياسية تفعّل ذلك الالتزام حتى يتشكّل في الأخير وعي سياسي بالديمقراطية وهو الفيصل.

علما أنّ خصوصية الدولة لا تمنع وجود عوامل خارجية قد تلعب دورًا في إحداث تحول ديمقراطي داخل الدولة، بالقضاء على النظم السلطوية والتحول نحو الديمقراطية، فعند الحديث عن ثورات الربيع العربي نجد أنها قد تأثرت بالعوامل الخارجية بالإضافة إلى العوامل الداخلية.[3] وإذا سلمنا جدلا بأن الثورات في كل من ليبيا، سوريا واليمن قد تحولت إلى حرب مفتوحة من شأنها أن تدفع بقية الشعوب إلى الخوف من فقدان أسس حياتهم، فإلى أي مدى قد تجسم ذلك على مستوى الممارسة؟ وكيف أثرت الحرب في كل من ليبيا وسوريا واليمن على الانتقال الديمقراطي في العالم العربي؟

## أولاً: الحرب في سوريا وليبيا واليمن والتحول الديمقراطي: الاستقرار أم الفوضى

أظهرت نتائج تقرير مقياس الديمقراطية العربي تراجعا في عملية التحول الديمقراطي بعد خمس سنوات على انطلاق ثورات الربيع العربي في عدة دول؛ فقد شهدت علامات مقومات "قيم" الديمقراطية تراجعا في ثلاثة منها، الحقوق والحريات ومؤسسات قوية ومساءلة والعدالة الاجتماعية مقابل ارتفاع قيمة سيادة القانون مقارنة بالعلامات التي حازت عليها في التقرير السابق، الذي يقيس حالة الديمقراطية في العام 2012، أي عام بعد ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض البلدان العربية عام 2011. الامر الذي يشير الى أن الحرب في كل من ليبيا وسوريا واليمن قد أثرت سلبا على الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، أي تبددت دفعة الأمل القوية لهذا المسار "التحول الديمقراطي" التي منحتها اياه ثورات الربيع العربي، حيث جعلت باقي الدول أكثر هشاشة بالنظر إلى أنّها أطلقت عقال النزاعات المكتومة دينيا. هذه الصراعات عرقلت إمكانية التحول الديمقراطي. كما صادف ذلك ضعف الدول التي قامت بها ثورات وارتخاء قبضتها.

مثّلت الثورات العربية الأملَ في إحداث التغيير ونجاة الدول العربية من فخ الدول الفاشلة، خاصةً بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول الثورات عقب سقوط أنظمتها الديكتاتورية، وتفشي عدم الاستقرار والفوضى، أدت إلى أن يصنف مقياسُ الدول الفاشلة الذي تُصدره مجلة "السياسة الخارجية" و"صندوق السلام" لهذا العام بعضَ تلك الدول كدول فاشلة أتت في مقدمة المقياس[4].

وعلى الرغم من حالة الأمل التي انتابت المتظاهرين في كافة الدول العربية بإحداث تحول سياسي واجتماعي واقتصادي بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، فإن أوضاع دول الثورات العربية تدهورت بحيث أصبحت على شفا حرب أهلية جعلها تحتل مراتب متقدمة للدول الفاشلة أو

---

* وجدان المقراني، باحثة في العلوم السياسية حاصلة على شهادة الماجستير في القانون العام والعلوم السياسية، تونس

1 عزمي بشارة ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية. ثورتا تونس ومصر شكّلتا وعياً ديمقراطياً عربياً .. والإصلاح بات ضرورة حتمية 3 ماي 2011.

2 عبد الله بلقزيز ويوسف الصواني، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 ص 389.

3 صحيفة شؤون خليجية: العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي 19مارس 2015

4 احمد محمود مصطفى، " أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015 بتاريخ 30/09/2015 المركز الإقليمي للدارسات الاستراتيجية

التي تنذر بتحولها إلى دول فاشلة،[5] مما جعل الأمن القومي لكل هذه البلدان تحت الخطر؛ حيث ضرب الإرهاب جل بلدان الربيع العربي فأصبح المواطن مهددا في حياته وأثر ذلك سلبا في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن هذه البلدان ذات اقتصاد هش يعتمد وبشكل كبير على السياحة، هذا الأمر جعل غالبية الشعب في هذه البلدان يحنّ إلى القديم القريب حيث كان أمنه محفوظا ولو على حساب حريته. ثم أن الغلاء المشط الذي صارت تتسم به الحياة الاقتصادية أثر على الحياة اليومية على غالبية الطبقات وخاصة المتوسطة والفقيرة وتفاقمت البطالة وتدهورت المقدرة الشرائية وتضعضع الأمن وسادت الفوضى وزادت المحسوبية.

هذا ما جعل الثورة تتراجع في مصر ويصمت السواد الأعظم من الناس على "الانقلاب العسكري" بل باركوه ودعموه، أما في تونس فقد أدى الخوف من انتشار التنظيمات السلفية التي صارت تهدد بعض المكاسب الاجتماعية وخاصة في مجال الحريات أو الثقافة إلى دفع بعض الناس وعن طريق الاقتراع إلى انتخاب حزب نداء تونس، طمعا في الأمن وحياة معيشية مقبولة ولو على حساب الحرية والديمقراطية.

كما انقسمت النخب المثقفة والسياسية وأصبح تأثير مجريات الأحداث في سوريا ذا تأثير بالغ على الحياة السياسية داخل هذه البلدان واختلط الأمر على عامة الناس فأحكمت سلطة العسكر بمصر قبضتها على المجتمع بتعلة محاربة الإرهاب الذي أعطاها مبررا لتلك التجاوزات الكبيرة. أما في تونس فتحاول الدولة بسط نفوذها من جديد والإمساك بزمام الأمور.

سقطت ليبيا في الفوضى من جراء غياب تاريخي للدولة، وسقطت سورية في رحى حرب مدمرة، أما مصر فقد وضع العسكر حدا للتجربة، ما أن احتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين.[6] تقع اليمن على أطراف شبه الجزيرة العربية مجاورة لأنظمة حاكمة عالية الاستبداد صمدت أمام ظاهرة الربيع العربي.[7] فلا تختلف الحالة اليمنية عن الحالة الليبية كثيرا، وهما متشابهتان إلى حد التطابق في نواح كثيرة، لكن نتائج الحراك في كل منهما اختلفت، بسبب طبيعة التدخل الخارجي وطبيعة الموقع الجيوسياسي لكل من الدولتين، حيث نجد في ليبيا النفط والموقع الجغرافي يغريان الغرب بالتدخل، بينما في اليمن، رغم الموقع الجغرافي فان محدودية الثروات الطبيعية لا تجذب الخارج لإرسال الجيوش للقتال[8].

ومن هنا ندرك أن من أسباب فشل الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان تأثير الحروب الطاحنة خاصة في سوريا وليبيا واليمن. تبقى تونس التجربة الفريدة التي نجت إلى حد ما رغم أنها ما تزال تحت الخطر بسبب ما يشهده محيطها من صراعات وغياب مظاهر الدولة. وتميزت هذه الفترة بظهور العديد من الحروب الأهلية الإقليمية، وعدم الاستقرار الإقليمي، والتدهور الاقتصادي للبلدان العربية والصراع المذهبي الذي صار يهدد النسيج المجتمعي المكون لبعض المجتمعات. كما أنّ هذه النظم الإقليمية الفرعية ليست منفصلة انفصالاً تاماً عن بعضها طالما أن كلاً منها يعبر عن مزيج من الملامح المحلية فضلاً عن إمكانية وجود ارتباطات خاصة بين عدد من النظم الإقليمية الفرعية فيما بينها أو بين النظام العالمي المشكّل أو الذي يريد أن يتشكّل وخاصة في النظام العربي فإنّه يتأثر ببعضه تأثرا كبيرا لذلك فلا غرابة أن نشهد تراجعا في الحريات أو أن نرى انتهاكا لحقوق الإنسان قد يفوق حتى الانتهاكات السابقة خاصة في (ليبيا) (سوريا) وحتى في مصر (محاكمة إعلاميين إغلاق قنوات تلفزية ومصادرة بعض الصحف).

لا شكّ أن الدول التي عاشت ثورات تأثرت بالدرجة الأولى بتجربتها الخاصة قبل تأثّرها بتجارب الآخرين، غير أنّ هذا لا ينفي حالة الإحباط العام التي ولّدتها التجربة الليبية المريرة والتجربة اليمنية الدموية أيضا، يلي ذلك التجربتين المصرية والتونسية اللتين لم تكونا دمويتين كالدول سالفة الذكر وإنّما لهما دور في توليد حالة من خيبة الأمل بسبب عدم حدوث التحوّل الديمقراطي فعليا ورؤية نتائجه على أرض الواقع، غير أنّ واقع الدولتين (مصر وتونس) لم يكن مشجّعا بل على العكس محبطا ودون المأمول. مثلما تأثر المسار الديمقراطي في سوريا بالحرب الدموية الجارية فيها وما ولّدته من خراب وأزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية فقد كانت تداعياتها خطيرة جدا خاصة فيما يتعلّق بالتحول الديمقراطي في الدول العربية.

5 أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015. بتاريخ 2015/09/30.

6 حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية و تفكك الدولة، سياسات عربية، خمس سنوات على الثورات العربية .. الانتقال الصعب. جانفي 2016

7 وريل أي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات والدروس مستفادة من حول العالم، راندا معهد أبحاث الدفاع الوطني 2013. عبد اله بلقزيز ويوسف الصواني

8 الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية ،2012.

فما حصل في ليبيا وسوريا واليمن، خفف الطموح والآمال في قدرة الديمقراطية على حل الأزمات وصار الحنين إلى دولة الحد الأدنى أي دولة الحفاظ على الحياة وليس على الحقوق، فاتجه الناس نحو الأحزاب التي يُعتقد أنها تعيد الأمن وليس الحقوق والحريات. فلم تعد الديمقراطية مطلبا للشعوب العربية وإنما أصبح الطلب على تحقيق التنمية والأمن. فكلما كان الاستقرار أكبر في دول الربيع العربي أو تلك التي تأثرت به كلما تقدمت مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان وكلما تفجرت الصراعات انتكست هذه المؤشرات.

### أ. ضغوط الحرب في سوريا على التحول الديمقراطي في العالم العربي

بدأت في سوريا الثورة بتاريخ 15 مارس 2011 على شكل مظاهرات سلمية في مدينة درعا ثم انتشرت لتشمل مناطق عديدة بما في ذلك العاصمة السورية دمشق، وكانت تطالب بالإصلاح كما تظهر شعاراتها الأولى ولم تتجاوز هذا السقف لتتحوّل إلى مطالبة بإسقاط النظام إلاّ بعد مواجهتها بالعنف من قبل قوات الأمن. تزايدت الرغبة في التحوّل الديمقراطي لدى الشعب السوري بعد سقوط نظامي بن علي ومبارك في تونس ومصر على التوالي، إذ بدا الأمر مشجّعا في البداية ومبشّرا بحريّة التعبير. ارتفع سقف الآمال لدى الشعب السوري كما لدى عدد من الشعوب العربية فنزل إلى الشوارع أيام الجمعة بعد الصلاة خاصة للمطالبة بحقه في بدء المسار الديمقراطي، ولم تزد الاعتقالات وقنص المتظاهرين الشعب إلاّ إصرارا تجلى ذلك في تزايد عدد المتظاهرين.

تأثّرت سوريا بمجريات الأحداث فيها وخارجها كما هو شأن باقي الدول، حيث كان للأحداث الدموية دور كبير في إعادة ترتيب الأولويات لدى قسم كبير من السوريين، بالإضافة إلى تأثير التدهور الأمني والاقتصادي الحاد في جعل وحدة التراب الوطني والاستقرار الأمني أهم من تحقيق حلم الديمقراطية. تأثّر المسار الديمقراطي في سوريا بعوامل أخرى معقّدة ومتشابكة يمكن اختصارها في تحوّل سوريا إلى ساحة حرب بالوكالة بين أقطاب وأيديولوجيات ومصالح اقتصادية متضاربة، في ظل توسع داعش.

يبرز تأثير سوريا الأكبر على الحراك الديمقراطي في البلاد العربية، من توليد حالة تخوّف شديد من تغلغل داعش، حيث تحتل هذه الأخيرة جزءا من الأراضي السورية كما في العراق وتمثّل كما هو معروف أبشع أنواع التخلّف والإجرام باسم الدين. انتشار داعش نتيجة ضعف الدولة هو السيناريو المحتمل الأقوى بالنسبة للدول العربية شعوبا وحكاما، بل ويستخدم بعض الحكام داعش كخطر حقيقي وواقعي لا يحتاجون فيه إلى مبالغة وتهويل. باعتبارها أهم عامل أعاد التفاف الشعوب العربية التي لم تشهد ثورات حول حكامها. وبالنسبة للدول التي شهدت ثورات نجد الأنظمة الجديدة تحكم سيطرتها الأمنية سواء بسبب التخوّف من داعش أو التيارات الإسلامية عموما كالإخوان في مصر، وفي جميع الأحوال نلاحظ عودة القمع وتراجع الحريات.

يظهر تأثير سوريا أيضا، من خلال ظاهرة الهجرة التي نجد لها بعدين؛ أحدهما وهو الأهم اقتصادي، فقد أثقلت هجرة السوريين بأعداد كبيرة كاهل الدول المستقبلة وخاصة منها تلك المعتمدة على المساعدات الخارجية كالأردن على وجه الخصوص التي تشتكي علنا من أزمتها الاقتصادية الناجمة عن الهجرة، ولبنان أيضا التي تعاني بالأصل من مشاكل سياسية واقتصادية زادها الوضع السوري تعقيدا. الوضع في مصر أفضل بسبب قلة المهاجرين السوريين إليها من ناحية، مقارنة بتركيا والأردن ولبنان، وبسبب اندماج السوريين في سوق الإنتاج والخدمات المصري من ناحية أخرى، حيث لا توجد مخيّمات في مصر. تجدر الإشارة هنا إلى مساوئ المخيّمات التي لا توفّر للفرد حياة كريمة وتجعله رغما عنه عالة على المجتمع والمنظمات الإنسانية، ومع ذلك تنتهج الأردن وبدرجة أقل لبنان أسلوب المخيّمات لاستيعاب المهاجرين من الأراضي السورية، وتحاول الاستفادة قدر الإمكان من الظرف الاقتصادي الصعب في طلب الدعم المادي من الخارج وفي الحصول على مكاسب، كما للجانب الاجتماعي تأثير نفسي حيث يمثّل المُهجّر السوري بمعاناته حالة إنسانية غير مشجّعة أبدا على أيّ نوع من التغيير الذي يقود إلى المجهول كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن بالدرجة الأولى.

### ب. ضغوط الحرب في ليبيا على مسار الانتقال الديمقراطي في العالم العربي:

توجد منطقة المغرب العربي حاليا في مفترق طرق بسبب الأحداث الجارية في ليبيا، التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة، ستحمل معها في حالة استمرارها، الكثير من المخاطر على ليبيا بشكل خاص ومنطقة المغرب العربي بشكل عام وستكون تلك المخاطر متعددة الأبعاد والتأثيرات. خصوصًا

تأثيرها المباشر على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطارها، وتتجلّى هذه المخاطر في ما يلي:

- تعلل بعض الأنظمة بما هو جارٍ في ليبيا من أجل تعطيل مسار التحول الديمقراطي:

من المعروف أن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر متعطل منذ تسعينات القرن الماضي واستنادا لما ورد في تقرير مقياس الديمقراطية العربي تراجعت علامات الجزائر الإجمالية بحوالي 35 نقطة ما أدى إلى انتقالها من المرتبة الثالثة بين الدول التسعة إلى المرتبة الخامسة، ما يشير إلى أن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، سيشكل مبررا لهذه الأنظمة غير الراغبة في إجراء إصلاحات ديمقراطية، لتعطيل مسار التحول الديمقراطي في أقطارها.[9]

ومهما كانت مآلات النزاع المسلح في ليبيا، فإنها ستعرف مخاضا طويلا وعسيرا في مسارها نحو الانتقال الديمقراطي، وعبر تعرجات ذلك المسار واضطراباته الكثيرة التي أثرت على أغلبية قضايا المغرب العربي عموما ومسار التحول الديمقراطي خصوصا الجاري في بعض اقطارها.[10]

- التأثير الاقتصادي والاجتماعي لعودة العمالة المغاربية من ليبيا

شكلت ليبيا قبلة لعمالة أقطار المغرب العربي ومع اندلاع الأزمة بها اضطرت هذه العمالة إلى العودة إلى أقطارها الأصلية، مما شكل أعباء إضافية، سياسية واقتصادية، على هذه الأقطار، التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة.

- تأثير مباشر على التحول الديمقراطي في تونس:

إن عدم الاستقرار في ليبيا "استمرار الحرب الأهلية" سيزيد من إرباك الوضع في تونس المرتبك أصلا، خاصة أن مسار التحول الديمقراطي ما يزال متعثرا لهشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي المتبادل. أدت الأزمة الليبية إلى تدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين من ليبيا. بالإضافة الى خسارتها سوقا أساسية للبضائع التونسية وهو ما انعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي، وأدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وخلق مناخ من التوتر من شأنه أن يؤثر على مناخ الحياة السياسية، مما يزيد في إمكانيات تعثر مسار التحول الديمقراطي لغياب المناخ السياسي والاجتماعي المساعد على ذلك.

دفعت الحرب الليبية إلى إعادة تنظيم شبكات ومسالك التهريب؛ حيث أصبحت كميات من الأسلحة والمتفجرات تدخل البلاد عبر الشريط الحدودي مع ليبيا والجزائر كذلك. وأضحى ذلك مصدر تهديدات أمنية شديدة، خاصة أمام ضعف قدرات السلطات الحدودية على التصدي لتنامي ظاهرة التهريب.[11]

ومن الواضح أن غاية المجموعات الإرهابية من ذلك إفشال المسار الديمقراطي بتونس وضرب مؤسسات الدولة واستقرارها. ولم تكن الإجراءات الأمنية والعسكرية المتخذة لإحكام السيطرة على مناطق العبور وعلى المناطق التي اتخذتها الجماعات المسلحة كفيلة لوحدها بمعالجة مشاكل الحدود وتسريب الأسلحة إلى الأراضي التونسية من قبل المهربين والخلايا الجهادية.

### ج. الحرب في اليمن استنزاف الطاقة العربية

سيطر الحوثيون بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح عسكريا على الدولة في اليمن نهاية العام 2014، معلنين بذلك فشل الانتقال الديمقراطي الذي بدأ في البلاد بعد الثورة الشعبية اليمنية والتفاهم بين الأطراف اليمنية وفقا للمبادرة الخليجية آنذاك والتي أدت الى خلع الرئيس علي عبدالله صالح واجراء انتخابات رئاسية لبدء عملية مصالحة وطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة. على إثر ذلك تدخلت السعودية بتحالف عسكري خليجي في بداية العام 2015 تحت بند "حماية الشرعية الانتخابية" للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ما أدخل البلاد في حرب دامية ما زالت تدور رحاها، بالإضافة الى الحفاظ على الأمن القومي العربي لحماية مضيق باب المندب من السيطرة الإيرانية عليه من خلال الحوثيين، وتخوف السعودية من تواجد عسكري لإيران في الجهة الجنوبية الغربية لها، وكذلك المصالح الاقتصادية للسعودية ودول الخليج باعتبار مضيق باب المندب ممرا رئيسيا لناقلات النفط الخليجي.

9 ديدي ولد السالك انعكاس الأزمة الليبية على المغرب العربي، المركز ألمغاربي للدراسات الاستراتيجية للاندماج المغاربي، تونس: 7 يوليو 2011.

10 المرجع نفسه.

11 هيكل بن محفوظ، واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي، جريدة الصباح بتاريخ 6 ماي 2016.

هذا التحول في الازمة اليمنية من ثورة سلمية الى استخدام السلاح في السيطرة على الحكم ومن ثم تدخل دول جارة عسكريا لنصرة طرف على آخر في اليمن استنزف طاقات عربية مادية هائلة من جهة، وحوّل الامر من تحول وانتقال ديمقراطي في اليمن الى صراع إقليمي على النفوذ ذا بعد طائفي من جهة ثانية، ناهيك عن عرقلة بذور تحول ديمقراطي في منطقة الخليج بشكل أساسي وفي العالم العربي من جهة ثالثة، وعزز من سلطات الأنظمة الحاكمة في المنطقة "الخليج العربي" مستغلة بذلك الصراع مع ايران لفرض هيمنة الدولة على حساب الحقوق والحريات والمطالبة بدمقرطة النظم السياسية فيها.

## ثانيا: التجربة التونسية كنموذج للتحول الديمقراطي:

بعد مضي خمس سنوات على تاريخ الثورات العربية لم تشهد تلك الدول حتى الآن تطورات حقيقية وجادة تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي وذلك باستثناء تونس، حيث نجح الفاعلون السياسيون بدرجة كبيرة في احتواء تداعيات سلسلة من الالتزامات السياسية والأزمة الحادة التي كادت تعصف بالمسار الانتقالي برمته وحققوا توافقا على خارطة طريق واضحة إلى جانب إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويتمثّل الفارق الجوهري بين حالتي مصر وتونس في تمكّن حركة النهضة والأحزاب العلمانية تحت وطأة الأزمة السياسية والأمنية من إدراك خصوصية المرحلة الانتقالية وانخرطوا في حوار وطني جاد بواسطة رعاية بعض منظمات المجتمع المدني، فقدمت النهضة تنازلات سياسية من أجل تحقيق التوافق.[12]

### أ. تباين بين تكريس الحقوق والحريات على مستوى الوسائل والممارسة:

أظهرت نتائج مقياس الديمقراطية العربي أن جميع المؤشرات تدل على أن عملية التحول الديمقراطي ما تزال غير متكاملة، ولا تغطي تحولاتها جوانب الحياة كافة وهي بالتالي عرضة للتراجع والانقلاب وإلى نفاذ صبر المواطنين. شهدت تونس منذ الثورة تكريسا مطردا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على مستوى التشريع أساسا وبدرجة أقل على مستوى الممارسة. تكريس برز جليا في مضامين دستور البلاد الجديد الذي أسس باعتباره النص الأعلى في نظام الجمهورية لاحترام الحريات الفردية.

12 " كيف سيقرأ التاريخ " الربيع العربي "، 26 جانفي 2016، الشرق الأوسط.

وحسب نتائج سنة 2015 قدرت الممارسات ب 610 أما الوسائل ب 945.[13] ولعل البيان المشترك الذي أصدرته 50 منظمة وجمعية أواخر سنة 2015 بمثابة دق ناقوس الخطر، فقد نددوا بما أسموها الهجمة الحاصلة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبتصاعد الاعتداءات على الحريات العامة ومنها حرية التعبير والصحافة والتظاهر والتضييق على الحريات الفردية.

### ب. الأسباب التي جعلت تونس تمثل نموذجا إيجابيا:

- تدعيم منطق الحوار وبذلك حافظت تونس على حظوظ الديمقراطية وكان الهدف هو التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية.[14]

- تجانس النسيج الاجتماعي: تونس دولة موحدة فالشعب التونسي لا يشكو من اختلافات عرقية ولا قبلية ولا دينية ولا طائفية ولا حتى مذهبية مما سهل عملية التوافق السياسي وجنبها إلى حد كبير العوائق الموجودة في البلدان الأخرى.[15]

- تثمين تجربة التحول الديمقراطي في تونس: تعتبر التجربة التونسية مثالا يحتذى به في قدرة الشعوب على أخذ مصيرها بيدها، كما أنها تمثل مفصلا تاريخيا هاما في التحولات الديمقراطية في العالم العربي، فالثورة جاءت من أجل تحقيق كرامة المواطن التي تتمحور أساسا في ضمان حرياته وتحقيق العدل. لكن هذه الأهداف لن تتحقق إلا في إطار منظومة تستند أساسا إلى مبادئ الديمقراطية التي في جملتها تعمل على التوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص وكذلك التداول على السلطة وإشراك المواطن في تسيير دواليب البلاد.[16]

استنادا إلى ما ورد في تقرير نتائج مقياس الديمقراطية العربي، نلاحظ أن علامات تونس الإجمالية قد انتقلت من المرتبة الرابعة في القراءة السابقة إلى المرتبة الثانية في القراءة الحالية محققة أكبر تقدم (80 نقطة مقارنة

13 نتائج مقياس الديمقراطية العربي ص5

14 حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة. سياسات عربية. جانفي 2016.

15 المرجع نفسه

16 عزمي بشارة، ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية. ثورتا تونس ومصر شكّلتا وعياً ديمقراطياً عربياً .. والإصلاح بات ضرورة حتمية، 3 ماي 2011

بالقراءة السابقة) بين الدول العشر. كما حققت أعلى علامة (945) في مؤشرات الوسائل بين الدول العشر، وأحرزت تقدماً كبيراً في مؤشرات الممارسات (17%). كما قفز مؤشرها المتعلق بسيادة القانون قفزة كبيرة (38%)، وتقدمت في المؤشرين الفرعيين المتعلقين باحترام الحقوق والحريات، وبوجود مؤسسات عامة مساءلة وقوية.

اعتبرت مارينا أوتاوي خبيرة شؤون التحوّل الديمقراطي، أثناء تقييمها للتجربة التونسية أنه "رغم كل الصِّعاب التي لا زالت قائمة، فإن تجربة التحوّل نحو الديمقراطية في تونس، تظل أنجح التجارُب في دول الربيع العربي".[17] وتم في 9 اكتوبر2015 تكريم الرباعي الراعي للحوار بجائزة نوبل للسلام، ما شكل اعترافا لهذه المنظمات بقدرتها على تجنيب البلاد دوامة العنف.[18] غير أننا لا يمكن أن نقر بأن النظام في تونس أصبح يوما ما ديمقراطيا إلا بعد التأكد من أن الديمقراطية هي المقياس الوحيد الذي يحتكم إليه الجميع في اتخاذ القرار والتعامل في شتى المجالات.[19]

### ج. رهانات التحول الديمقراطي في تونس

إن الحديث عن النموذج التونسي يستوجب التطرّق للمآخذ التي تحد من اعتبار الانتقال الديمقراطي في تونس ناجحا. ورغم مضي خمس سنوات على الثورة التونسية تبقى هذه رهانات التحول الديمقراطي محل انتظار. تتمثل هذه الرهانات بما يلي:

- صعوبة الوضع الاقتصادي: يشكل الوضع الاقتصادي في بلد ما أهم الأسباب التي تساهم في دفع التجربة الديمقراطية واستمرارها، فالعديد من الدراسات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي أثبتت أن مستوى الدخل الفردي للمواطن له تأثير مباشر على نجاح تجربة التحول إلى نظام ديمقراطي، تتمثل الأولوية المطلقة لأي حكومة تونسية في تحسين الوضع الاقتصادي ومواجهة مشكلة البطالة. كما أن اقتصادا تونسيا ضعيفا لن يتمكّن من خلْق وظائف جديدة، فيما تحُول مشكلة التطرّف السلفي المُقترنة بتدفّق كافة أنواع الأسلحة عبْر الحدود من ليبيا المضطربة، دون تشجيع الاستثمارات أو زيادة النشاط السياحي، الذي يُعدّ مصدرا رئيسيا من مصادِر الدخل القومي وتوفير فُرص العمل.[20]

- الوضع الامني ووقف الإرهاب: تشير تقارير دولية ومحلية إلى أن عدد التونسيين الملتحقين بمنظمات إرهابية ببؤر التوتر موزعين على سوريا وليبيا والعراق قدر بين 5300 - 5800، وتشير هذه التقارير إلى عودة حوالي 600 مقاتلاً إلى تونس لتحقوا بالخلايا الإرهابية المتحصنة بالمرتفعات والمناطق الجبلية.[21] تتمثل غاية المقاتلين هؤلاء في فرض تنظيم إقليمي جديد يحل محل الأنظمة القائمة، وأساسا التصدي للتحولات الديمقراطية بالمنطقة. وفي ظل المناخ المحلي والإقليمي المتقلب والمخاطر التي تشكلها عودة المقاتلين التونسيين تُبقى مسألة إصلاح قطاع الأمن رهينة توفر المناخ السياسي الملائم والقدرة على وضع استراتيجية وطنية متكاملة تحصل على وفاق واسع بين مختلف الأطراف الفاعلة.[22]

- التخلص من تركة العهد الاسبق، وهو ما يتعلق بالقطع نهائيا مع النظام السابق المستبد، ومحاسبة رموز الفساد والإفساد وقتلة شهداء الثورة. وتطبيق أحكام العدالة الانتقالية وفق مبدأ: "المحاسبة قبل المصالحة".[23]

## الخلاصة

علَّق كثيرون آمالاً كبيرة على "الربيع العربي"، وتطلعوا إليه ليجلب معه حكومات جديدة من شأنها تحقيق الإصلاح السياسي الذي يحقق مشاركة حقيقية في السلطة، والعدالة الاجتماعية التي تضمن توزيعا عادلا للثروة يخرجهم من دائرة الفقر والبطالة، بيد أن الواقع حمل معه حروباً وأعمال عنف وقمعاً أشد للذين تجرؤوا على رفع أصواتهم من أجل مجتمع أكثر عدلاً وحرية وانفتاحاً. وتحولت النشوة التي رافقت تلك الاحتجاجات في الشوارع والساحات إلى خيبة أمل، وانقلبت صورة المظاهرات والشعارات إلى صراع مسلح يطحن الجميع[24].

17 محمد ماضي، تونس أنجحُ تجارب التحول تونس انجح تجارب التحول الديمقراطي. رغم الصّعاب، سويس انفو، جانفي 2014 .

18 حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة. سياسات عربية. جانفي 2016.

19 عزمي بشارة، ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، ثورتا تونس ومصر شكّلتا وعياً ديمقراطياً عربياً. والإصلاح بات ضرورة حتمية، 3 ماي 2011

20 وكالة الصحافة الفرنسية أ ف ب، تونس أنجح تجارب التحول الديمقراطي ..رغم الصعاب ، جانفي 2014.

21 تصريحات وزير الداخلية: عودة السؤال عن عدد التونسيين ي بؤر التوتر ،27 جوان 2016 جريدة المغرب حسان عياد

22 هيكل بن محفوظ، واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي، جريدة الصباح بتاريخ 6 ماي 2016.

23 مصطفى بن تمسك، القدس، بعد خمس سنوات من الثورة التونسية: الانتقال الديمقراطي في قبضة الثورة المضادة 24 ديسمبر 2015

24 بعد خمس سنوات، هل انتهى حلم الربيع العربي، 10فيفري 2016.

أدّت تجربة الثورات في عدد من البلدان العربية إلى حالة من اليأس بسبب الفوضى، مما ركّز اهتمام الفرد العربي على إعادة الاستقرار، إنّما بشكل مغاير للنمط القديم الذي كان يقايض بين توفير الأمن والصمت عن التجاوزات. كما ان تعثر مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي بسبب استمرار عدم قدرة الدولة على القيام بأدوارها ومسؤولياتها ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي مثل حفظ النظام وترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بات مستقبل التحول الديمقراطي في البلاد غير مؤكد ومحاطا بكثير من الهواجس والتحديات، وفى هذا السياق، يمكن القول إن تعثر أو انتكاسة عملية التحول الديمقراطي في دول ثورات الربيع العربي، سوف يكون لها تأثيراتها السلبية على التحول الديمقراطي في دول عربية أخرى، حيث ستوظف النخب الحاكمة في هذه الدول هذا الوضع لحساب تعزيز سلطاتها، وتحجيم القوى المطالبة بالديمقراطية.[25]

25 حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية، 2016

# تباين وضع الحقوق والحريات في المغرب والجزائر والاردن: محاولة للتفسير

د. محمد بنهلال*

من العوامل الرئيسية التي تؤثر، سواء كعوامل مجتمعة او كل عامل على حدة، على ممارسات حقوق الإنسان يمكن ان نذكر: نوع النظام السياسي والقيادة؛ الثقافة السياسية والهوية الوطنية؛ الهيكل الاقتصادي والمصالح، الصراعات المدنية والدولية. إن هذه العوامل تنتج نوعين من التأثيرات التفاعلية: فمن جهة، غالبا ما تتبنى الأنظمة السياسية التسلطية سياسات إعلامية وثقافية، واقتصادية تهدد حقوق الإنسان؛ ومن جهة ثانية، تنحو الصراعات المدنية والدولية الى تعميق نهج تلك الأنظمة غير المحترم للحقوق[1]. ومن جهة أخرى أظهرت التطورات السياسية في عدد من الدول النامية أن قضايا حقوق الانسان تتأثر بشكل جوهري، إضافة إلى العوامل الهيكلية السالفة الذكر، بما تمتلكه الدولة من ثروات طبيعية وذلك على أساس ما يعرف في العلوم السياسية والاجتماعية بأطروحة الريع. هذه الأخيرة التي طورت تفسيرا لغياب الديمقراطية وما يرتبط بها من الحقوق والحريات – في الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية – مفاده أن الدولة عندما تتكلف بتقديم الخدمات.

في هذا الصدد، يظهر تقرير مؤشر الديمقراطية العربي اختلافا في تطور الحقوق والحريات الأساسية في كل من المغرب والجزائر والأردن حيث سجلت تلك الحقوق في المغرب تقدما ملحوظا (بـ 146 نقطة) بين تقرير 2012 و2015 مقابل تراجعها بشكل كبير في الجزائر (بـ 102 نقطة) وطفيف في الأردن (بـ 29 نقطة) وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

| البلد | علامة 2012 | علامة 2015 | |
|---|---|---|---|
| المغرب | 655 | 801 | ارتفاع |
| الجزائر | 642 | 540 | انخفاض |
| الأردن | 658 | 629 | انخفاض |

وعندما يتعلق الأمر بتفسير عوامل تقدم او تأخر حقوق الانسان في دول من قبيل المغرب والأردن والجزائر فإن هذه العملية تكتسي صعوبة كبيرة ترجع الى التشابه الكبير بين الأنظمة المعنية (فعلاوة على كونها تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية الثقافية المتسمة بخصائص متشابهة وبتاريخ مشترك (الثقافة العربية والإسلامية) اللذان أثارا ومازال يثيران نقاشات مطولة فيما يتعلق بعلاقتهما بالديمقراطية، فهي دول حاولت التعاطي مع احداث الحراك الاجتماعي باعتماد سياسات إصلاحية ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وليس بالاستخدام المفرط للعنف المصاحب في أحيان كثيرة بتدخلات أجنبية وإلى ان الامر يتعلق بفترة معينة تتداخل فيها عوامل معقدة بعضها هيكلية وبعضها ظرفية.

وسنحاول التركيز في محاولة تفسير حالة الحقوق والحريات وتباينها في البلدان الثلاثة من خلال التركيز على متغيرين رئيسيين هما متغير تعميق التحول الديموقراطي فيها ومتغير الريع، وذلك من منطلق أن التقدم في التحول الديموقراطي يستلزم تعميق احترام الحقوق الأساسية للمواطنين وعلى أساس أن الريع يعزز من قدرة الدول على تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية ويعفيها من الضغوط والمطالب الداخلية والخارجية الرامية الى زيادة احترام الحقوق والحريات.

## أولا: التحول الديموقراطي والحقوق والحريات:

عادة ما يترافق التقدم الكبير في عملية الدمقرطة مع مزيد من التقدم في احترام حقوق الإنسان. وفي المقابل، تنحو الدول التسلطية نحو استخدام أنواع مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان للقضاء على التحديات التي تواجه سلطتها السياسية. ذلك ان تجذر الديمقراطية ينطوي بالضرورة على التعزيز القوي لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات والتنظيمات السياسية ...الخ إن عملية سياسية حرة تفضي إلى مزيد من الحماية القانونية والمؤسسية لحقوق الإنسان وإلى تسهيل التعبئة الرامية الى تحسين أوضاع حقوق الإنسان عبر العملية السياسية نفسها. وهو ما يعني أن تعزيز الطابع المؤسسي والاعتماد على المشروعية الديمقراطية يرتبط عادة مع حماية قوية للحقوق والحريات رغم أن العلاقة بين المتغيرات السالفة

* د. محمد بنهلال، أستاذ جامعي وباحث في مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بالرباط، المغرب

1 Shale Horowitz and Albrecht Schnabe, « Human rights and societies in transition: International context and sources of variation », in: Human rights and societies in transition: Causes, consequences, responses, by: Shale Horowitz and Albrecht Schnabel, United Nations University, 2004, p. 6.

ليست دائمة متينة.

انطلاقا مما سبق يمكن ملاحظة اختلاف سيرورة الإصلاح السياسي بين المغرب والجزائر والأردن حسب نتائج مقياس الديمقراطية العربي.

### المغرب:

فعلى مستوى المغرب حافظت المؤشرات المرتبطة بوجود مؤسسات قوية وسيادة القانون سواء في الجانب المرتبط بالوسائل والممارسات على ارتفاعها بين تقريري 2012 و2015 الحالي كما تجاوزت معدل السنوات السابقة.

وبشكل أكثر تفصيلا من الملائم الإشارة الى ما يلي:

- حافظ مستوى المؤشر الفرعي للتحول الديموقراطي بالمغرب على مستواه في الجانب المرتبط بالقوانين (905) أي الوسائل في المقابل فقد سجل تحسنا على مستوى الممارسات المرتبطة بالتحول والتي انتقلت علاماتها من 580 سنة 2012 الى 688 سنة 2015.

- في الجانب المرتبط بالوسائل استقر المؤشر المرتبط بوجود مؤسسات قوية في مستوى مرتفع يتمثل في 750 نقطة بين السنتين السالفتين (2012 و2015).

- ان التقدم الذي حصل هو على مستوى سيادة القانون الذي حافظ على ارتفاعه في جانب القوانين بين السنتين (1000 نقطة) مقابل تحسنه في الممارسة (من 601 نقطة سنة 2012 إلى 855 في سنة 2015). وفي الواقع يعد مستوى سيادة القانون المرتفع في المغرب مقارنة مع الأردن والجزائر ضمانة هامة للحقوق والحريات لأنه يجعل المؤسسات تحت حكم القانون ورقابة القضاء في تدبيرها للشأن العام ومن ضمنها تعاطيها مع القضايا والمطالب المرتبطة بحقوق الانسان.

وتعد هذه المؤشرات في نفس الوقت تعميق وترجمة لمسلسل الإصلاح السياسي الأخير انطلاقا من الإصلاح الدستوري لسنة 2011 الذي قوى من مركز رئيس الحكومة حيث أصبح يعين من الحزب المتصدر للانتخابات التشريعية وصار يملك الحق في التعيين في الوظائف العامة وفي بعض المناصب السامية. علاوة على ذلك تم تقوية مركز البرلمان في مجال التشريع وتنصيب ومراقبة واقالة الحكومة ومركز السلطة القضائية...الخ.

وفي إطار هذا الدستور المراجع جرت الانتخابات التشريعية في 24 نوفمبر 2011 وعلى إثرها تم تعيين زعيم حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية رئيسا للحكومة. ومن جهة أخرى نشير إلى ان تفعيل الدستور الأخير كان يحتاج الى مجموعة من القوانين التنظيمية جرى إخراجها الى حيز الوجود بنسبة 80% منها همت استقلال السلطة القضائية، المبادرة التشريعية والعرائض، قانون المالية، لجان تقصي الحقائق البرلمانية، المحكمة الدستورية ...الخ، وهو ما يساهم في وضع شروط الدستور الأخير الذي املته احتجاجات 2011.

### الجزائر:

وتنحو الجزائر من جهتها الى التموقع في مستوى أعلى على مستوى تشريعات ومؤسسات التحول مقابل تراجع الممارسات في مؤشري وجود مؤسسات قوية وسيادة القانون بين تقريري سنتي 2012 وتقرير 2015، وهي عوامل محددة لوضعية الحقوق والحريات التي لا ترقى الى ما يوجد في المغرب والأردن.

علاوة على ذلك عرفت الجزائر الاتجاهات التالية:

- أن مستوى المؤشر الفرعي للتحول الديموقراطي بالجزائر سجل في وسائل التحول 870 نقطة فقط بين 2012 و2015 مقابل تراجع الممارسات التي انخفضت من 542 في التقرير السابق الى 501 نقطة في تقرير 2015.

- سجلت قيمة «وجود مؤسسات قوية» فيما يخص الوسائل مستوى منخفض (667 نقطة) بين السنتين السالفتين (2012 و2015).

- حافظت قيمة سيادة القانون في الممارسة الذي على ارتفاعها في جانب الوسائل بين السنتين التي يخطيهما التقريرين (1000 نقطة) فيما عرفت بدورها تراجعا ملحوظا (من 711 نقطة سنة 2012 إلى 614 في سنة 2015).

إن السياق الجزائري جد معبر في هذا الخصوص ويساعد على فهم هذه التوجهات، ذلك ان النظام السياسي الجزائري منذ انطلاق أحداث الحراك الداخلي قام بالتعاطي مع هذا الأخير من خلال العمل على المحافظة على المراكز والبنيات الحيوية للدولة، والسماح بتنفيس الاحتقان وعدم المخاطرة

بتدهور الوضع عبر المواجهة المباشرة، دون أن يكون الهدف الرئيسي والمباشرة القضاء على موجة الاحتجاج[2].

في هذا الصدد، أعلن رئيس الجمهورية الجزائري في خطاب 14 ابريل 2011 عن إرادة ادخال إصلاحات سياسية «من اجل تعميق المسلسل الديموقراطي». وهي الإصلاحات التي شكلت، إضافة إلى رفع حالة الاستثناء أشهرا بعد هذا الاعلان، بمثابة رد على الاحتجاجات المتصاعدة بداية سنة 2011 في خضم احداث الربيع العربي[3].

إلا أن الملاحظ في وجود فرق بين التصريحات والمبادرات الرسمية من جهة والممارسة: ففي مواجهة حركات الاحتجاج الأولى في فبراير 2011 بالعاصمة ووهران كانت ردة الفعل الحكومية غير متناسبة بحيث تم نشر القوات العمومية ومنعت المسيرات. هذا الامر جعل رفع حالة الاستثناء، التي كانت من أهم مطالب المحتجين، لا تترجم بضمانات مهمة للممارسة الحقوق والحريات الأساسية وخاصة منها حرية التجمع والتظاهر.

## الأردن:

ومقابل ما سبق تبرز حالة الأردن نموذج نظام سياسي يسجل تقدم طفيف على مستوى المؤشر الفرعي العام في الوسائل، حافظ على مستويات مرتفعة مع تسجيل تراجع طفيف في الممارسات. ومن جهة أخرى يلاحظ تراجع طفيف أيضا في مؤشر الممارسات الخاص بجود مؤسسات قوية وارتفاع غير جوهري في مؤشر سيادة القانون بين تقرير 2012 وتقرير 2015.

ويمكن تلخيص تطور حالة الأردن وفق ما يلي:

- بلغ المؤشر الفرعي للتحول الديموقراطي بالأردن 810 نقطة على مستوى الوسائل سنة 2015 مسجلا بذلك تحسنا قليلا بـ 6 نقط مقارنة مع تقرير 2012 في المقابل تراجع قطاع الممارسات بشكل طفيف بتسع نقاط مستقرا في مستوى 586.

- ارتفعت قيمة الوسائل لسيادة القانون في التقريرين السالفي الذكر (1000 نقطة)، وحصلت زيادة في مؤشر الممارسة لسيادة القانون والذي ارتفع من 526 سنة 2012 الى 551 سنة 2015، وتراجع طفيف في مؤشر الممارسة لمؤشر وجود مؤسسات قوية (من 670 سنة 2012 الى 664 سنة 2015).

وتتمثل الخلفية السياسية لهذا التطور في ردة فعل السلطات الأردنية التي اجتاحت البلاد والتي انطلقت من مدينة صغيرة هي ذيبان قبل ان تنتشر في العاصمة عمان ثم لاحقا في باقي مناطق البلاد. لقد اتخذت أجوبة العاهل الأردني على المطالب بالتغيير شكل إجراءات أساسية تمثلت في تغيير رئيس الوزراء بصفة متوالية بلغت على الأقل أربع مرات، استحداث محكمة دستورية، خلق لجنة مستقلة من اجل الاعداد للانتخابات، تغيير القانون الانتخابي والذي اعتمد الاقتراع الاغلبي الاسمي بدورة واحدة وليس الاقتراع باللائحة...الخ.[4]

الشكل (3-1): قدرة المواطن على انتقاد السلطة وقول ما يفكر فيه[5]

وقبل أن ننتقل الى بحث أثر الريع على الحقوق والحريات؛ نشير الى ان أراء المواطنين تعد مؤشرا لمعرفة الإصلاح السياسي في كل بلد حيث يمكن ملاحظة، إذا اعتبرنا قدرة المواطن على انتقاد السلطة مؤشر على هامش الحقوق والحريات، ان نسبة من يعتقدون بان تلق القدرة مرتفعة بالمغرب[6] (94% بالمغرب) والأردن (90%) وتنخفض كثيرا بالجزائر (47%) بالإضافة الى ذلك فان التصورات بشأن حالة الإصلاح السياسي والوضع الديموقراطي في البلد هي مرتفعة في الأردن (81%) ومتقاربة في المغرب (65 %) والجزائر (67%).

2 Frédéric Volpi, « Stabilité et changement politique au Maghreb : Positionner l'Algérie dans le contexte régional de l'après-printemps arabe … », Maghreb – Machrek, n. 221, 2014, p. 39.

3 La Ligue Algérienne pour la défense des droits de l'Homme et autres, «Réformes politiques ou verrouillage supplémentaire de la société civile et du champ politique ? Une analyse critique, 2012, p. 5.

4 In : Charillon F. (dir), Dieckhoff A. (dir.) Afrique du Nord Moyen¬Orient : l›échec du rêve démocratique. Paris : Documentation Française, 2014, p.10.

تقرير الديمقراطي الدولي، تأثير الربيع العربي على الأردن: التغيير والإصلاح السياسي والانتخابات النيابية المقبلة،

http://www.democracy-reporting.org

5 نتائج استطلاع خاص اعد لصالح مقياس الديمقراطية العربي.

6 أي مجموع بان قدرة المواطن على انتقاد السلطة ليست سيئة ولا جيدة او جيدة او جيدة جدا.

الشكل (3-2): اراء المواطنين حول الاصلاح السياسي والوضع الديمقراطي في البلد[7]

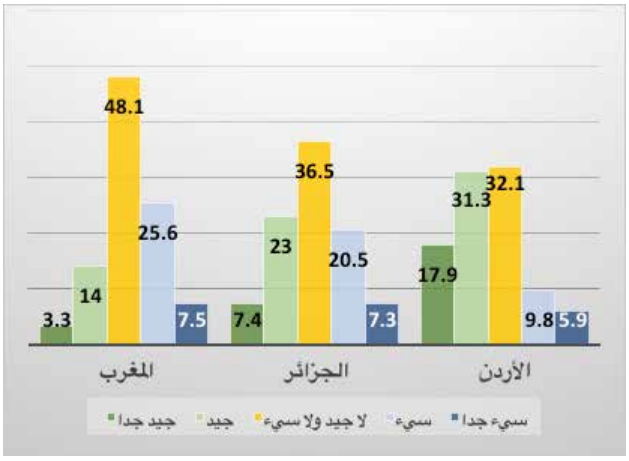


## ثانيا: الريع والحقوق والحريات:

من الشائع جدا في دراسات الديمقراطية الاعتماد على مفهوم الدولة الريعية من أجل تفسير الخاصية غير الديمقراطية للدولة في العالم الثالث، وهو مقترب أستخدم كثيرا من أجل فهم الواقع الاقتصادي والسياسي في العالم العربي. فالنسبة لجياكومو لوتسياني ترتكز العلاقة بين أسس الدولة الريعية وشكلها غير الديموقراطي على مفهوم استقلالية الدولة: إن دولة تتحمل المجتمع وتشكل مصدرا رئيسيا للدخول او تتكفل بالنفقات العمومية، خاصة عندما تتأتى مصادرها المالية من الخارج (الريع) تكون معفية من الاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي للمواطنين. وعلى العكس من ذلك عندما يكون المجتمع مصدرا لموارد الدولة عن طريق الاقتطاع الضريبي، فهي تكون مجبرة على الاستجابة لضغوط ومطالب المجتمع.[8]

في هذا الصدد، تشكل المنطقة العربية من المناطق التي تعرف مستويات مرتفعة في مؤشرات ضعف العدالة الاجتماعية حيث تنتشر فيها ظواهر البطالة والفقر وعدم المساواة في ظل نسب منخفضة في معدلات النمو الاقتصادي. اذ تصل نسب الفقر مثلا حسب الفرد وعدم المساواة في المغرب على التوالي حوالي 5% و40%، مقابل 6% و36% في الجزائر، و1% و36% في الأردن.[9]

7 نتائج استطلاع خاص اعد لصالح مقياس الديمقراطية العربي.

8 GIACOM Luciani, « Ressources, revenues, and authoritarianism in the arab world: beyond the rentier state? », Political liberalization and democratization in the Arab world, London, lynne rienner, 1995, p. 211.

9 لمزيد من التفاصيل حول معدلات الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي نظر:
Mthuli Ncube and John C. Anyanwu, Inequality And Arab Spring Revolutions In North Africa And The Middle East, Africa Economic Brief, V. 3, Issue. 7, 212, p.3, 8.

وإذا كانت هذه المؤشرات توجد في صلب العوامل المهمة المفسرة لاندلاع احداث الحراك الاجتماعي منذ 2011 فإنها تشكل أيضا عوامل ضغط للمطالب المرتبطة بدعم الحقوق والحريات الأساسية فيها. الا ان الملاحظ هو ان تعاطي البلدان الثلاثة مع مطالب الحركات المنادية بتوسيع هامش الحريات الأساسية وتعميق احترامها لا يتم وفق نفس النهج من قبل الدول المعنية في هذه الورقة. ونعتقد انه إضافة الى وتيرة الإصلاح السياسي يعد مقترب الريع احدى الأطر المفسرة لاختلاف مستويات احترام الحقوق في البلدان الثلاثة.

### الجزائر:

تشكل الجزائر حالة يكثر فيها اللجوء الى هذا المقترب التفسيري من اجل فهم تطور النظام السياسي بصفة عامة ومستوى الحريات فيها وذلك بالنظر لما تتوفر عليه من ثروات طبيعية مهمة تجعلها من اهم مصدري البترول والغاز الطبيعي في العالم. فعلى المستوى الاقتصادي تعد الجزائر دولة غنية حيث يشير صندوق النقد الدولي الى ان احتياطاتها من العملة الصعبة بلغت 205 مليار دولار سنة 2012 ومديونية عمومية غير مقلقة تقل عن 9% من الناتج الداخلي الخام. هذه الوضعية المالية تمكن الحكومة من ضمان دعم هام للمواطنين و»شراء» سلم اجتماعي نسبي عبر إجراءات اجتماعية استفادت منها مختلف الشرائح الاجتماعية ومن خلال دعم الشغل وفرص عمل الشباب الجزائري. ان هذا يجعل من وضعية الجزائر، رغم التفاوتات الاجتماعية خاصة بين فئات الشباب التي تعاني أكثر من البطالة، أفضل مما يوجد في المغرب والأردن على مستوى قدرة الحكومتين في توفير خدمات اجتماعية وتوفير الدخول لمواطنيهما[10].

ان وفرة ثروات ودخول تتأتى أساسا من نسيج انتاجي يعتمد على مبادلة الثروات الطبيعية مع الخارج ينتج أثارا غير مرغوب فيها على الحريات والإصلاح والسياسي عبر الاليات التالية:

- تتمثل الآلية الأولى في تفتيت قنوات تمثيل شرائح وطوائف المجتمع، فبالاعتماد على وفرة المال الناتج عن مصادر غير ضريبية تشجع الحكومات تعدد الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي تصير غير

10 Les Echos, « Pourquoi l›Algérie est restée à l›écart du printemps arabe », LES ECHOS, 19 ,2012/12/ en ligne : http://images.lesechos.sdv.fr/archives/2012/LesEchos/21337/ECH21337036_1.jpg

قادرة على التكتل في قوة وازنة ومؤثرة. بالاضافة الى غياب نخبة حقيقية على الرغم من وجود أصوات مستقلة ومتفرقة. كما ان المجتمع الجزائري صار غير مستقر وممزق بفعل الحرب الاهلية التي فككت المجتمع المدني وشتت النخبة المثقفة.

- اما الثانية فتخص استخدام الوفرة المالية من أجل تعزيز وسائل التدخل الأمني والذي عمل على منع الانتشار الواسع للاحتجاجات وتأطير الرغبة في الانضمام اليها من قبل شرائح واسعة.

- علاوة على ما سبق تؤدي الوفرة المالية إلى عدم خضوع بشكل كبير الى نظام المشروطية الدولية بسبب عدم حاجة الجزائر الى اللجوء الى القروض او الى تلقي المساعدات المالية او اعتمادها على الاستثمار الأجنبي من أجل خلق الثروة وفرص الشغل. ذلك أنه على خلاف الأمر مع فترة الستينات والسبعينات صارت الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التعاون الدولي تشترط على الدول المستقبلة للمساعدات او للاستثمار الأجنبي تحقيق شروط معينة من قبل الحكامة الجيدة، تعميق سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات ...الخ.

## المغرب والأردن:

ومقابل معطيات الجزائر هذه تشكل حالة المغرب والأردن نموذج لدولتين غير نفطيتين وخضعتا منذ بداية الثمانينات لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي - والذي ما زال مؤطرا لسياساتهما الاقتصادية والاجتماعية - علاوة على انخراطهما في مسلسل للتقارب مع المؤسسات الأوروبية تتضمن الاتفاقيات المنظمة له بنودا متعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان. وسواء تعلق الامر ببرامج التقويم الهيكلي او للشراكة مع الشركاء الدوليين فهما يشيران إلى ما يعرف بنظام المشروطية السياسية الذي يعني ربط الحصول على المزايا (قروض، مساعدات مالية وتقنية، تعاون اقتصادي، رؤوس الأموال الأجنبية ...) بتحقيق شروط معينة تتعلق بتعزيز التطور الديموقراطي واحترام الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الحكامة الجيدة.

فعلى مستوى برامج التصحيح او التقويم الهيكلي[11] فقد طبقت في المغرب منذ 1983 وبسبب الإجراءات التقشفية التي احتوتها (التقليص من دعم مواد الاستهلاك الأساسية، خفض اعداد الموظفين، تقليص النفقات الاجتماعية ..الخ ) اندلعت احتجاجات واجهتها السلطات العمومية باعتقالات وإجراءات في مواجهة المعارضين وهو ما أدى الى صدور ادانات عن خروقات حقوق الانسان عن البرلمان الأوروبي ومنظمة العفو الدولي تم محاولة معالجتها لاحقا بتعديلات دستورية واطلاق سراح المعتقلين خلال سنوات التسعينات[12].

وبدوره الأردن قام بتطبيق إجراءات التقويم وهي الخلفية التي ساهمت في اللبرلة السياسية التي ابتدأت مع الانتخابات النيابية لسنة 1989.

إن أهمية التصحيح الاقتصادي في الإصلاح السياسي الحالي في البلدين تكمن في انه ساهم في تراجع النظام النيوباتريمونيالي - والذي يقوم على توزيع الدولة للمنافع الاقتصادية على البيروقراطية وعلى باقي أعضاء المجتمع في مقابل حصولها على دعم الفئات المستفيدة - وذلك بسبب تراجع المقدرة التوزيعية للدولة نتيجة ازمتي المالية العمومية والمديونية.

علاوة على ذلك فانه بسبب محدودية نتائج التصحيح الاقتصادي سيتم اشتراط الحصول على القروض من المؤسسات المالية الدولية والمانحين لضرورة تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة باعتبارها مفهوما تقنيا يرتكز على طريقة تدبير السلطات العمومية للموارد الاقتصادية وللشؤون العامة للبلد عبر ما تتخذه من سياسات عمومية.

11 يشمل برنامج التقويم الهيكلي عادة مستويين مترابطين:

- ا لأول هو تحقيق استقرار في المؤشرات الاقتصادية ويستهدف الحد من التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وجعلها في مستويات تتماشى مع النمو المطرد. وتنصب الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار إلى ضبط الطلب من خلال تدابير مالية ونقدية تكون غالبا متصاحبة مع التخفيض من قيمة العملة.
- المستوى الثاني من برنامج التقويم يوجه الى تعزيز التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي، تحسين الكفاءة وتشجيع النمو المستدام، عبر إجراءات تقوم على التحرير الاقتصادي (تراجع دور الدولة وتعزيز المنافسة الداخلية والخارجية من خلال تحرير الأسعار وتخفيض العوائق على الاستيراد ..)

12 Chansoo Cho, The Modem Prince in the Age of the Third Wave: Economic Refonn and Political Democratization in Morocco and Jordan, International Area Studies Review 2006, p. 135.

وبالنظر الى أن البلدين ينخرطان في مسلسل للتقارب مع الاتحاد الاوروبي فقد وقعا على العديد من الاتفاقيات للتعاون[13] كان اخرها اتفاقية الوضع المتقدم مع المغرب سنة 2008 والأردن في 2012. وبموجب اتفاق لوكسمبورغ المنظم للوضع المتقدم مع المغرب مثلا سيحصل هذا الأخير على وضع يتجاوز اتفاقيات الشراكة السابقة دون ان يصل الامر الى العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي أي العضوية في المؤسسات وانتقال الافراد داخل المجال الأوروبي كما هو الامر مع مواطني الاتحاد. وينطوي الوضع المتقدم على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والتقني بين الطرفين[14].» ويخضع الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون مع شركائه الجهويين او مع دول جنوب ضفة البحر الأبيض المتوسط الى شروط تتعلق بتعزيز الديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الانسان حيث ينشا الاتحاد اليات لمراقبة الالتزام بتلك الشروط ويقوم بالضغط على الشركاء في حالة قيامهم بخرقها. وهكذا فقد تضمنت جميع الاتفاقيات بندا أساسيا يسمح للاتحاد الأوروبي باستخدام إجراءات سلبية تبدأ من وقف المساعدات المالية والاقتصادية والتقنية الى قطع مختلف العلاقات او تجميدها في حالة خرق شروط الشراكة من قبل الدول الأخرى[15].

ومن خلال ما سبق فسواء تعلق الامر بالحصول على المساعدات او القروض او التعاون بمختلف اشكاله مع المؤسسات المالية الدولية او مع شركائهما الاقتصاديين، فالمغرب والأردن مجبران على مراعاة شروط تعميق طبيعة حكامة المؤسسات والمجتمع واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. ولذلك يمكن ملاحظة ان سجل الحقوق الأساسية تراجع في الأردن خلال وبعد احداث الربيع العربي الا انه كان طفيفا بسبب الخضوع لنظام المشروطية سواء في علاقة الأردن مع الاتحاد الأوربي او مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للمغرب الذي يوجد في علاقات متنوعة ومتقدمة مع اروبا «الوضع المتقدم» منذ 2008 فهو ينحو أكثر الى مراعاة قضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان بسبب ذلك الوضع. وعلاوة على ذلك فإن سيرورة المغرب السياسية عقب الربيع العربي - التي أشرنا إليها سابقا والتي سعت الى تعميق الإصلاح السياسي - مثلت شرطا ضاغطا من اجل تعميق احترام الحقوق والحريات سواء على مستوى القوانين او على مستوى الممارسة وذلك لتفادي عودة الاحتجاجات.

## خلاصة:

حاولنا خلال الفقرات السابقة تحليل العوامل المساعدة على تفسير اختلاف مستويات حقوق الانسان والحريات الأساسية في كل من المغرب والجزائر والأردن، وذلك بالاعتماد على عاملين رئيسيين هما حالة التحول الديمقراطي ودرجة الاعتماد على الريع من اجل عدم الاستجابة للمطالب المتعلقة بالدمقرطة واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين.

إن قضايا الإصلاح السياسي واستخدام الريع، ضمن متغيرات رئيسة أخرى (من قبيل طبيعة الثقافة السياسية، دور النخب الحاكمة، التحالفات الحزبية، مؤسسات المجتمع المدني، دور القوى الغربية ..الخ)، تم الاعتماد عليها طويلا في الادبيات المتعلقة بدراسة التطورات السياسية وافاق التحول الديموقراطي في الدول العربية. وعلى هذا الأساس من الملائم أن نختتم تحليلنا هذا بالإشارة الى الملاحظات التالية:

- ان الإصلاح السياسي كأحد محددات الحقوق والحريات الأساسية في بلد معين ينبغي ان تتم مقاربته في المدى المتوسط والطويل زمنيا، لأنه يكتسي طابعا تراكميا. وعليه ففي المغرب تعد سيرورة الإصلاح خلال السنوات الأخيرة تتويج لمسار طويل ابتدأ مع اللبرلة السياسية خلال سنوات التسعينات (إطلاق سراح المعتقلين، التناوب التوافقي،) ثم تعمقت مع احداث الحراك الاجتماعي وهي نفس الملاحظة التي تنطبق على حالة الأردن.

13 ترجع اول اتفاقية للتعاون بين اروبا والاردن إلى سنة 1977 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1978. وكان الاردن ايضا عضوا في اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية التي عقدت في برشلونة عام 1995 بهدف دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط والتي ارتكزت على ثلاثة محاور: المحور السياسي والأمني، الاقتصادية والمالي، الاجتماعي والثقافي والإنساني. أما بالنسبة للمغرب فكانت اول اتفاقية للتعاون هي اتفاقية الشراكة سنة 1969 والتي خضعت لتغييرات سنتي 1976 ثم 1992 بهدف تعميق التعاون بين الجانبين قبل حلول اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية لسنة 1995 والتي تتكون من المحاور السالفة الذكر.

14 فعلى المستوى السياسي، سيعمد الجانبان على إقامة حوار سياسي واستراتيجي بين أجهزتهما التنفيذية ولكن أيضا حوار مؤسساتي منتظم بين برلمانيهما.
وعلى المستوى الاقتصادي، يلتزم الطرفان بتيسير الاندماج الكامل والتدريجي للمغرب بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي في قطاعي السلع والخدمات، وبدعم ارتباطه بالشبكة الأوروبية في النقل والاتصالات والطاقة وما سواها.
وعلى المستوى العلمي والتقني، التزم الطرفان بدعم التعاون و»التنسيق في مجالات التكوين والبحث عبر تشجيع الشراكات بين مؤسسات البحث، وإقامة تحالفات تكنولوجية بين المقاولات، بأفق ضمان امتيازات اقتصادات السلم، وتقليص تكاليف الأداء المنفرد».
يحي اليحياوي، «عن وضع المغرب «المتقدم» مع أوروبا»،
http://www.aljazeera.net

15 Rosa Balfour, « EU Conditionality after the Arab Spring », publication of IEMed. European Institute of the Mediterranean, 2012, p. 15.

- أن الاعتماد على غياب الثروة النفطية وبصفة عامة الثروات الطبيعية من اجل تصنيف الدول الى دول ريعية او غير رعية ينبغي مقاربته بشكل نسبي بالنظر الى ان مصادر الريع متنوعة يمكن ان تكون تحويلات المواطنين من الخارج او الحصول على المساعدات ...الخ. ولكن خصوصية هذه الأنواع أنها لا تمتلك على قدرة توزيعية كبيرة ولا تجعل الدول في منأى عن ضغوط المجتمع.

- انه في حالة الجزائر، وجود الريع ليس العامل الرئيس الذي يعوق عملية تعميق التحول الديمقراطي ويفسر وضعية الحقوق والحريات فيها لان الامر يرجع أيضا الى عوامل أخرى تمتلك أهمية خاص في التحليل: الخروج من الحرب الاهلية التي تثبط المواطنين من الرفع من سقف المطالب وزيادة حدتها، ضعف المجتمع المدني الناتج عن الهيمنة الطويلة للحزب الوحيد، مأزق تجربة الانفتاح السياسي خلال نهاية الثمانينات، طبيعة النخب الحزبية ...الخ.

- أن جزء مهم من نظام المشروعية السياسية في الأردن – وأيضا في المغرب - يقوم على المشروعية الدينية المتمثلة في النسب الشريف وذلك على خلاف الجزائر الذي يغيب فيها هذا المكون، وهو معطى أساس يفرض عليها عدم اللجوء الى الانتهاك الواسع للحقوق والحريات، من أجل تفادي التآكل الشديد في المشروعية، إلا في حالة مواجهة تهديدات كبيرة للاستقرار كما حصل خلال احداث الحراك الاجتماعي منذ 2011.

# تراجع مصر وتقدم تونس: الأسباب والدلالات

د. نادين عبد الله*

## مقدمة:

ابرزت نتائج مقياس الديمقراطية العربي الخامس (2015) عن تقدم تونس بالمقارنة بمصر. وقد اوضح التقرير، الذي يفرق بين الأطر القانونية والدستورية لتطور الوضع الديمقراطي والسياسي من جهة، ومدى تطبيق الأخيرة بشكل فعلي على ارض الواقع من جهة أخرى، وجود اختلافات بين البلدين ليس فقط على صعيد القضايا المختلفة (التي تناولها التقرير) بل ايضًا على صعيد كل من مؤشرات الوسائل والممارسات. والحقيقة هي ان تحليل نتائج هذا التقرير تكتسب أهمية خاصة في ضوء مرور البلدين بلحظة فارقة في تطورهما السياسي وفاصلة في تحديد المسار الذي اتخذه كل من البلدين. فيما لا شك فيه يمكن اعتبار عام 2014 الذي صدر فيه الدستورين التونسي والمصري عام مفصلي، وضع إطار لعملية التحول السياسي في تونس، ورسخ من شرعية نظام السيسي الجديد/ القديم في مصر. وفيما يلي نعرض تحليلا مقارنا لنتائج التقرير للتمييز بين التراجع والتقدم على صعيد كل من الوسائل والممارسات على ارض الواقع، وذلك في إطار ثلاث قضايا رئيسية: سيادة القانون والكفاءة المؤسسية؛ الحقوق والحريات؛ والعدالة الاجتماعية.

## أولا: قضايا سيادة القانون والكفاءة المؤسسية:

أكدت نتائج مقياس الديمقراطية العربي على تشابه كل من مصر وتونس فيما يتعلق بوجود قواعد دستورية وقانونية تضمن الفصل بين السلطات وسيادة القانون. ويرجع ذلك بالأساس إلى إقرار الدستور في مصر في التاسع عشر من يناير 2014 وفي تونس في السابع والعشرين من يناير 2014. الا ان الامور تختلف بشكل ملحوظ على صعيد التطبيق او الممارسة لو قارنا بين البلدين: ففي حين ان تونس شهدت تطورًا واضحًا (حتى لو نسبي) فيما يتعلق بإرساء دولة القانون، تشابه البلدين - مع اختلاف الاطار السياسي الحاكم للأمور -فيما يتعلق بأزمة كفاءة المؤسسات، وقدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين.

نظرة متعمقة إلى تونس ومصر تؤكد ان إقرار الدستور في كلا البلدين ضمن وجود إطار قانوني ودستوري واضح يضمن الفصل بين السلطات، وتقنين سطوة السلطة التنفيذية، وارساء دعائم دولة القانون (على الأقل نظريًا) لاسيما بعد غياب أي قواعد تحكم او تنظم علاقة الدولة بالمواطن في تونس إثر ثورة 2011، وبعد تعليق العمل بدستور 2012 الذي تم اقراره في عهد نظام الرئيس مرسي إثر انتفاضة 30 يونيو 2013 والتدخل العسكري الذي اعقبها في 3 يوليو 2013 في مصر. اما على صعيد الواقع الفعلي، فشتان بين مصر وتونس. ففي الوقت الذي ظهرت فيه محاولات حثيثة لإرساء دولة قانون تحمي حقوق الانسان وتحترمها في تونس تدهورت سيادة القانون في مصر بشكل ملحوظ. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر حادثان اثرا في المشهد السياسي المصري وبرهنا عن حالة التدهور الذي وصلت اليه دولة القانون في مصر: يتمثل الاول في تعرض مجموعة من الاطباء للسحل على يد أمناء الشرطة، اثناء تأديتهم لعملهم، مما دفع نقابة الأطباء إلى التحرك للدفاع عنهم، وطلب محاكمة أمناء الشرطة في بداية شهر فبراير 2016، وهو الامر الذي لم يتم حتى الان. اما الثاني فيتمثل في اقتحام افراد من وزارة الداخلية لمبني نقابة الصحفيين، في بداية شهر مايو 2016، للقبض على صحفيين يحتميان فيها مخالفين أحكام القانون.

وفي هذا الإطار، نشير إلى ان المقارنة بين مصر وتونس على صعيد قضيتي المحاكمات العسكرية والاختفاء القسري تعطيان مؤشرًا هاماً فيما يخص مدى احترام القانون وسيادته. ففي حين يدور الجدل حول المحاكمات العسكرية في تونس حول المحاكمات غير العادلة لقاتلي المتظاهرين التونسيين اثناء الثورة من جهة[1]، ومحاكمة بعض النشطاء عسكريًا من جهة اخرى[2]، شهدت مصر وفقًا لمنظمة هيومان رايتس واتش محاكمة ما يزيد عن 7420 مدني في محاكم عسكرية منذ أكتوبر 2014،

*د. نادين عبد الله، باحثة في العلوم السياسية مشاركة في منتدى البدائل العربي للدراسات، مصر.

1 تقرير دولي: المحاكمات العسكرية في تونس أسفرت عن تبرئة متهمين بقتل متظاهرين إبّان الثورة التونسية، افريكان مانجر، يناير 2015، http://africanmanager.com/site_ar/تقرير-دولي-المحاكمات-العسكرية-في-تونس/

2 انظر مثلا: أسئلة كبرى عن حقوق دستورية مؤجّلة المحكمة العسكرية تحبس مدوّنا سنة في تونس، فبراير 2015، جريدة السفير نقلا عن المفكرة القانونية، http://arabi.assafir.com/Article/4194

حين أصدر الرئيس -اثر 3 أيام من هجوم شنه مسلحون متطرفون في سيناء وأودى بحياة عشرات الجنود - القانون 136 لعام 2014 الذي وسّع اختصاص المحاكم العسكرية. في حين تأسست هيئة "الحقيقة والكرامة"، بمقتضى القانون 53 لسنة 2013 والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية ورصد حالات انتهاكات حقوق الانسان في تونس، بما فيها حالات الاختفاء القسري منذ منتصف التسعينات وحتى 2013، وُثق في مصر، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016 وحدها، وقوع 630 حالة اختفاء قسري وفقًا لمنظمة العفو الدولية حيث يبلغ ذلك متوسطًا من «اختفاء» أربعة أو خمسة أشخاص كل يوم منذ عام 2015[3].

وفي هذا الصدد، مرر البرلمان الأوروبي في 10 مارس 2016 قراراً بوقف صادرات أجهزة المراقبة لمصر، إثر مقتل الباحث الايطالي خوليو رجيني في مصر وإيجاد علامات تعذيب على جسده، وايضًا بسبب الانتهاكات والاعتقالات التعسفية لمنتقدي الحكومة، والتي بحسب تقديرات التقرير تفيد باحتجاز حوالي 22 ألف شخص قبل محاكمتهم. ترجع انتهاكات الدستور والقانون في مصر إلى اسراف السلطة السياسية في الاعتماد على الاجهزة الأمنية باعتبارها الأداة الرئيسية القادرة على ترسيخ اقدام النظام الجديد التي تم تأسيسه بشكل سلطوي بعد 3 يوليو 2013، وبالتالي، تحولت هذه الطرق غير القانونية، في أحيان غير قليلة، إلى وسائل قمعية يستخدمها النظام لإسكات معارضيه.

وعلى صعيد الفصل بين السلطات وتقنين تغول السلطة التنفيذية تم التوافق في كل من تونس ومصر على نظام شبه رئاسي يوازن بين سلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويضمن مساءلة الأخيرة امام البرلمان. إلا انه فيما يتعلق بالتطبيق العملي لهذه المواد الدستورية على ارض الواقع، فمحاولات تغول السلطة التنفيذية تلوح في الأفق في تونس، وتترسخ بشكل متزايد في مصر. فتحت بحجة ان مواجهة التحديات في تونس تتطلب زيادة اختصاصات الرئاسة، ظهرت مؤخرًا محاولات الرئيس الباجي قايد السبسي زيادة سلطاته واختصاصاته حينما حاول التدخل خارج الصور الدستورية في العمل الحكومي، وحين أعلن صراحة عن مساندته لتعديل الدستور بشكل يجعل النظام السياسي رئاسيًا بدل النظام شبه البرلماني القائم بموجب الدستور الحالي[4].

وفي هذا الاطار، يمكن اعتبار سعي السبسي لإسقاط حكومة الحبيب الصيد ودعوته لتشكيل حكومة وحدة وطنية محاولة لإخضاع الحكومة وبالتالي، توسيع اختصاصاته عمليًا حتى وان لم ينجح -حتى الان-في توسيعها دستوريًا[5].

اما في مصر، فحديث ضرورة توسيع سلطات الرئيس يملئ وسائل الاعلام، بل وقد اشار الرئيس السيسي في إحدى خطاباته على ضرورة زيادة سلطات الرئاسة منوهًا ان الدستور المصري الذي كتب «بكثير من النوايا الحسنة» قد زاد من الاختصاصات النيابية[6].

فيما صرح رئيس البرلمان فقد مؤخرًا انه في أوقات الضرورة ليس مع فصل بين السلطات[7].

والحقيقة هي اننا نتحدث في مصر، وبعكس تونس، عن سلطة سياسية وتنفيذية لها صلاحيات «شبه مطلقة» على ارض الواقع بما لا يسمح بمساءلتها، خاصة وان من ناحية، البرلمان المصري الذي تم انتخابه في نوفمبر 2015 - في سياق سياسي مقيد - هو في اغلبه موالي للرئيس، وان من ناحية أخرى، نظام السيسي قد احكم قبضته على المجال العام والسياسي بما لا يسمح بظهور المعارضين الا فيما ندر، وبما لا يسمح بالنقد الا فيما قل.

وهنا، من المهم ملاحظة ان كفاءة المؤسسات في تقديم الخدمات العامة للمواطن، ومدى ايمان الأخير بوجود إصلاحات سياسية او تطورات ديمقراطية هي ضعيفة في كلا البلدين مع ضرورة الاخذ في الاعتبار اختلاف الإطار السياسي الحاكم. فضعف أداء مؤسسات الدولة في تونس وعدم قدرة نخبتها السياسية على تلبية أحلام شعبها في التقدم الاقتصادي والإصلاح الديمقراطي مازال يحدث

3 تقرير للعفو الدولية يتهم مصر بـ«تعذيب المئات وسط موجة من القمع الوحشي» و630 حالة «اختفاء قصري» منذ بداية 2016، سي ان ان، يوليو 2016، http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/07/13/amnesty-egypt-disappearance

4 محمد العفيف الجعيدي، صراع السلط على السلطة: صراع يعيد كتابة الدستور، المفكرة القانونية، يوليو 2016،
http://legal-agenda.com/article.php?id=1621&folder=articles&lang=ar

5 Mohamed Limam, Is Tunisia's 2014 Constitution already obsolete?, Middle East Monitor, 6 August 2016, available at: https://www.middleeastmonitor.com/20160806-is-tunisias-2014-constitution-already-obsolete/#.V6cOc5SmpNo.facebook

6 السيسي: دستور النوايا الحسنة لا يبني بلدًا، جريدة الوطن، 14 سبتمبر 2014،
http://www.elwatannews.com/news/details/803798

7 وقت الشدة مفيش فصل بين السلطات، مصر العربية، 10 ابريل 2016 ، http://www.masralarabia.com/البرلمان/1006853-عبدالعال-محذرًا-النواب-وقت-الشدة-مفيش-فصل-بين-السلطات

في إطار دولة تعيش مرحلة تحول سياسي نحو نظام ديمقراطي حتى لو محفوفة بالمخاطر، اما في مصر فان تردي الأداء المؤسسي والسياسي يحدث في إطار دولة تعيش مرحلة تحول سياسي نحو نظام سلطوي.

فقد تركت الإطاحة بن على في تونس فراغاً سياسياً زاد من عدد اللاعبين السياسيين من دون ان يعني ذلك بالضرورة قدرتهم على بلورة رؤية واضحة قادرة على تحقيق مطالب المواطنين التونسيين، وتلبية حاجتهم إلى أمن اجتماعي-اقتصادي أكبر. ولعل ابلغ دليل على ذلك انقسام حزب نداء تونس الذي فاقم من حالة الاضطراب السياسي في البلاد[8].

وبالتالي، ليس بغريب ان تشهد تونس في هذه الظروف تراجعًا شعبيًا (نسبيًا) فيما يتعلق بدعم الديمقراطية، وهو الامر الذي يعكس بالتأكيد ازمة أكثر عمقًا: أزمة شرعية نظام سياسي ودولة غير قادرة على تلبية توقعات مواطنيها، حتى وان كانت تسير في اتجاه التحول نحو الديمقراطية[9].

اما في مصر، فالمشكلة مزدوجة، حيث لا تكمن الازمة في وجود نظام يتحرك نحو الديمقراطية ولكنه غير كفؤ، بل بالأحرى في وجود نظام سلطوي وغير كفؤ على السواء.

وبرغم ان نظام السيسي جاء على خلفية قبول شعبي وحظي بشرعية واسعة، الا ان التعثر المستمر في إدارة الملفات السياسية على غرار ازمة سد النهضة الاثيوبي بعدم القدرة على التوافق مع اثيوبيا على تقليل خسائر مصر فيما يتعلق بحصة مياه نيل، وأزمة جزيرتي تيران وصنافير (الواقعتين تحت السيادة المصرية) حيث ظهر النظام بمظهر المتنازل عنها للمملكة السعودية العربية نظير المساعدات الاقتصادية من جهة، والملفات الاقتصادية على غرار ازمة الدولار وغلاء الأسعار المستمر من جهة اخرى اثرا على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وادائها.

وهو الامر الذي نتج عنه انتقال بعض مؤيدي النظام من خانة التأييد إلى خانة المعارضة، وان كان جزء أكبر منهم قد انتقل من مربع التأييد الإيجابي إلى التأييد السلبي، وهو نمط تأييد من لا حيلة له من أغلبية المواطنين الذين لا يرون بديلاً لهذا النظام، وان كانوا ليسوا بالضرورة مقتنعين بأدائه.

واخيرًا، نستنتج مما سبق، انه مع إقرار الدستور الجديد في 2014، شهدت عملية التحول الديمقراطي في تونس نجاحًا ملحوظًا (حتى لو نسبي) في مجال سيادة القانون بما يعني ذلك من تقليل الانتهاكات، وهو الامر الذي شهد، على العكس، تراجعًا واضحًا في مصر مع ترسيخ شرعية النظام الجديد إثر صدور دستور 2014. ومع ذلك، فان انتقال تونس نحو الديمقراطية لم يصل بعد إلى مرحلة الترسخ حيث تظل قضية الفصل بين السلطات محفوفة بالمخاطر في إطار من تحدي رئيسي يتمثل في ضعف شرعية دولة تعاني من ضعف كفاءة مؤسساتها، وبالتالي، ضعف قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها. الا ان الوضع السياسي يبدو في تونس أفضل منه في مصر، التي بخلاف عودتها إلى خانة النظم إلى السلطوية، تعاني من ضعف قدرات مؤسساتها على تحقيق حد مقبول من الكفاءة والرشادة في إدارة الاقتصاد والسياسة.

## ثانيا: قضايا الحقوق والحريات:

أكدت نتائج مقياس الديمقراطية العربي على اختلاف كل من مصر وتونس فيما يتعلق بوجود اطر قانونية تضمن الحقوق والحريات الانسانية من الانتهاك، لاسيما فيما يتعلق بضمانات حرية الاعلام، حق التجمع والتحزب، والتنظيم (مظاهرات واجتماعات واحتجاج)، كما اشارت إلى اختلافها، بطبيعة الحال، فيما يخص الانتهاك الفعلي لهذه الحقوق والحريات على ارض الواقع، حيث تتراجع مصر وتتقدم تونس. اما الاستثناء فيتمثل في قضيتي إساءة معاملة المعتقلين والرقابة على المطبوعات والانترنت حيث تتشابه فيهما مصر وتونس ولو بشكل نسبي.

سعي النظام الجديد/ القديم في مصر إلى هندسة المجال السياسي والعام بشكل اقصائي بهدف ترسيخ سلطته وضمان تقييد أي محاولات جدية لمعارضته. وهو الامر الذي تم عمليًا من خلال صياغة "سلطوية قانونية" قائمة على اصدار سلسلة من القوانين او تعديلات القوانين المقيدة للحقوق والحريات[10]. وفي أحيان أخرى، بنيت هذه السلطوية قوامها عبر الامتناع عن اصدار قوانين جديدة تتوافق مع الحريات المنصوص عليها في الدستور

8 انشطر الحزب إلى معسكرين يقود أحدهما حافظ السبسي، ابن الرئيس، والآخر محسن مرزوق، الأمين العام للحزب. ومع استقالة 32 نائباً من نداء تونس، أصبح النهضة عملياً أكبر حزب في تونس.

9 مهي يحيي، امال معلقة في تونس، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 31 مارس 2016، http://carnegie-mec.org/201631/03//ar-pub-63176

10 Nathan Brown, Egypt Resurgent Authoritarianism: it›s is a way of life, Carnegie Endowment, 9 October 2014,: http://carnegieendowment.org/201409/10//egypt-s-resurgent-authoritarianism-it-s-way-of-life

الجديد. ونذكر هنا على سبيل المثل لا الحصر، امتناع النظام السياسي عن اصدار قانون يتيح الحريات النقابية، وإصرار العديد من وزراء القوى العاملة على عدم الاعتراف بالنقابات الجديدة او المستقلة، هذا على الرغم من ان المادة 76 من دستور 2014 تنص على حرية انشاء النقابات[11].

وفي هذا الإطار، ساعدت ايضًا الاحداث الإرهابية التي عانت منها مصر في السنوات الاخيرة من جهة، والتوتر الإقليمي من جهة أخرى، بتسهيل استعادة النظام للدولة الأمنية وتبرير وجودها.

إن هذا التضيق المستمر على ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية ليست سوي انعكاس لتعثر مسار التحول السياسي في مصر إثر ثورة 25 يناير، حيث برهن التدخل العسكري في 3 يوليو 2013 على تعثر عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، وعودة الاخيرة إلى مربع النظم السلطوية مرة أخرى. ومن منظور بنيوي، ادي غياب قوي سياسة ومجتمعية منظمة قادرة على احداث توازن مضاد لقوة جماعة الاخوان المسلمين في مصر الى افساح الطريق أمام تدخل المؤسسة العسكرية لإزاحتها من الحكم، خاصة بعد غضب قطاعات واسعة من المجتمع من أدائهم السياسي ورفضهم التوافق. فقد توقعت الجماهير بطريقة ما قيام قيادات الجيش بلعب دور المنقذ أو المخلص، وهو الامر الذي عززته عوامل تاريخية عدة - مرورًا بتأسيس الدولة الحديثة في عهد محمد علي عام 1805، ثم ثورة يوليو 1952، وصولاً إلى ثورة يناير 2011 - جعلت وجود واستقرار الدولة مرهون بقوة وتماسك الجيش المصري، وبالتالي، هيأت الأجواء لارتفاع حضور دور الجيش في الحالة المصرية عن نظيرتها التونسية. فرغم دور قيادات الجيش الملموس في إنجاح الثورة الشعبية في تونس التي أطاحت بنظام بن على في يناير 2011، بدا حضور الجيش في المشهد السياسي التونسي متواضعًا خلال العقود القليلة المنصرمة. فقد عمد بن علي، الذي سبق له أن تولى وزارة الداخلية، إلى تقوية الأجهزة الأمنية والشرطية على حساب الجيش الذي تراجع دوره السياسي تدريجيًا[12].

فعليًا، شهدت مصر في السنوات الأخيرة احداثًا عدة اكدت على تردي الوضع الحقوقي بشكل عام. وعلى سبيل المثال لا الحصر، على خلفية اصدار قانون التظاهر بشكله المعيب؛ حكم على واحد وخمسين شابًا في العشرينيات والثلاثينيات من العمر أن يقضوا عامين في السجن، وعلى مائة وواحد أخرين بخمس سنوات خلف القضبان فقط لأنهم تظاهروا في 25 ابريل 2016 اعتراضًا على تنازل الحكومة المصرية على جزيرتي تيران وصنافير[13].

وقد ظهرت على الساحة في السنوات الماضية القضية المعروفة اعلاميًا باسم "قضية تمويل المجتمع المدني" والتي شملت - وصولاً الى مارس -2016 قائمة يزيد عددها عن 190 منظمة تعمل في مجالات مختلفة كالتنمية وحقوق الإنسان، والمرأة، وغيرها، تم اتهامها بتلقي تمويلات خارجية، وجاري التحقيق مع قيادات الكثير من بينها ومنع بعضهم من السفر. كما شهدت مصر مؤخرًا زيادة الرقابة على وسائل الإعلام[14].

فوفقًا لتقرير مدى مصر (2013-2015) تنوعت وسيلة الرقابة ما بين كتم الرسائل حيث سجل التقرير 11 حالة حظر النشر، 6 حالات لاستبعاد شخصيات إعلامية، و6 حالات لتعرض صحفيين للقتل، و11 حالة لحبس صحفيين، و8 حالات لحجب قنوات فضائية؛ او التلاعب بالرسائل، حيث سيطر مثلا رجال اعمال مواليين للنظام على أكبر 5 فضائيات في مصر[15].

وعلى العكس، على الرغم من التحديات التي تواجه عملية التحول السياسي الهش في تونس، فان البلاد لازالت تسير في مسار انتقال ديمقراطي، تعاضده وتسانده قوى مجتمعية مدنية، وان عانى مزيدا من التحديات في سياق إقليمي ملتهب. وهو الامر الذي برهنت عليه بعض الاعمال الرمزية ذات الدلالة مثل ارسال 46 منظمة حقوقية وطنية ودولية في تونس رسالة مفتوحة إلى التونسيين مفاداها إن مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان لا يتعارضان، وان مكافحة الأعمال الإرهابية وإجراء محاكمات عادلة لمرتكبيها والمحرضين عليها والمخططين لها لا يتعارضان ايضًا[16].

11 وزير القوي العاملة: لن اعترف بالنقابات المستقلة، جريدة المصري اليوم، 4 فبراير 2016، http://www.almasryalyoum.com/news/details/886737

12 بشير عبد الفتاح، اخوان مصر ونهضة تونس...قصة مسيرتين، الجزيرة نت، 11 فبراير 2014، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/2/إخوان-مصر-ونهضة-تونس-قصة-مسيرتين

13 السجن ٥ سنوات لـ١٠١ ناشط وعامين لـ٥١ أخرين في «الاحتجاج على اتفاقية تيران وصنافير»، جريدة المصري اليوم، 15 مايو 2016 ، http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=504930&IssueID=3962

14 «المصري اليوم» تنشر قائمة المنظمات «المتهمة» بالتمويل الأجنبي، جريدة المصري اليوم، 20 مارس 2016، http://www.almasryalyoum.com/news/details/913796

15 الرقابة علي الاعلام في مصر: شكل توضيحي، مدي مصر، 3 مايو 2015، http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/الرقابة-على-الإعلام-في-مصر-شكل-توضيحي#&pid=1&gid=1

16 على تونس احترام الحقوق أثناء مكافحة الإرهاب، هيومان رايتس واتش، 28 ابريل 2016، https://www.hrw.org/ar/news/2016289255/28/04/

وفي هذا الإطار، لم تدفع التحديات الأمنية في تونس إلى الاجهاز على مكتسبات المواطنين في مجال الحقوق والحريات، حتى وان عرضتها لبعض القيود. فقد استمر وجود هامش واسع من الحريات الإعلامية والصحفية، كما ترعرع الإعلام المحلي واتسع[17].

ولم يتأثر كثيراً عمل المجتمع المدني حيث استمر الحراك الجمعياتي إلى الحد الذي وصل فيه مجموع الجمعيات في تونس 18822 جمعية في مايو 2016 بما يعني ذلك وعي المجتمع بأهمية دور الأخيرة[18]. وبالتأكيد، استمرت امكانية التجمع والتحزب حيث الحرية الواسعة في هذا المجال، والحرية النسبية في مجال التظاهر بالمقارنة مع الوضع في مصر.

ومما سبق يمكن ان نستنتج ان فشل النخب السياسية في مصر في احداث أي توافق سياسي إثر ثورة 25 يناير، بالإضافة إلى التهديدات السياسية والاجتماعية التي شكلتها عملية وصول جماعة الاخوان المسلمين إلى الحكم في يونيو 2012 ورفضها للتوافق وللحلول الوسطية (وما نتج عن ذلك من زيادة الاحباط والاضطرابات) سهل عملية تقويض التحول الديمقراطي في مصر إثر تولي المؤسسة العسكرية زمام الامور بعد 3 يوليو 2013 وقبول المجتمع الاوسع بتقييد الحقوق والحريات إلى حد انتهاكها في مقابل الاستقرار والامن. فعلى خلاف الإخوان المسلمين في مصر، أبدت حركة النهضة التونسية مرونة خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية. ورغم أنها كانت صاحبة الأكثرية في انتخابات أكتوبر 2011، الا أنها حرصت على عدم الاستئثار بالسلطة واقصاء باقي القوي السياسية، ومن ثم قبلت بالتوافق وبالحلول الوسط.

وفي هذا الإطار نشير إلى اختلاف حزب النهضة عن تجربة الإخوان المسلمين في مصر من عدة زوايا أهمها أن النهضة (مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب وتركيا) هي كيان سياسي قادر على القبول بالحلول الوسط[19]، وليس جماعة دعوية او دينية تحرك من «خلف الستار» حزب سياسي صوري كما هو حال جماعة الاخوان في مصر.[20]

وهو الامر الذي برهن عليه اعلان حركة النهضة، في مؤتمرها العاشر في مايو 2016 تحولها إلى حزب سياسي، يفصل- بعكس جماعة الاخوان المسلمين في مصر- بين الدعوي والسياسي بشكل بات ونهائي. ومن ثم فان نجاح التوافقات السياسة في تونس ومسيرتها في اتجاه التحول الديمقراطي، زاد من عملية الدعم المجتمعي للانفتاح السياسي. الامر الذي صعب بالتبعية من عملية الانقضاض على الحقوق والحريات رغم تحديات الإرهاب والتوتر الإقليمي.

## ثالثا: العدالة والمساواة:

تشير نتائج مقياس الديمقراطية العربي إلى الاختلاف بين مصر وتونس فيما يتعلق بانخفاض مؤشرات الاخيرة فيما يخص العدالة والمساواة بالمقارنة بارتفاع مؤشرات الاولي في هذا المجال. والحقيقة ان الوضع الاقتصادي متأزم في كلا البلدين على السواء، الامر الذي انعكس على الوضع الاجتماعي وعلى عدالة التوزيع.

في تونس، على عكس تطور مجال الادارة السياسية، لم تتبدّل السياسات الاجتماعية-الاقتصادية كثيراً في المرحلة الانتقالية، ولم تخطو البلاد نحو العدالة الاجتماعية او المساواة. فعليًا، لا يزال الاقتصاد هشّاً، ويعاني النمو الحقيقي جموداً قُدِّر بنسبة 2.8% في العام 2014. وتشكّل الاختلالات الخارجية والتضخّم المتزايد (6.5% – 7%) والعجز في المالية العامة بنسبة 9.2 %، أبرز أسباب المشاكل التي تعانيها حكومة تواجه ضغطاً يتمثّل في معالجة نظامها الضريبي والبطالة المرتفعة (15%) وضخ استثمارات في المناطق المهمّشة في داخل البلاد وفي المناطق الحدودية[21].

وكذلك التضخّم في ارتفاع، وأكثر من 25% من التونسيين يرزحون تحت خط الفقر. كما أن أكثر من 32% من الشباب العاطلين عن العمل هم من حمَلة الشهادات الجامعية[22].

وهنا، يشكّل التفاوت الخطير بين مناطق تونس الساحلية وبين ضواحيها المهمّشة، مصدراً لانعدام الاستقرار

17 الاعلام التونسي بعد الثورة: تنوع وثراء وفوضي، الجزيرة نت، سبتمبر 2014، http://www.aljazeera.net/programs/the-observatory/201415/9//

18 دارسة حول واقع المجتمع المدني بتونس، جمعيتي، 20 يونيو 2016، http://2016/06/jamaity.org/دراسة-حول-واقع-المجتمع-المدني-بتونس/

19 فقدمت تنازلات كبيرة أهمها القبول بتشكيل حكومة انتقالية محايدة، والتنازل عن وزراء السيادة وعن منصب رئيس الحكومة، حتى جاءت خسارتها في الانتخابات الأخيرة بحصولها على 69 مقعدا في مقابل 85 مقعدا لحزب نداء تونس، لتصبح بذلك أول تجربة عربية يصل فيها تيار إخواني للسلطة، ويقبل بخسارته الانتخابات.
عمرو الشوبكي، النهضة والاخوان، اخبار مصر، 11 فبراير 2014 ، http://www.egynews.net/66510/عمرو-الشوبكي-النهضة-والإخوان/

20 عمرو الشوبكي، النهضة والاخوان، اخبار مصر، 11 فبراير 2014 ، http://www.egynews.net/66510/عمرو-الشوبكي-النهضة-والإخوان/

21 انوار أبو خرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، كارنيجي الشرق الاوسط، 2 ابريل 2015، http://carnegie-mec.org/2015/02/04/ar-pub-59618

22 مهي يحي، الجانب المظلم لنجاح تونس، كارنيجي الشرق الاوسط، 11 يونيو 2015 ، http://carnegie-mec.org/201510/06//ar-pub-60421

وتهديداً لتوطيد الديمقراطية. فالسنوات الأربع الفائتة لم تحسّن اقتصاد هذه الدوائر، ولاتزال المحنة الاقتصادية على حالها في هذه المناطق التي تشكّل نصف البلاد. وترجع صعوبة سدّ الفجوة بين شطرَي تونس إلى أسباب هيكلية تتمثل في افتقار المناطق الداخلية بتونس إلى البُنى التحتية مما يصعب من عملية جذب المستثمرين. ولتشجيع الاستثمار في هذه المناطق المهمّشة منذ فترة طويلة، ينبغي على الدولة تقليص ديونها وزيادة مواردها، الأمر الذي يتطلّب إصلاح النظام الضريبي غير العادل، هذا بالإضافة إلى ضرورة تطبيق صلاحيات وسياسات لامركزية للسماح للبلديات بالتخطيط وتنفيذ وتقديم الخدمات في هذه المناطق وفقاً لمبدئَي الشفافية والمساءلة[23]، خاصة وانه، في النموذج الحالي، يقوم المركز باتخاذ القرارات حيال أكثر من 90% من الإنفاق العام، بالمقارنة مع 7% على المستويين الإقليمي والمناطقي الفرعي، فيما تم رصد ثلثي الاستثمار العام الذي تديره الحكومة للمناطق الساحلية[24]. وفي هذا الإطار، هناك ثلاث أسباب يمكن ان تفسر استمرار غياب العدالة في تونس:

يرجع السبب الاول إلى الاستمرار في نهج سياسات اللبرلة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، تلك التي طُبِّقت في عهد بن علي، حيث استمرار انحياز السياسات وعملية صنع القرار إلى العاصمة والمناطق الساحلية المحيطة بها. وفي هذا الإطار فشلت السياسات التي تبعتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، والتي لم تطبق مقاربة متكاملة إزاء السياسات الاجتماعية التي تهتم بالأمن الاجتماعي، في تمكين السكان الفقراء؛ حيث دفعت فقط إلى دعمهم ماديًا من دون تمكينهم اجتماعيًا[25].

يتمثل السبب الثاني في استمرار شبكات الامتيازات المترسِّخة حيث غلبت شخصيات حقبة بن علي على المشهد السياسي خاصة عقب الانتخابات البرلمانية في العام 2014. ويُمثّل هذا الوضع استمراراً لهيمنة المصالح الخاصة على الصالح العام، ما أحبط آمال الكثير من التونسيين بالحصول على مساواة اقتصادية وفرص أكبر. إضافةً إلى ذلك، دفع التضارب في المصالح الخاصة المترسّخة بين الفئات السياسية المختلفة إلى جعل قاعدة التوافق التي تبنّتها القيادة التونسية حيال القضايا السياسية صعبة التنفيذ على صعيد المسائل الاقتصادية[26].

وفي هذا الإطار، طرح مشروع المصالحة الوطنية في المجال الاقتصادي والمالي، والذي هدف الى تسريع إغلاق ملفات الفساد المالي وتعزيز الثقة ببنية البلاد الاستثمارية، إلى تعميق ازمة صراع المصالح وشعور التونسيين بغياب العدالة والمساواة. فبخلاف اعتماده آلية استرجاع الأموال المنهوبة مقابل إسقاط التتبعات - الأمر الذي يعكس تهميشاً كليّاً للمسؤوليّة السياسيّة والقانونيّة لمرتكبي هذه التجاوزات – مثلت صياغة القانون، بهذا الشكل، حماية لشبكة للمصالح المالية والبيروقراطية والأمنية التّي تشكلت عبر مراكمة الثروة وحراسة النظام[27].

ويتمثل الامر الثالث في غياب آلية حوار ومشاركة فعالة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وهو الامر الذي قوَّض الدعم الشعبي لخطة التنمية للأعوام 2016-2020 التي اقترحتها الحكومة بشكل منفرد. وفي هذا الاطار، تم إهمال الحوار الاقتصادي الثلاثي الذي تم اطلاقه في العام 2012، ولم تتم الإفادة من المجلس الوطني للحوار الاجتماعي رغم ان من خلاله يمكن للحكومة ونقابات العمال والقطاع الخاص مناقشة الخطة الاقتصادية الخمسية للبلاد، وخيارات السياسة العامة، وأولويات الإصلاح، وبالتالي إعادة الطريق أمام إمكانية تحقيق وفاق اجتماعي- اقتصادي قادر على تعضيد التوافق السياسي[28].

أما في مصر، فعلى الرغم من تحسن مؤشرات العدالة الاجتماعية ربما بسبب رفع الحد الادنى للأجور في مطلع 2014 والحد الاقصى للأجور في يوليو 2014 إلا أن العدالة الاجتماعية لازالت منقوصة (كي لا نقول غائبة) والازمة الاقتصادية مشتعلة حيث يعيش حوالي 40% من المواطنين المصريين تحت «خط الفقر» بل إن دخلهم اليومي لا يتجاوز «دولارين» فقط. وبحسب تقرير للجهاز المركزي في مصر، فإن الدخل المتوسط لهؤلاء لا يتجاوز 12 جنيها مصريًا في اليوم[29].

ومنذ بداية يوليو 2014 حتى نهاية يونيو 2016، شهد

23 انوار أبو خرص، مصدر سابق.

24 مهي يحيي، امال معلقة في تونس، مصدر سابق.

25 مهي يحيي، امال معلقة في تونس، مصدر سابق.

26 الدراسة السابقة.

27 حمزة المؤدب، مشروع قانون المصالحة الاقتصادية في تونس، كارنيجي الشرق الاوسط، 17 سبتمبر 2015،
http://carnegie-mec.org/201517/09//ar-pub-61495

28 مهي يحيي، امال معلقة في تونس، دراسة سابقة.

29 40% من المصريين تحت خط الفقر وزادهم الخبز، العربية نت، 10 مارس 2014،

الاقتصاد المصري ارتفاع الدين العام الداخلي من 1.6 تريليون جنيه إلى ما يتجاوز 2.6 تريليون، وارتفاع الدين العام الخارجي من 46 مليار دولار إلى 53 مليارا، وزيادة نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي من 95% إلى ما يقترب من 100%، وانخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الامريكي في السوق الموازية بما يقرب من 45%، وارتفاع نسبة التضخم من 10% إلى نحو 13 %، وهذا كله مع استمرار البطالة في حدود 13%.

بالإضافة إلى تدني معدلات الاستثمار الأجنبي واتساع فجوة التمويل الخارجي التي قدّرها صندوق النقد الدولي بنحو 20 مليار دولار للفترة 2014 - 2016 [30].

وفيما يتعلق بالحد الادنى للأجور، فقد جاء تطبيقه منقوصًا حيث تم رفعه من 700 جنيه إلى 1200 جنيه مصري بالنسبة لعاملي وموظفي الدولة بينما استثني منه موظفي وعاملي كل من قطاع الاعمال العام[31] والقطاع الخاص. وبخلاف الحد الأدنى الجديد للأجور لم يطبق على مختلف القطاعات، فان ما يقرب من ثلاثة من بين كل أربعة عمال مصريين هم من صغار المزارعين، أو من ذوي المهن الحرة، أو من العاملين في القطاع غير الرسمي، فهؤلاء العمال لن يستفيدوا من أية زيادة في الحد الأدنى للأجور، سواء اقتصرت على القطاع الحكومي أم لا.

جدير بالذكر، وفقاً لدراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في العام 2014، العاملين في القطاع الخاص بصورة غير رسمية يشكلون 46.3 % من مجموع العاملين في مصر، في مقابل 26 % يعملون بصورة رسمية.

وهذا يعني أن الحكومة رفعت فقط أجور أولئك الذين يكسبون اليوم أكثر من حوالي نصف القوى العاملة، وهم ايضًا الذين يشكلون غالبية العاملين بصورة رسمية[32]، ممن لديهم عقود ومؤهلين للحصول على الضمان الاجتماعي. وفيما يتعلق بالحد الاقصى للأجور، الذي لم يكن تطبيقه منطقيًا من البداية نظرًا لهروب الكفاءات إلى القطاع الخاص، فقد تم وقف تطبيقه، بناءاً على احكام قضائية، في كل من قطاعات البنوك والقضاء والنيابة.

وهنا يمكن فهم السياسات الاقتصادية لنظام الرئيس السيسي في إطار محاولته المتناقضة تثبيت قواعده عبر شراء ولاء مؤسسات الدولة من جهة؛ وحاجته إلى اجراء إصلاحات اقتصادية وبيروقراطية ملحة لكن من شأنها اضعاف قاعدته الاجتماعية من جهة أخرى. في هذا الإطار، رفعت الحكومةَ الرواتب والمزايا والمعاشات التقاعدية الممنوحة للشرطة وضباط الجيش والقضاة منذ مطلع 2014، وسعت إلى احتواء القاعدة العريضة من العاملين في بيروقراطية الدولة والقطاع العام، بطريقة تجنّب النظام العداء الاجتماعي مستقبلاً[33].

ولكن على صعيد آخر سارت الدولة في مسيرة تطبيق مزيد من سياسات اللبرلة الاقتصادية الرامية إلى تراجع دور الدولة المالي والاقتصادي. فقد اعلنت الحكومة المصرية في 5 يوليو 2014 قرارها بتخفيض الدعم الحكومي على الوقود الذي يشكل نحو 20 % من اجمالي إنفاق الحكومي منذ عام 2008 ويساهم في زيادة عجز الموازنة. ولتخفيض هذا العجز، أصدر، ايضًا، الرئيس قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015 الذي اقره البرلمان في يوليو 2016 بعد رفضه في فبراير 2016 وتعديله تحت ضغوط الموظفين. وقد هدف هذا القانون، بجانب اصلاح الجهاز الإداري للدولة، إلى تخفيض الزيادة السنوية لمعدل الأجور في الموازنة العامة للدولة.

ومثلما الحال في تونس، لازالت تعاني مصر بدرجة ملحوظة من ازمة الفساد وتداخل السلطة وراس المال وتبعاتها. وهو الامر الذي برهن عليه تقرير المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، والذي أشار إلى أن تكلفة الفساد في مصر في السنوات من 2012-2015 تصل إلى 600 مليار جنيه مصري. وبغض النظر عن التحفظات التي أثيرت حول منهجية التقرير والمبالغات في تقديراته للفساد، فانه يحتوي على معلومات هامة فيما يخص تكلفة الفساد العالية في الهيئات الاقتصادية والخدمية؛ وتفاصيل هامة حول استغلال مسئولين سياسيين وإداريين للسلطة، وعن تداخل السلطة والثروة، وعن آليات المحسوبية في توزيع النفاذ للأصول المملوكة للدولة[34].

وإذا كانت تونس تعاني من غياب آليات للحوار والمشاركة

30 عمرو عادلي، النظام المصري ومعضلات إعادة تأسيس السلطوية، كارنيجي الشرق الاوسط، 21 يوليو 2016،
http://carnegie-mec.org/201621/07//ar-pub-64158

31 يقصد بقطاع الاعمال العام الشركات التجارية والصناعية التابعة للدولة بينما يقصد بموظفي الدولة العاملون بالقطاع الإداري فيها.

32 عمرو عادلي، النظام المصري ومعضلات إعادة تأسيس السلطوية، مرجع سابق.

33 عمرو عادلي، النظام المصري ومعضلات إعادة تأسيس السلطوية، مرجع سابق.

34 عمرو عادلي، ملاحظات موضوعية حول تقرير جنينة، كارنيجي الشرق الاوسط، 19 يونيو 2016،
http://carnegie-mec.org/201619/06//ar-pub-63881

فيما يخص السياسات الاقتصادية -الاجتماعية، فان الوضع اشد سوءًا على هذا الصعيد في مصر حيث تغيب الحريات النقابية بالكامل. فالمشكلة في مصر تتمثل في غياب حلقات وسيطة لان قانون 35 لسنة 1976 يجعل من اتحاد عمال مصر (الاتحاد النقابي الرسمي) التنظيم الوحيد الممثل بشكل قانوني عن الموظفين والعمال، وبما انه تابع للدولة، فهو يعبر عن مصالحها أكثر مما يعبر عن مصلحة أعضائه. وهذا يعني انه لا تغيب فقط اليات الحوار فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، بل ايضًا فيما يتعلق بالأزمات المالية القطاعية حيث تختفي قنوات التفاوض بين الحكومة او أصحاب الاعمال من جهة والعمال او الموظفين من جهة أخرى.

ومما سبق يتضح لنا، ان الأسباب التي حركت الثورة في تونس او مصر لاتزال كامنة. ففي تونس، رغم ان التهميش والإقصاء الاجتماعي كان السبب وراء تفجر الثورة، لم يواكب النجاح السياسي (النسبي) في المرحلة الانتقالية نجاحًا على المستوي الاقتصادي الاجتماعي. وفي حين تتعثر النخب السياسية في تونس في إدارة عملية التفاوض الاجتماعي بشأن المصالح الاقتصادية المتناقضة بطريقة تحقق قدر من العدالة في التوزيع، فان قنوات التفاوض في مصر غائبة من الأصل. وهو الامر الذي يجعل السياسات الرامية إلى تخفيض دور الدولة الاقتصادي والمالي، في إطار ازمة اقتصادية متفجرة، محفوفة بمخاطر الانفجار الاجتماعي.

## الخاتمة:

للاختلافات بين مصر وتونس فيما يخص قضايا سيادة القانون والكفاءة المؤسسية؛ الحقوق والحريات؛ والعدالة الاجتماعية سواء على صعيد وسائل ضمانها من ناحية، او ممارساتها في ارض الواقع من ناحية أخرى، اسباب ودلالات يمكن ان نلخصها كما يلي:

اولاً: شهد مجال سيادة القانون وما نتج عنه من تقليل (ولو نسبي) للانتهاكات تطورًا واضحًا مع نجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس وإقرار الدستور الجديد في 2014، وهو الامر الذي شهد، على العكس، تراجعًا واضحًا في مصر إثر صدور الدستور الجديد في 2014. فقد دعم الأخير من شرعية نظام السيسي الجديد/ القديم الذي أسرف في الاعتماد على الاجهزة الأمنية باعتبارها الأداة الرئيسية القادرة على تثبيت اقدامه. ومع ذلك، فان انتقال تونس نحو الديمقراطية لم يصل بعد إلى مرحلة الترسخ حيث تظل قضية الفصل بين السلطات محفوفة بالمخاطر في إطار من تحدي رئيسي يتمثل في ضعف شرعية دولة تعاني من ضعف كفاءة مؤسساتها، وبالتالي، ضعف قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها. الا ان الوضع السياسي يبدو في تونس أفضل منه في مصر، التي بخلاف عودتها إلى خانة النظم السلطوية، تعاني من ضعف قدرات مؤسساتها على تحقيق حد مقبول من الكفاءة والرشادة في إدارة الاقتصاد والسياسة.

ثانيًا: زاد نجاح التوافقات السياسة في تونس والذي دفعها إلى السير في اتجاه التحول الديمقراطي، من عملية الدعم المجتمعي للانفتاح السياسي، وبالتالي، صعب من عملية الانقضاض على الحقوق والحريات التي تقدمت بشكل ملحوظ رغم تحديات الإرهاب والتوتر الإقليمي. أما في مصر، فان فشل النخب السياسية في احداث أي توافق سياسي إثر ثورة يناير 2011، وما نتج عن ذلك من زيادة الاحباط والاضطرابات، انتهي بتدخل المؤسسة العسكرية لإنهاء المسار السياسي، وسعي النظام الجديد لاحقًا إلى ترسيخ سلطته عبر صياغة «سلطوية قانونية» هندست المجال العام بشكل اقصائي وقيدت الحقوق والحريات بشكل واضح، وهو ما قبله المجتمع الاوسع (نسبيًا) مقابل الحصول على قدر من الاستقرار والامن.

ثالثًا: تغيب العدالة الاجتماعية في مصر كما في تونس، وهذا يعني ان الأسباب التي حركت الثورة في تونس او مصر لاتزال كامنة. ففي تونس، رغم ان التهميش والإقصاء الاجتماعي كان السبب وراء تفجر الثورة، لم يواكب النجاح السياسي (النسبي) في المرحلة الانتقالية نجاحًا على المستوي الاقتصادي الاجتماعي. وهو أمر نتج عنه ولو جزئيًا انجذاب متزايد نحو المجموعات المتطرفة في أحياء تونس الفقيرة والمناطق المهمّشة، الامر الذي من شأنه - لو استمر - تهديد الديمقراطية الوليدة بشكل قاطع. وفي حين تتعثر النخب السياسية في تونس في إدارة عملية التفاوض الاجتماعي بشأن المصالح الاقتصادية المتناقضة بطريقة تحقق قدر من العدالة في التوزيع. في حين قنوات التفاوض في مصر غائبة من الأصل الامر الذي يجعل السياسات الرامية إلى تخفيض دور الدولة الاقتصادي والمالي، في إطار ازمة اقتصادية متفجرة، محفوفة بمخاطر الانفجار الاجتماعي.

# التوصيات

تشير نتائج مقياس الديمقراطية لعام 2015 إلى انخفاض ضئيل في علامة المقياس مقارنة مع التقرير السابق لعام 2012 ولكن ذلك الانخفاض اقتصر على علامة مقياس الوسائل فيما ارتفعت علامة مقياس الممارسات قليلاً. كما انخفضت علامات معظم المقومات أو القيم وبشكل خاص تلك المتعلقة باحترام الحقوق والحريات، وجاء ذلك بسبب تراجع علامات كل من مصر ولبنان والجزائر والبحرين: إن مغزى ذلك أن التفاؤل بحدوث انطلاقة في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي على "ضوء الربيع العربي" لم يكن في محله، اذ باستثناء تونس لم يكن لذلك "الربيع" أي آثار باقية، بل إن خمس دول ممن يشملها التقرير شهدت تراجعاً في علامة مقياسها.

تهدف التوصيات العامة إلى دعوة المهتمين بعملية الإصلاح في العالم العربي إلى العمل على التركيز على مناطق القصور السائدة في معظم الدول المشاركة في التقرير فيما تهدف التوصيات المحددة التي صاغتها الفرق الوطنية المختلفة إلى مخاطبة المهتمين بالإصلاح وصناع القرار في كل بلد مشارك على حده.

## توصيات عامة:

1. تبقى مسألة الحريات السياسية والمدنية هي العقبة الرئيسية أمام جهود الإصلاح وهي الأكثر انخفاضاً في القراءة الحالية. بالرغم من أن التشريعات في هذا المجال بمجملها إيجابية في معظم الدول المشاركة، فإن التطبيق العملي في تراجع. إن هذا يعني الحاجة إلى تعزيز الوظائف الرقابية وخاصة للمجالس التشريعية وتقوية مؤسسات حقوق الإنسان وعدم استخدام الأمن كذريعة لقمع الحريات.

2. شهدت مؤشرات المساواة والعدالة الاجتماعية انخفاضاً ملموساً في القراءة الراهنة مقارنة بالوضع في القراءة السابقة. كما أن هذه القيمة هي صاحبة العلامة الأضعف من بين مقومات الديمقراطية الأربع المستخدمة في التقرير. يؤكد ذلك على ضرورة جعل قضايا العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية محوراً لعمليات الإصلاح وذلك بإحداث تغيير جوهري على سلم أولويات الإنفاق الحكومي وتعزيز دور المرأة في قوة العمل.

3. إن الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية هو إحدى المؤشرات الأضعف في عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي. كذلك فإن مؤشرات أخرى تتعلق بشؤون التعليم، مثل التسرب من المدارس، تحصل على علامات غير عالية. هناك حاجة ماسة لإصلاح شؤون التعليم بتخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب وتحسين مستوى وظروف العملية التعليمية وخاصة بالنسبة للإناث.

4. إن مشاكل عملية التحول الديمقراطي المذكورة أعلاه وخاصة تلك المتعلقة بغياب الحريات وتراجع مؤشرات المساواة والعدالة الاجتماعية مرتبط بمشكلة أساسية هي ضعف المؤسسات العامة ذات العلاقة كالبرلمانات والأجهزة القضائية وأجهزة فرض النظام والقانون. إن علاج هذا الضعف يكمن في تعزيز قدرات المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن وإعطاء المزيد من الحريات لوسائل الإعلام لتتمكن من القيام بدورها في الاستقصاء والنشر.

## توصيات محددة:

### 1) الأردن:

رغم تأثر الأردن إيجابياً بالربيع العربي في القراءة السابقة، فإن ظروف عدم الاستقرار في المنطقة والجوار، من بين أمور أخرى، تشكل كابحاً لانطلاقة حقيقية في عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد.

تظهر النتائج أن الأردن كان لا يزال في مرتبة متأخرة بعض الشيء في مؤشرات الوسائل. لكن هذا التقرير يشير إلى تراجع في بعض مؤشرات الممارسة مقارنة بالقراءة السابقة. كما أن مسيرة الإصلاح السياسي تسير ببطء. لكل ذلك يوصي فريق الأردن بما يلي:

1. متابعة العمل على تطوير آلية الحكومة البرلمانية، حيث أظهرت التجربة السابقة والتي من خلالها تم التوافق على اسم رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي قبل طرح الثقة به، إطالة عمر الحكومة والعمل على برامج حكومية طويلة الاجل.

2. متابعة الرقابة على الأجهزة الأمنية ومساءلتها لضمان التوقف عن الاعتقالات التعسفية والإدارية.

3. العمل على تطوير التشريعات والقوانين التي تحد من الفساد في المؤسسات العامة واستخدام الواسطة في التوظيف العام ومعاقبة عدم الملتزمين بذلك.

4. العمل على تطوير أداء المؤسسات العامة ودورها الرقابي في الميادين الخدماتية التي تمس المواطن مباشرة.

5. العمل على تطوير التشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني والتي ستسهم في زيادة مشاركة المواطنين في مثل هذه الجمعيات ونشاطاتها.

6. تطوير القوانين المتعلقة بالصحف المطبوعة والالكترونية لضمان اعلى درجات الحرية والتعبير بما يتفق مع نزاهة ودقة المعلومات المنشورة.

7. فتح المجال امام المرأة للانخراط في سوق العمل بنسب اعلى لإعطائها الفرصة في المساهمة الفعالة في الإنتاج والدخل القومي.

8. العمل على الزيادة التدريجية لنسب الانفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم في الموازنة العامة.

### 2) البحرين:

شهدت البحرين تراجعاً في علامة مقياسها العام ومعظم المقاييس الفرعية. وكانت هذه الدولة قد شهدت أزمة قاسية مع انطلاقة الربيع العربي، وخاصة عام 2011، أثرت سلباً على عملية التحول الديمقراطي فيها. تراجعت في القراءة الحالية بعض المؤشرات الرئيسية كتلك المتعلقة بمساءلة الحكومة، والإصلاح السياسي، وانتقاد السلطة، وقدرة مؤسسات حقوق الإنسان على العمل. كذلك تبقى المؤشرات المتعلقة بالوسائل في وضع مقلق وخاصة في ضمان فصل السلطات، وتقنين سطوة السلطة التنفيذية، وحرية الأحزاب وحق التجمع، والمساواة بين الجنسين. لهذا يوصي فريق العمل بالتالي:

1. العمل على إدخال تغييرات دستورية جوهرية تضمن التداول السلمي للسلطة عبر انتخاب الحكومة بدلا من التعيين.

2. تعزيز وتأكيد استقلالية اللجنة العليا للانتخابات.

3. إمكانية مساءلة رئيس الوزراء والتصويت على طرح الثقة به.

4. وضع ضمانات تحول دون تعطيل العملية التشريعية والانتخابية في أي حال من الاحوال.

5. تطوير السلطة القضائية بما يتوافق وإجراءات المواثيق الدولية الخاصة باستقلال القضاء.

6. تعزيز وتقوية آليات المساءلة في حالات التعذيب والموت داخل الاحتجاز أو السجن.

7. تشريع قوانين تنص صراحة على منع وتجريم التمييز الطائفي والسياسي.

8. وضع تشريعات خاصة بتشكيل الأحزاب وممارستها العمل السياسي بكل حرية.

9. تحرير الفضاء الإعلامي وجعله متاحا للجماعات والأفراد دون قيود معطلة.

### 3) تونس:

حققت تونس تقدماً كبيراً وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الممارسات وكان التقرير السابق قد أشار إلى تقدم جوهري على صعيدي الوسائل والممارسات جاء في سياق الربيع العربي في ذلك البلد. تقدمت في القراءة الراهنة تلك الجوانب المتعلقة بسيادة القانون، واحترام الحقوق، والحريات ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. لكن رغم ذلك، هناك تراجع في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. لذلك يوصي فريق العمل التونسي بما يلي:

1. ينبغي أن توجه الأطراف التونسية المعنية بنجاح الانتقال الديمقراطية وعدم ضياع مكاسب الثورة اهتمامها نحو توفير الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت مهددة في تونس.

2. العمل على الحد من ارتفاع نسق الدين الخارجي الذي قارب الستين بالمائة، وهو مؤشر من شأنه أن يعمق التبعية لمؤسسات التمويل الدولية، ويعرض الاستقلال الوطني للمخاطر. كما يجب التحكم بشكل أفضل في الثروات والإمكانيات الذاتية، مع ضرورة وضع سياسة جبائية أكثر عدالة.

3. توجد ضرورة عاجلة للتصدي للفساد الذي استشرى بشكل خطير بعد الثورة داخل مؤسسات الدولة وخارجها، وذلك بسبب ضعف الرقابة وعدم وجود مؤسسات قوية للمحاسبة، إلى جانب تراجع أداء الأطراف المكلفة بتطبيق القانون. فالتقدم في المجال

السياسي غير كاف إذا لم يكن مصاحبا بإرادة قوية وجماعية لمحاربة شبكات الفساد التي سبق لها وأن أسهمت بقوة في إجهاض عديد الثورات بدول كثيرة.

4. رغم ما يتمتع به البرلمان من صلاحيات واسعة واستقلالية إدارية ومالية، وهو ما جعل النظام السياسي التونسي أقرب إلى النظام البرلماني، إلا أن أداء مجلس نواب الشعب لا يزال ضعيفا، وهو ما جعل نسق الإصلاحات في تونس يتسم بالبطء والتعثر.

5. توجد حاجة ملحة للإسراع في إنجاز الإصلاح الأمني، وذلك نظرا لأهمية المؤسسة الأمنية في حماية الدولة وتأمين المسار الانتقالي وحمايته من مخاطر الإرهاب. وهو ما يقتضي تطهير الأجهزة الأمنية من الفساد، والعمل على تعميق قيم الأمن الجمهوري وتشديد المراقبة لمنع التعذيب وانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين.

6. لا تزال نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ضعيفة نسبياً، وذلك رغم المكاسب القانونية الهامة التي حصلت عليها المرأة التونسية، إلى جانب النسب العالية التي حققتها في مجال الحصول على الشهادات الجامعية. وهو خلل ينبغي أن تعمل الحكومات التونسية على معالجته بناء على مبدأ المساواة بين الجنسين.

### 4) الجزائر:

مثل الأردن، تأثر الجزائر إيجاباً بالربيع العربي حيث شهد آنذاك مجموعة من الإصلاحات السياسية، لكن هذا الزخم توقف كما يشير التقرير الراهن. تراجعت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر رغم إحرازها لبعض التقدم في المقياس المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية. شمل التراجع مؤشرات مثل تلك المتعلقة بإعاقة النشاط الحزبي، ومقاضاة الجهات التنفيذية، ومساءلة الحكومة، والرقابة على المطبوعات، والتسرب من المدارس. لذلك يوصي فريق العمل بما يلي:

1. ينبغي ان ترد الحكومة في الاوقات المعقولة على أسئلة النواب وان ينزل الوزير الاول والوزراء للرد على تساؤلات النواب التي تكفل بها لحد الان الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

2. على مستوى الحقوق الفردية والجماعية ينبغي توفير حماية أكثر لحقوق المعارضة الحزبية في التظاهر السلمي. والحق في انشاء الصحف والمجلات وتوزيع الكتب. كذلك يجب توفير الحماية للمعتقلين حتى لا يتعرضوا لسوء المعاملة اثناء السجن والتحقيق معهم.

3. ينبغي ضمان حق منظمات المجتمع المدني والاحزاب في العمل بحرية أكبر حتى يتسنى للمواطن المشاركة في النقاش العام.

4. اما على المستوى الاجتماعي فرغم المجهودات المبذولة فالجزائر لازالت في حاجة الى الحد من التسرب من المدارس وتخفيض نسب الامية ومنح فرص متساوية بين الموطنين في الحصول على مناصب عمل.

### 5) السعودية

تبقى السعودية في مرتبة متأخرة مقارنة ببقية الدول المشمولة بهذا التقرير. لكن من المفيد الإشارة إلى ارتفاع في علامة الممارسات مع بقاء علامة الوسائل بدون تغيير. تعاني عملية التحول الديمقراطي في السعودية من غياب إطار دستوري يضمن فصل السلطات، وتقنين سطوة السلطة التنفيذية، وحرية الأحزاب، وحق التجمع، والمساواة بين الجنسين، وغيرها. لكل ذلك يوصي الفريق بما يلي:

1. العمل على تحقيق أهداف مشروع الرؤية ٢٠٣٠ الذي تم الاعلان عنه مؤخرا بما يساهم في تنويع مصادر دخل الدولة وتحسين الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة اداء اجهزة ومؤسسات الدولة وإشراك مختلف شرائح المجتمع وتفعيل دورها في صناعة وتنفيذ هذه الخطط الاقتصادية الوطنية.

2. استكمال منظومة التشريعات القانونية التي تكفل مزيدا من المشاركة المجتمعية وتفعيل ما تم إقراره منها وخاصة تلك المتعلقة بحرية تشكيل الجمعيات الأهلية والمدنية والحق في التجمع وحرية الرأي والتعبير.

3. تحسين اوضاع السجناء والموقوفين وبالأخص في القضايا الأمنية والسياسية والحد من حالات التعذيب بكل اشكاله، وتأكيد استقلالية القضاء وخاصة عدم التأثير على سير المحاكمات التي تختص بها المحكمة الجزائية المتخصصة، وضمان لمحاكمات علنية وعادلة

لهم، والحد من احكام الإعدام والسجن لفترات طويلة.

4. مواصلة دعم حضور المرأة ومشاركتها في الشأن العام ومختلف المناصب العامة في الدولة، والاستمرار في مراجعة وتنقيح التشريعات التي تحد من حرية المرأة وتقيدها وتخلق ارضية لاضطهادها والتمييز ضدها.

5. تأكيد حالة التنوع الثقافي والاجتماعي والمذهبي في المملكة وتعزيزها بصورة تعكس التفاعل الإيجابي بينها ومحافظة كل مكون منها على تقاليده وعاداته المتوارثة والتعبير عنها ضمن الإطار الوطني المشترك.

6. تشكيل هيئة وطنية عليا تهدف الى تعزيز الوحدة الوطنية ومعالجة النعرات الطائفية والقبلية والمذهبية، واقرار قانون "حماية الوحدة الوطنية" المعروض في مجلس الشورى بما يساهم في تأكيد المساواة بين المواطنين ومواجهة أشكال التعصب والتحزب والعنصرية.

7. الاستمرار في تطوير وسائل مكافحة الفساد بكل اشكاله في اجهزة ومؤسسات الدولة وإعطاء هيئة مكافحة الفساد صلاحيات رقابية وإجرائية أكبر كي تتمكن من ممارسة دورها، ودمج جميع الاجهزة الرقابية فيها، والسماح بتشكيل مؤسسات رقابية أهلية مستقلة لتعزيز الرقابة على المال العام.

8. العمل على معالجة قضايا البطالة والاسكان عبر اعتماد برامج اقتصادية محفزة للقوى العاملة المحلية.

9. مواصلة معالجة قضايا الإرهاب وتوجهات العنف وانخراط الشباب والشابات في التنظيمات الإرهابية ووضع خطط واستراتيجيات وطنية بعيدة المدى لاستئصال هذه المشكلة.

### 6) فلسطين:

طرأ تحسن على علامة فلسطين وخاصة في الممارسات مقارنة بالقراءة السابقة. لكن عملية التحول الديمقراطي فيها تبقى أسيرة للانقسام الداخلي الذي أحدث تراجعاً مستمراً في قضايا رئيسية مثل مساءلة الحكومة، وخرق الدستور، وإعاقة النشاط الحزبي، والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة المعتقلين وتنظيم الاحتجاجات وغيرها. لهذا يوصى فريق العمل بما يلي:

1. ينبغي على كافة الأطراف السياسية إنهاء حالة الانقسام السياسي – الجغرافي – الاقتصادي الذي يهدد مستقبل البناء الوطني.

2. ينبغي إجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) والمحلية. على الرغم من أن حالة الانقسام لا تشكل عاملا مشجعا على عقد الانتخابات، إلا أن إدامة المجلس التشريعي، أو الرئاسة أو المجالس المحلية لأكثر من مدتها القانونية يشكل تهديدا جادا لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

3. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين.

4. إعادة النظر في برامج الإصلاح، وعلى وجه التحديد وضع بناء المؤسسات العامة على رأس القائمة والعمل الدؤوب على إنجازها.

5. على السلطة التنفيذية أن تحترم الحريات العامة وعلى وجه الخصوص حرية التجمع وحرية التعبير وممارسة العمل الحزبي دون قمعه أو إعاقته من طرف الأجهزة الأمنية التابعة لها.

6. وضع سياسات محددة لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد خاصة الواسطة والمحسوبية والمحاباة.

7. ينبغي عدم زج الجهاز القضائي في الصراعات السياسية والحزبية.

8. على السلطة التنفيذية التوقف عن الاعتقال السياسي الممارس في شقي الوطن.

9. ينبغي على السلطة التنفيذية في شقي الوطن التوقف عن تجاوز القانون الأساسي لما يمثله من سوابق خطيرة على النظام القانوني بكامله.

### 7) الكويت:

ارتفعت علامة الكويت، وخاصة فيما يتعلق بالممارسات، بشكل ملحوظ. يأتي ذلك بعد تراجع علامتها في القراءة السابقة التي عكست آنذاك تفاعل الدولة مع ظروف الربيع العربي. لكن رغم التحسن الراهن، تعاني عملية التحول الديمقراطي من غياب تشريعات تضمن حرية الأحزاب.

تعكس بعض مؤشرات الممارسات ضعفاً ملموساً في عملية التحول وخاصة تلك المتعلقة بمعاملة المعتقلين، والنشاط الحزبي، والرقابة على المطبوعات والإنترنت. لذلك يوصي الفريق بما يلي:

1. ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تشرف على كافة العمليات الانتخابات سواء البرلمانية أو البلدية أو غيرها التي تجري في مؤسسات الدولة، وذلك مراعاة للمزيد من الشفافية والنزاهة.

2. سن تشريعات فورية تقضي بالسماح لحرية عمل الأحزاب بصورة قانونية، وتقوية التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وكل ما من شأنه تعزيز المساواة والمشاركة.

3. التوقف عن أي ممارسات من شأنها إعاقة عمل البرلمان، أو تلك التي تعطل من فعالية الأدوات الرقابية المتاحة لأعضاء مجلس الأُمة.

4. كف يد السلطة التنفيذية عن التدخل في تعيين أعضاء المجالس المنتخبة كما هو الحاصل في المجلس البلدي، من خلال الغاء قانون تعيين ثلث أعضاء المجلس، بما يعزز من العملية الانتخابية.

5. مواصلة الخطوات العملية في معالجة أوضاع المقيمين بصورة غير مشروعة والذين يطلق عليهم مصطلح (البدون)، من خلال إقرار تشريعات تحفظ حقوقهم وكرامتهم الإنسانية، وعدم ادخال الأطفال البدون بالمسائل السياسية، فالتعليم حق لجميع الأطفال.

6. تعزيز الرقابة والمحاسبة على الأجهزة الأمنية لمنع أي انتهاك لحقوق المعتقلين والموقوفين لأسباب سياسية أو جنائية.

7. ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إعداد التقارير الوطنية لدولة الكويت، وحماية اعضائها من الاعتقال والملاحقة.

8. تنويع مصادر إنتاج الدخل القومي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بإيلاء قطاعات الصناعة والثروة السمكية والسياحة والثقافة والاعلام الرعاية والتشجيع المناسبين. وهو امر لا يتحقق الا عبر التحرر من هيمنة القطاع الحكومي على مفردات الناتج القومي.

9. تقنين الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك، والقضاء على مظاهر الاسراف المالي، والتخلي عن مفهوم الرعاية الأبوية للدولة بحيث لا يكون الدعم إلا لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود.

10. اصدار قانون مختص ومتكامل وفقا لمعايير العمل الدولية لتنظيم استقدام وتشغيل العمالة المنزلية بما يكفل حقوق كل من العامل وصاحب العمل، والتخلي عن نظام الكفالة بأسرع وقت.

### 8) لبنان:

شهدت عملية التحول الديمقراطي في لبنان تراجعاً هو الثالث على التوالي منذ صدور المقياس العربي. يبرز في هذا التقرير بشكل خاص تراجعاً يتعلق بمقياس الممارسات في أمور مثل مساءلة الحكومة، وإعاقة عمل البرلمان، وخرق الدستور، وإساءة معاملة المعتقلين، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، والرقابة على المطبوعات، والأمن الشخصي والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. يوصي فريق العمل اللبناني بما يلي:

1. اعتماد قانون انتخابي جديد مبني كلياً او جزئياً على النسبية، يسمح للمغتربين بالاقتراع، وإعطاء الهيئة المشرفة على الانتخابات استقلالية إدارية ومالية وصفة قضائية، مما يحولها من هيئة مشرفة مرتبطة بوزارة الداخلية إلى هيئة ناظمة ومشرفة على الانتخابات تتمتع باستقلالية تامة.

2. اعتماد قانون جديد للامركزية الادارية ترمي لتوسيع هذه الأخيرة والى خلق مستوى اضافي من الإدارة المحلية يكون على صعيد مجالس أقضية منتخبة تتمتع باستقلال مالي واداري يمكّنها من القيام بمشاريع التنمية المحلية. وإطلاق عملية التنمية الشاملة والمتوازنة وكف يد السياسيين عن القرار التنموي المحلي.

3. إقرار قانون حماية كاشفي الفساد الذي أعده مجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، عملا بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أبرمها لبنان؛ وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد يكون لها صلاحية التقدم بشكاوى أمام النيابة العامة.

4. تفعيل القانون الوارد بالمرسوم رقم 13758 الصادر

بتاريخ 11 كانون أول/ ديسمبر 2004 بتعيين وسيط مستقل للجمهورية OMBUDSMAN للعمل على النظر في حل الشكاوى والخلافات الناجمة عن التعامل بين أشخاص الحق العام وأشخاص الحق الخاص الموكلة إليهم إدارة مرفق عام.

5. اقتصار صلاحيات القضاء العسكري على ما يتعلق بجرائم العسكريين حصراً دون المدنيين؛ ربط السجون بوزارة العدل وإنشاء أجهزة عدلية مخصصة لأعمال التحري والتحقيقات والتبليغات وتنفيذ أوامر المحاكم.

6. الاعتراف بصلاحيات" لجنة مناهضة التعذيب" المنصوص عليها في المادتين (20)، (21) من الاتفاقية الدولية؛ اعتبار التعذيب جريمة جنائية وليس مجرد جرم ثانوي؛ إعادة تعريف جريمة "التعذيب" الواردة في المادة (401) من قانون العقوبات اللبناني بما يتماشى مع التعريف الوارد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادق عليها لبنان، وتشديد العقوبة على مرتكبي تلك الجريمة؛ إغلاق جميع أماكن الاعتقال والاحتجاز السرية أو غير المرخصة.

7. تحرير المناشير من الرقابة المسبقة؛ إلغاء المادة 74 من قانون المطبوعات لناحية اشتراط الترخيص لبيع الصحف والمطبوعات؛ حصر النظر في مخالفات وسائل الإعلام على القضاء، مع تعريف المخالفات التي قد تؤدى إلى وقفها؛ إلغاء المرسوم الاشتراعي الذي يحدد عدد المطبوعات الدورية السياسية وإلغاء الامتياز الذي يمنح لعدد محدود من مالكي المطبوعات السياسية ومالكي محطات الإذاعة والتلفزيون.

8. تعديل قانون المجلس الدستوري وتوسيع صلاحياته لتشمل صلاحية تفسير الدستور وليس مراقبة دستورية القوانين والبت في الطعون الانتخابية فقط. كما ينبغي تسهيل عملية اللجوء إلى المجلس الدستوري ودعم استقلالية مبادرته وتحركه لمراجعة القوانين وإعادة النظر في حق مراجعته المحصورة (وفقاً للمادة 19) برئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو عشرة نواب على الأقل أو رؤساء الطوائف الدينية المعترف بها إذ قد يتم التوصل لتوافق سياسي في لبنان على قوانين غير دستورية ولا تتوافر الأكثرية للطعن فيها. كذلك ينبغي تعديل طرق اختيار أعضاء المجلس الدستوري من أجل تحصينه بوجه التدخلات والتجاذبات السياسية وتعزيز استقلاليته.

9. التأكيد على استقلالية القضاء والتشدد في إعطاء ضمانات تحمي القاضي من التدخلات من أي جهة كانت، وذلك من خلال إطلاق عملية شاملة إصلاحية تهدف إلى إعادة الاعتبار للسلطة القضائية كسلطة موازية للسلطة التشريعية والتنفيذية عبر تعديلات دستورية وقانونية تحمي القضاء والقاضي من التدخل في قرارته وممارسة الضغط عليه. ويمكن أن يتم ذلك عبر تخويل مجلس القضاء الأعلى وحده سلطة تعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومخصصاتهم ومحاسبتهم وعزلهم، توحيد النظام القضائي بمختلف فروعه وجعل السلطة القضائية هي المرجعية لتنظيم شؤونه لا سيما الداخلية فيه، وتعديل القوانين التي تشل يد القضاء من المحاسبة القانونية لأصحاب المسؤوليات السياسية.

10. الاهتمام بقضايا المساءلة والعدالة الاجتماعية مثل العمل على إصدار قانون موحد اختياري للأحوال الشخصية، وضمان مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بجنسية أبناء المتزوجات بغير لبنانيين أسوة بالرجال اللبنانيين، والعمل على الحد من البطالة، وإعادة إصدار قانون موحد للعمل لمواكبة التطورات الحديثة بتجميع القوانين المبعثرة لكفالة حقوق وواجبات جميع العاملين وفقاً للاتفاقيات الدولية، تفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش خاصة تلك التابعة لوزارة العمل، ووضع أنظمة تقاعد حديثة بخلاف تعويض نهاية الخدمة، وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي على جميع الأشخاص الواردين في بنوده، ومعالجة التسرب من المدارس، وتفعيل دور التربية الوطنية في إرساء قيم المواطنة.

### 9) مصر

تراجع مقياس مصر على صعيدي الوسائل والممارسات، وبرز ذلك بشكل خاص في المؤشرات التي تقيس مساءلة الحكومة، وإعاقة النشاط الحزبي، وتدخل الأجهزة الأمنية، والرقابة على المطبوعات، والاعتقال التعسفي، وحق التجمع، ومنع التعذيب، وغيرها. وكان التقرير السابق الذي جاء بعد الربيع العربي قد أشار إلى تقدم محدود في مجال الممارسات لأول مرة منذ صدور المقياس العربي الأول. إن النتائج الحالية تشير إلى أن مكاسب الربيع العربي الضئيلة قد تم التفريط بها. لذلك يوصي فريق العمل المصري بما يلي:

1. حتى يتم تخفيف حالة الاحتقان السياسي القائمة بين بعض منظمات المجتمع المدني والحكومة ينبغي اتباع

أسلوب الحوار السلمي سبيلا لحسم الخلافات، لأن غياب الحوار السلمي قد يشجع على ميل البعض إلى أساليب أخرى قد تهدد الاستقرار السياسي.

2. ينبغي وقف التوسع في إصدار أوامر بحظر النشر من جانب النائب العام، خصوصا عندما لا يتعلق الأمر بدواعي الأمن الوطني.

3. على وزارة الداخلية الإفصاح عن عدد المسجونين السياسيين أيا كان توصيف حالاتهم سواء حبس احتياطي أو سجن بموجب أحكام قضائية أو غير ذلك من الحالات التي دعى المجلس القومي لتوضيحها خشية أن تمثل حالات اختفاء قسري.

4. ضرورة الالتزام بأحكام الدستور وخصوصا فيما يتعلق بإفصاح كبار المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية عن ثرواتهم عند تسلمهم مناصبهم، وبصفة دورية عند توليهم هذه المناصب، وكذلك فيما يتعلق بعاصمة البلاد، والعلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

5. تصفية حالات الحبس الاحتياطي وذلك بالإفراج عمن لم يثبت تورطهم في ارتكاب جرائم عنف ضد المواطنين أو السلطات.

6. إعادة النظر في قوانين الانتخابات على نحو يعزز من دور الأحزاب في المجلس النيابي، خصوصا وقد كشفت التجربة عن هزالة الدور الذي يقوم به المجلس في ممارسة دوره الرقابي أو التشريعي.

7. إعادة النظر في قانون التظاهر الذي ثبتت عدم دستوريته باشتراطه موافقة سلطات الأمن على تنظيم أي مظاهرة بينما يكتفي الدستور بضرورة إخطارها، والعفو عمن حكم عليهم بالسجن للتظاهر بدون تصريح مسبق من أجهزة الأمن، كما ثبت أيضا عدم فاعليته في وقف التظاهر وتطبيقه انتقائيا بتغاضي السطات عن مظاهرات مؤيديها التي لم يتم التصريح بها كذلك.

8. إعداد قانون جديد لانتخابات المجالس المحلية يسمح بأوسع تمثيل للقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في هذه المجالس ويعزز من سلطاتها الرقابية في مواجهة السلطات التنفيذية المحلية وذلك باعتبار أن هذه الانتخابات وعمل هذه المجالس هو أفضل تدريب أولي على قواعد الديمقراطية.

9. الإسراع بوضع تصور لكيفية إصلاح القطاع الأمني الذي يشمل الشرطة والقضاء والجيش حتى يتكيف أداء هذه الأجهزة مع ضرورات التطور الديمقراطي.

10. مكافحة النزعات الطائفية ليس من خلال نظم التعليم والإعلام فقط، ولكن كذلك من خلال تطبيق القانون الذي يحظر التمييز بين المواطنين ومحاسبة المسئولين الذين يتقاعسون عن مكافحة هذه النزعات، وأن تحتل مكافحة هذه النزعات مكانة متقدمة على جدول أعمال سلطات الدولة الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية.

### 10) المغرب:

تبقى المغرب في المرتبة الأولى في علامة المقياس الكلية لكنها تحتل المرتبة الثانية في مقياس الوسائل.

طرأ تحسن ملفت في القراءة الراهنة في علامة مؤشرات الممارسات في المغرب وخاصة فيما يتعلق بالتسرب من المدارس، والأمن الشخصي، وإعاقة النشاط الحزبي. ولضمان تعزيز هذا التقدم يوصي فريق المغرب بالتالي:

1. توسيع وتعميق سيرورة دمقرطة المنظومة السياسية المغربية بما يدعم من مقومات الحكامة الجيدة.

2. تعزيز حق التظاهر.

3. تفعيل سياسة أمنية تقوم على تحقيق التوازن بين حماية النظام العام والحقوق الأساسية للمواطنين.

4. تقوية السياسات الهادفة الى محاربة الفقر وإلى الحد من الفوارق الاجتماعية.

5. دعم النفقات العمومية الموجهة للخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم والسكن والتشغيل.

6. تقييم سياسات محاربة الفساد القائمة بهدف تعزيز إجراءات محاربة الفساد بمختلف اشكاله.

7. المضي في إجراءات تخفيض الهدر المدرسي وتعزيز وسائل محاربة امية الراشدين

PSR
المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH
AR
ARAB
REFORM
INITIATIVE
مبادرة
الإصلاح
العربي